

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/47/346
27 August 1992

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الدورة السابعة والأربعون
البند ٦٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

الجوانب الاقتصادية لنزع السلاح : نزع السلاح
بوصفه عملية استثمار

مذكرة من الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٤٥ زاي المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن يقوم ، بمساعدة خبراء مستقلين ، بإعداد تقرير بحثي عن الجوانب الاقتصادية لنزع السلاح وتقديم تقريره ، عن طريق الأمين العام ، إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين .

٢ - وعملاً بذلك القرار ، يتشرف الأمين العام بإحالة التقرير البحثي الذي أعده المعهد والمعنون الجوانب الاقتصادية لنزع السلاح : نزع السلاح بوصفه عملية استثمار ، إلى الجمعية العامة .

* A/47/150

.../...

071092

061092 250992 (٩٣)ز٣١١٦ 92-35574

مرفق

الجوانب الاقتصادية لنزع السلاح : نزع السلاح
بوصفه عملية استثمار

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥		كتاب الإحالة
٩		موجز تنفيذي : المبادئ الاقتصادية لنزع السلاح

الجزء الأول - نظرة عامة

١٢	١٠-١	 مقدمة	أولا -
١٢	٤-١	 ألف - التغييرات في الوضع السياسي العالمي	
١٤	٦-٥	 باء - احتمالات المستقبل	
١٥	٩-٧	 جيم - نطاق البحث	
١٦	١٠	 دال - خطة التقرير	
١٧	٢٩-١١	 ثانيا - الانفاق على الدفاع ونزع السلاح : الأعباء والفوائد ...	
١٧	١١	 ألف - مقدمة	
١٧	١٤-١٢	 باء - نزع السلاح : مسائل التمييز	
٢٠	١٧-١٥	 جيم - الأعباء والفوائد	
٢١	٢٠-١٨	 دال - مساهمة علم الاقتصاد	
٢٣	٢٢-٢١	 هاء - نزع السلاح كعملية استثمار	
٢٤	٢٧-٢٣	 واو - الدراسات العملية	
٢٦	٢٩-٢٨	 زاي - خلاصة : القضايا الرئيسية	

الجزء الثاني - القضايا الرئيسية

٢٨	٤٤-٣٠	 حجم المشكلة	ثالثا -
٢٨	٣١-٣٠	 ألف - مقدمة : الحاجة إلى بيانات	
٢٩	٣٤-٣٣	 باء - المشاكل التي تكتنف البيانات	
٣٠	٤١-٣٥	 جيم - توفر البيانات : البيانات المعروفة	
٣٤	٤٤-٤٣	 دال - الاحتياجات من البيانات : بعض المقترحات	
٣٧	٦١-٤٥	 رابعا - القطاع الدفاعي	

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٢٧	٤٨-٤٥	ألف - مقدمة : قضايا السياسة العامة
٣٨	٥١-٤٩	باء - اقتصاديات أسواق الدفاع
٤١	٥٤-٥٣	جيم - اليد العاملة في المجال العسكري
٤٤	٦٠-٥٥	دال - انتاج الأسلحة
٥٢	٦١	هاء - الخلاصة
٥٢	٨١-٦٢	خامسا - البحث والتطوير في المجال العسكري
٥٢	٦٣-٦٢	ألف - مقدمة : القضايا الرئيسية
٥٤	٦٥-٦٤	باء - الحقائق
٥٥	٦٧-٦٦	جيم - الآثار الاقتصادية
٥٦	٧٠-٦٨	دال - البحث والتطوير الدفاعيان والاقضاء
٦٠	٧٤-٧١	هاء - النمو والقدرة على المنافسة والاداء الصناعي ..
٦١	٧٧-٧٥	واو - النواتج الفرعية
		زاي - البحث والتطوير في المجال الدفاعي ، والتحويل ، والسياسة العامة
٦٣	٨١-٧٨	سادسا - صادرات الأسلحة
٦٥	٩٥-٨٢	ألف - مقدمة : القضايا الرئيسية
٦٥	٨٤-٨٢	باء - التعاريف
٦٧	٨٨-٨٥	جيم - التجارة الدولية في الأسلحة
٦٨	٩٠-٨٩	دال - المقترحات المتعلقة بالسياسة : صعوبات التنظيم
٧١	٩٥-٩١	سابعا - مسائل سباق التسلح والحد من الأسلحة
٧٤	١١٧-٩٦	ألف - مقدمة : القضايا الرئيسية
٧٤	٩٨-٩٦	باء - النماذج الاقتصادية لسباق التسلح
٧٥	١٠٠-٩٩	جيم - مثال : الشرق الاوسط
٧٦	١٠٤-١٠١	دال - اتفاقات الحد من الأسلحة
٧٨	١٠٦-١٠٥	هاء - بعض المشكلات : الإبدال وغياب اليقين وعدم الامتثال
٨٦	١٠٩-١٠٧	واو - الفوائد والتكاليف
٨٧	١١٢-١١٠	زاي - الخلاصة
٩٠	١١٧-١١٣	ثامنا - نزع السلاح والتنمية
٩٣	١٢٣-١١٨	ألف - مقدمة القضايا
٩٣	١٢٠-١١٨	باء - الحقائق المجردة
٩٣	١٢١	جيم - الانفاق على الدفاع : هل هو عبء أو فائدة
٩٥	١٢٧-١٢٣	دال - التحدي : فرص التفسير
٩٧	١٢٨	

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٩٨	١٣٠-١٣٩	هاء - مثال : الهند وباكستان
٩٨	١٣٢-١٣١	واو - احتمالات المستقبل
١٠٠	١٣٧-١٣٣	تاسعا - التكيف، الاقتصادي والتحول
١٠٠	١٣٤-١٣٣	الف - مقدمة : القضايا الرئيسية
١٠١	١٣٦-١٣٥	باء - تعريف التحويل
١٠١	١٤١-١٣٧	جيم - تكاليف التخفيضات الدفاعية
١٠٦	١٤٩-١٤٢	دال - مشاكل التكيف : اليد العاملة
١٠٩	١٥٧-١٥٠	هاء - مشاكل التكيف : رأس المال
١١٢	١٧٥-١٥٨	واو - التكيف في مختلف الاقتصادات
١٢١	١٧٧-١٧٦	زاي - الاستنتاج

الجزء الثالث - الاستنتاجات

١٢٣	١٩٢-١٧٨	عاشرا - مكاسب السلم
١٢٣	١٧٩-١٧٨	الف - مقدمة : القضايا الرئيسية
١٢٣	١٨٤-١٨٠	باء - مكاسب السلم : الأساطير والحقيقة
١٢٧	١٨٧-١٨٥	جيم - عوائق التغيير
١٣٠	١٨٨	دال - من الاستثمار في السلم إلى مكاسب السلم
١٣١	١٨٩	هاء - احتمالات المستقبل : البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي
١٣١	١٩٠	واو - احتمالات المستقبل : البلدان ذات الاقتصاد الاشتراكي سابقا
١٣٢	١٩١	زاي - احتمالات المستقبل: البلدان ذات الاقتصاد النامي
١٣٢	١٩٢-١٩٢	حاء - الخلاصة
١٣٢	٢٠٨-١٩٤	حادي عشر - دور السياسات العامة
١٣٢	١٩٥-١٩٤	الف - مقدمة : القضايا الرئيسية
١٣٤	١٩٨-١٩٦	باء - الحاجة إلى المعلومات والدروس المستفادة من التجربة
١٣٢	٢٠٧-١٩٩	جيم - مدى سياسات التكيف
١٣٩	٢٠٨	دال - الخلاصة : بعض المبادئ التوجيهية لسياسة التكيف
١٤١		تذييل : اقتصاديات الدفاع
١٤٦		فهرست المراجع

كتاب الإحالة

٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢

سيدي الأمين العام ،

أتشرف بأن أحيل إلى معادتك طي هذا التقرير البحثي عن الجوانب الاقتصادية
لنزع السلاح . ولقد طلب من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن يقوم بإعداد
هذا التقرير في الفقرة ٧ من القرار ٦٢/٤٥ زاي ، الذي اتخذته الجمعية العامة في
٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . والجمعية العامة ، في نص تلك الفقرة :

تطلب من المعهد أن يقوم ، بمساعدة خبراء مستقلين ، بإعداد تقرير
بحثي عن الجوانب الاقتصادية لنزع السلاح وتقديم تقرير ، عن طريق الأمين
العام ، إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ...

وقد استعان معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بالخبراء المذكورين أدناه :

Professor Amit Bhaduri
Professor of Economics
Indian Institute of Management Calcutta
Joka, Calcutta, India

Dr. Evgueni Vladimirovich Bougrov
Head of Sector
Institute of World Economy and
International Relations
Moscow, Russian Federation

Dr. Saadet Deger
Head
Military Expenditure Project
Stockholm International Peace
Research Institute
Solna, Sweden

معادة السيد بطرس بطرس غالي
الأمين العام للأمم المتحدة
New York, N.Y. 10017

البروفيسور علي إ. هلال دسوقي
مدير مركز البحوث والدراسات السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة ، القاهرة

Professor Jacques Fontanel
Professor of Economics
Director Espace Europe
Centre d'etudes de Defense et de
Securite internationale
Universite Pierre Mendes-France
Grenoble, France

Professor Hendrik de Haan
Professor of Economics
Rijksuniversiteit van Groningen
Groningen, Netherland

Professor Keith Hartley
Director
Center for Defence Economics
University of York
Heslington
York, United Kingdom of Great
Britain and Northern Ireland

Professor Michael D. Intriligator
Professor of Economics and Political
Science
Department of Economics
University of California, Los Angeles
Los Angeles, California, USA

Dr. Alejandro Nadal Egea
Coordinator
Science and Technology Programme
(PROCIENTEC)
El Colegio de Mexico, A.C.
Mexico D.F. Mexico

وقد عين معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في إطار إعداد هذا التقرير ،
البروفيسور كيث هارتلي من جامعة يورك (بالمملكة المتحدة) خبيراً استشارياً رئيسياً .

أعد هذا التقرير خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إلى تموز/يوليه
١٩٩٢ . وخلال تلك الفترة نظم المعهد اجتماعين في جنيف شارك فيهما الخبير الاستشاري
الرئيسي وأعضاء فريق الخبراء . وعقد الاجتماع الأول في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/
يونيه ١٩٩١ ، وعقد الاجتماع الثاني في الفترة من ١٣ إلى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ .

واستعان الاجتماع الأول بمخطط بحثي أعده معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
لتحديد النقاط الأساسية التي يتعين تناولها وأعد خطة لإعداد التقرير . ثم قدم
الخبراء مشاريع النصوص التي أعدها بشأن هذه النقاط المختلفة التي استخدمها
الخبير الاستشاري كأساس للمشروع الأول للتقرير . وبعد ذلك بحث الاجتماع الثاني ذلك
المشروع وناقشه . ثم أعد الخبير الاستشاري مشروعاً منقحاً قدم إلى الخبراء لإبداء
تعليقات بشأنه . وهكذا تم استكمال مشروع التقرير النهائي الذي أعده الخبير
الاستشاري والذي يعكس موقف جميع أعضاء الفريق الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء .

ويُستهل التقرير الحالي بموجز تنفيذي ، يحدد المبادئ الاقتصادية لنزع
السلاح ، التي تشكل موجزاً للاحتياجات الأساسية التي خلص إليها البحث .

ويتألف التقرير من ثلاث أجزاء . يتناول الجزء الأول نظرة عامة على المشكلة ، ويبحث بمفصلة خاصة الذفقات المتكبدة للدفاع ونزع السلاح . ويعالج الجزء الثاني قضايا رئيسية مثل قاعدة البيانات ، والنهج الاقتصادي لقطاع الدفاع ، والبحث والتطوير في المجال العسكري ، وتحويل الأسلحة ، وتحديد الأسلحة ، والتنمية ، والتكيف الاقتصادي ومشاكل التحويل . ويتناول الجزء الثالث الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة ، لا سيما فيما يتعلق بمسألة "مكاسب السلم" ودور السياسات العامة المصممة لتحقيق الحد الأقصى من ذلك المردود .

ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح هيئة مستقلة تابعة للأمم المتحدة ، أنشأتها الجمعية العامة لإعداد بحوث مستقلة عن نزع السلاح والقضايا المتعلقة بالأمن . ولقد اطلع الخبير الاستشاري والخبراء بأعمالهم بمفصلة الشخصية . ولا يتخذ المعهد موقفا بشأن الآراء والنتائج التي توصلت إليها الدراسة .

ويُعرب معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن امتنانه للخبير الاستشاري البروفسير كيث هارتلي ، كما يعرب أيضا عن امتنانه لجميع الخبراء لما قاموا به من عمل . ولقد اطلع سيرغ مور ، نائب المدير بتنسيق البحث ، وذلك بمساعدة شانتسال دي جونغ اودرات ، مساعدة أبحاث ، وصوفي دانيال لاطلاعها بأعمال السكرتارية للفريق أثناء إعداد التقرير .

(توقيع) جايناشا دهانابالا

مدير

موجز تنفيذي

المبادئ الاقتصادية لنزع السلاح

المبدأ الأول

تترتب على نزع السلاح نتائج اقتصادية رئيسية تشتمل على التكاليف فضلا عن الفوائد . ففيما يتعلق بالتكلفة ، يتطلب نزع السلاح إعادة تخصيص الموارد بصورة جوهريّة من الإنتاج الحربي للإنتاج المدني . ويحتمل أن يسفر ذلك عن مشاكل رئيسية محتملة من البطالة أو العمالة الناقصة ، ورأس المال ، وموارد أخرى في عملية نزع السلاح . ونتيجة لذلك ، يحتمل أن يكون العائد الاقتصادي لنزع السلاح ضئيلا على الأجل القصير . بيد أن نزع السلاح يسفر ، في نهاية الأمر ، وعلى الأجل الطويل ، عن مزايا هامة لها قيمتها من خلال إنتاج السلع والخدمات المدنية بسبب إعادة تخصيص الموارد للقطاع المدني . وهكذا ، يشبه نزع السلاح في جوانبه الاقتصادية عملية استثمار تنطوي على تكاليف في الأجل القصير وفوائد في الأجل الطويل .

المبدأ الثاني

ولا يمكن أن تصبح تخفيضات النفقات العسكرية ونزع السلاح مفهوما صالحا للتنفيذ إلا إذا فحرت الدول المعنية بأن تلك العملية لا تهدد أمنها القومي واقتصاداتها الوطنية .

المبدأ الثالث

وبغية تحقيق الحد الأقصى لمعدل العائد الاجتماعي لنزع السلاح ، باعتبارها عملية استثمار ، ينبغي أن يتم تخفيض الإنفاق العسكري بصورة تدريجية وعلى نحو يمكن التنبؤ به ، وأن يفضى إلى تكيف اقتصادي واجتماعي ملى لتخفيض نفقات الدفاع .

المبدأ الرابع

ويتطلب التغلب على القيود الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية المفروضة على التحويل التزامات مالية وابتكارات إدارية وإعادة تدريب القوى العاملة وإعادة تجميع رأس المال وغير ذلك من المبادرات بحيث يتم تحقيق الحد الأدنى من تكاليف نزع السلاح والحد الأقصى من الفوائد وإضافة إلى ذلك ، ربما يتسم التحويل الاقتصادي لمصانع ومعدات الدفاع بالصعوبة وربما يكون أمرا مكلفا . ونتيجة لذلك ، وفي بعض الأحيان ربما يكون من الأفضل التخلي بهيمنة عن مصانع الدفاع المتخصصة .

المبدأ الخامس

ينبغي أن يكون هناك اعتراف صريح بمشاكل نزع السلاح الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل في الحالة العالمية الراهنة . ويحدث نزع السلاح حالياً دون حرب رئيسية مسبقة . وفي الوقت نفسه ، يجري نزع السلاح في عدة بلدان بصورة متزامنة مع التحول من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى الاقتصاد السوقي .

المبدأ السادس

وشمة طرق لتقييم المشاكل الاقتصادية لنزع السلاح . وتتضمن تلك الطرق تحليل تكاليف وفوائد تخفيضات الأسلحة الوشيكة ، والروابط بين تخفيضات الأسلحة والحالة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي ، وتبادل المعلومات والخبرات ذات الصلة بالتحويل .

المبدأ السابع

وعند تقييم الجوانب الاقتصادية لنزع السلاح ، لا بد من التمييز بين تحويل الأرصدة موزعة تدفق النفقات . وبالنسبة لبعض البلدان ، تترتب على نزع السلاح نتائج رئيسية تتعلق بقدراتها الإنتاجية وأرصدة رأس المال العسكرية ، في حين تترتب على نزع السلاح بالنسبة لبلدان أخرى أكبر الآثار فيما يتعلق بتدفقات النفقات .

المبدأ الثامن

بما أن الحكومات هي التي تقدم النفقات الدفاعية فإنها تحتاج إلى الاشتراك في عملية التكيف ، ويمكن أن تساعد السياسات العامة التي تساهم في التغيير وإعادة تخصيص الموارد في تحقيق الحد الأدنى من تكاليف نزع السلاح . وتتضمن الأمثلة سياسات القوى العاملة التي تقدم معلومات عن فرص العمالة البديلة والمساعدة في إعادة التدريب والحركة ، وتقديم حوافز من أجل إنشاء صناعات مدنية جديدة والاضطلاع بمشاريع علمية وتكنولوجية مدنية في مجالات مثل الطاقة ، والبيئة ، واستكشاف الفضاء .

المبدأ التاسع

يُسفر البحث والتطوير في المجال العسكري عن زيادة تكلفة معدات الدفاع وينشئ ضغوطاً من أجل زيادة الإنفاق على الدفاع . ويشير توقعات تكنولوجية تشجع على الاستثمار على نطاق كبير مما يؤدي بدوره إلى التشدد في مقاومة تخفيض النفقات العسكرية . وهكذا ، يتطلب نزع السلاح السيطرة على التكنولوجيا العسكرية ، ولا سيما البحث والتطوير في المجال العسكري . إن نزع السلاح الحقيقي الذي من شأنه

أن يحول دون إعادة التسلح في المستقبل يتطلب السيطرة على أعمال التطوير في المجال العسكري (أي التطوير والاختبار والتقييم) .

المبدأ العاشر

وتتسم زيادة وضوح المعلومات المتعلقة بواردات ومصادرات الأسلحة بالاهمية . وفي هذا المدد يُعد إنشاء سجل الأسلحة التقليدية تطورا جديرا بالترحيب ، على غرار اجتماعات الدول الخمس الاعضاء في مجلس الأمن بشأن نقل وعدم انتشار الأسلحة . وينبغي التركيز على مسؤولية كثير من البلدان بشأن الحد من مصادرات الأسلحة . كما ينبغي اتخاذ خطوات على الصعيدين الإقليمي والدولي لضمان ألا يؤدي نزع السلاح الى أن تحصل مصادرات الأسلحة محل المبيعات المحلية .

المبدأ الحادي عشر

وقد تستخدم البلدان الصناعية بعض الفوائد المتحققة من نزع السلاح في مساعدة البلدان النامية . ويمكن أيضا تشجيع البلدان النامية على تقليل نفقاتها على الدفاع .

المبدأ الثاني عشر

ويُعد الوصول الى الخبرة الأجنبية والمعرفة في مجال تطوير الإنتاج المدني واستخدامهما عاملا رئيسيا لنجاح التحويل في جميع البلدان ، ولا سيما البلدان التي أُهمل فيها القطاع المدني من الاقتصاد وأُخضع للأولويات والمطالبات العسكرية . وينبغي التسليم بمشاريع التحويل المشتركة بومفها عنصرا هاما من عناصر التعاون الاقتصادي الدولي .

الجزء الاول - نظرة عامة

أولا - مقدمة

الف - التغييرات في الوضع السياسي العالمي

١ - حدثت تغييرات هائلة في السنوات الخمس الأخيرة ، وبخاصة في أوروبا . فقد زادت نهاية سباق التسلح في ظل انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب من امكانية نزع السلاح بصورة جادة بالاقتران مع اجراء تخفيضات هائلة للأسلحة . وقد تزامنت هذه التطورات مع تخمن عام في المناخ الدولي ، مما أدى الى خلق فرص جديدة لتسوية المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية ، كذلك قوى دور الأمم المتحدة في هذه المساعي . وقد ظل نزع السلاح حتى الآن محصورا في حدود النزاع السابق بين الشرق والغرب ويتركز بدرجة عالية في أوروبا . كما أدى تفكك الاتحاد السوفياتي سابقا الى تعقيد تنفيذ اتفاقات الحد من الأسلحة التي أبرمت مؤخرا ، مثل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ، رغم أن التخفيضات الطوعية من طرف واحد واستمرار المفاوضات قد قابلت هذه العقبات نوعا ما وربما خلقت زخما جديدا لنزع السلاح . وتوجد الآن امكانيات حقيقية لنزع السلاح لأن الدول أخذت تسعى ، مع جمهور ناخبها ، الى جنبي فوائد "مكاسب السلم" .

٢ - إن نزع السلاح الحقيقي يتيح طائفة متنوعة من الفرص ، فمن المرجح أن يبرز السلم ، حيث أن السلم بحد ذاته واحد من أولى مكاسب السلم . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الموارد التي تتوفر من النفقات الدفاعية ستصبح في نهاية المطاف متاحة لاستخدامات بديلة في مجالات أخرى من الاقتصادات (مفهوم تكلفة الفرصة الضائعة) . وليس هناك نقص في الاستخدامات البديلة . فالأمم في حاجة الى تحقيق حدة الفقر ، كما يزداد طلبها على الصحة والتعليم والسكن . وتتسم مشاكل الجوع والفقر بالحدة بوجه خاص في البلدان النامية من العالم . وفي أماكن أخرى هناك احتياجات ملحة لحماية البيئة وتحسينها ، وحل مشكلة اساءة استعمال المخدرات ، واستئصال بعض المخاطر الصحية الرئيسية كالسرطان ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) . غير أنه من الخطأ اعتبار أن نزع السلاح سيؤدي وحده الى حل مشكلات العالم . فهو يمكن أن يساعد في ذلك المسمى ، غير أنه ليست هناك وصفة مجانية أو حلول محرية . ولا بد أيضا من الاعتسراف بأن ذلك المجال خلافي تكتنفه الاساطير والعواطف والايديولوجيات التي كثيرا ما تفتقر

إلى التحليل الاقتصادي والمحتوى النقدي والدليل الداعم . ويعرض هذا التقرير ، كلما كان ذلك مناسباً ، وصفاً لمختلف المناظير كما يقدم تقييماً شاملاً .

٣ - ويمكن النظر إلى نزاع السلاح باعتباره عملية استثمارية تنطوي على تكاليف قصيرة الأجل في مقابل فوائد أطول أجلاً ، وهو يتطلب موارد يعاد تخصيصها من القوات المسلحة والصناعات الدفاعية إلى الأنشطة المدنية . وعملية إعادة التخصيص هذه لا تتم بدون تكاليف وليست لحظية . فعملية نزاع السلاح تخلق مشاكل محتملة في مجال البطالة والاستخدام الناقص لموارد القوى العاملة وغير ذلك من الموارد ، ولا سيما في المناطق التي تعتمد على الاتفاق العسكري . إذ أن مصانع ومرافق الأسلحة العالية التخصص قد لا تكون لها استخدامات مدنية بديلة . كما أن القوى العاملة التي تستغني عنها القوات المسلحة ومصانع الأسلحة قد تحتاج إلى إعادة التدريب وتغيير المواقع . وفي بعض الحالات ستقوم الجماعات والمجتمعات المحلية التي تعتمد على الاتفاق العسكري بمعارضة نزاع السلاح . وتواجه اقتصادات أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقاً مشكلات حقيقية في نزاع أسلحتها والتحول الاقتصادي السوقي فهي آن واحد .

٤ - إن التحول من الأنشطة الدفاعية إلى الأنشطة المدنية يستغرق وقتاً طويلاً وينطوي على تكاليف باهظة . ويمكن تناول هذا التحول على مستويين مختلفين : المستوى غير القائم على الإلزام بحقائق الأمور ، وهو المستوى اليومي أو مستوى "رجل الشارع" ، حيث يعامل التحول مثل نقل النقود من جيب إلى جيب آخر . وفي هذا المستوى يعني تقليل الاتفاق على الأسلحة تلقائياً توافراً قدر أكبر من الأموال فوراً للاستخدامات غير العسكرية الأخرى . وعلى العكس فإن المستوى القائم على الإلزام بحقائق الأمور هو المستوى التحليلي أو الاقتصادي ، الذي يعلم بالتعقيدات التي تكتنف تخصيص الموارد والمشاكل التي تنطوي عليها عملية إعادة تخصيص الموارد من الاستخدامات العسكرية إلى الاستخدامات المدنية . وتتضمن هذه الموارد القوى العاملة ورأس المال والإدارة والطاقة ومستلزمات المواد والخدمات في عملية الانتاج . والسؤال الحقيقي هنا هو ما إذا كان بالإمكان إعادة تخصيص الموارد من الصناعات العسكرية إلى الصناعات المدنية من أجل تلافي حدوث بطالة هيكلية طويلة الأجل كبيرة وانخفاض في الناتج وعدم استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي .

باء - احتمالات المستقبل

٥ - إن نزع السلاح ، باعتباره استثمارا ، يتيح فرصا ويطرح تحديات ، فما كسل المستثمرين ناجحون ، فبعضهم يتعرض للفشل . وإذا كان نزع السلاح ينطوي على تكاليف ضخمة للتحويل وفترات تكيف طويلة تقتصر بالبطالة ، ويحقق فوائد منخفضة نسبيا ، فإن معدل المردود الذي يعود على المجتمع من نزع السلاح سيكون منخفضا بل وسلبيا ، وعلى عكس ذلك ، فإن نزع السلاح إذا تم في اقتصاد منتعش يتسم بتزايد في الطلب على الأيدي العاملة ووجود مياصات حكومية ملائمة للقوى العاملة (مثل إعادة التدريب وكفالة التنقل فيما بين الوظائف) ، فمن المرجح أن تنتج عن ذلك تكاليف منخفضة للتكيف وانتقال سريع وفوائد كبيرة لعملية التحويل تسفر عن عائد مرتفع لنزع السلاح . وينبغي أن تطبق هذه السيناريوهات البديلة في ثلاث مناطق مختلفة من العالم هي : أولا ، الاقتصادات السوقية الصناعية لأمريكا الشمالية وغرب أوروبا ، وثانيا ، الاقتصادات الاشتراكية سابقا لأوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا ، وثالثا ، البلدان النامية .

٦ - وفي حين أن نزع السلاح في طبيعة جدول الأعمال الدولي ، فينبغي الاعتراف بأن المستقبل يتسم بعدم اليقين ، فال مستقبل غير معروف ولا يمكن معرفته ، كما أن إمكانات نزع السلاح يمكن استبدالها بسهولة بسياق جديد للمتطوع . إذ يمكن ، على سبيل المثال ، أن يحدث تفكك لكومنولث الدول المستقلة وتتجه كل جمهورية نحو تحقيق الاستقلال الكامل ، مما يُحدث مزيدا من التدهور الاقتصادي استجابة للجهود الرامية إلى خلق اقتصاد سوقي ، واضطرابات أهلية ومواجهات عسكرية ، واحتمال ظهور حكم غير ديمقراطي . وقد توازن انتهاء التوتر بين الشرق والغرب أيضا مع ظهور ضغوط قومية واضطرابات عرقية وعدم استقرار في أجزاء أخرى من العالم ، كالشرق الأوسط ويوغوسلافيا . إن التحديات الكبيرة التي يواجهها المجتمع الدولي تتطلب منه السعي نحو ضمان أن يصبح العالم أكثر سلامة لجميع الشعوب ، مما يتيح إمكانية حقيقية لجني "مكاسب السلم" كبيرة .

جيم - نطاق البحث

٧ - طلب الى فريق الخبراء القيام بما يلي :

(أ) استخدامات منهجيات لتحليل الآثار الاقتصادية المترتبة على نزع السلاح ؛

(ب) التكهّن بالآثار الاقتصادية لنزع السلاح ؛

(ج) تقييم السياسات العامة المتمثلة بنزع السلاح والمشاكل المتعلقة بتكييفه في هذا الصدد .

٨ - وطلب الى فريق الخبراء أن ينظر ، أثناء مداولاته ، في المسائل التالية :

(أ) ما هي آثار تدابير معينة لنزع السلاح على الميزانيات العسكرية للدول المعنية ؟

(ب) وما هي النتائج بالنسبة لهيكل الانفاق العسكري ؟

(ج) ما هي تكاليف تدمير الأسلحة ذات المدة أو تحويلها أو تحويل وجهة استخدامها ؟

(د) ما هو الأثر بالنسبة للصناعات المدنية والعسكرية ؟

(هـ) ما هو الجزء الذي يمكن إعادة توجيهه من الميزانيات الوطنية والنشاط الاقتصادي الوطني المخصص للأغراض العسكرية نحو أي نوع من أنواع النشاط ؟

(و) ما هي النتائج بالنسبة للتجارة الدولية ، وخاصة عمليات نقل التكنولوجيا الحساسة ؟

٩ - كذلك طلب الى فريق الخبراء أن ينظر في تكاليف نزع السلاح على ثلاثة مستويات اقتصادية مختلفة هي :

- (أ) المستوى الاقتصادي الجزئي للممنوع والصناعة من حيث العمالة والبحث والتطوير ؛
- (ب) المستوى الاقتصادي الكلي للمنطقة والبلد من حيث البطالة والتضخم وميزان المدفوعات ؛
- (ج) المستوى الدولي من حيث التجارة وحركات رأس المال والمساعدة الانمائية .

دال - خطة التقرير

١٠ - ينقسم التقرير الى ثلاثة أجزاء :

- (أ) يعرض الجزء الاول نظرة عامة عن هذا المجال ، وخاصة مسألة مما اذا كان الانفاق الدفاعي عبثاً أو فائدة ؛
- (ب) ويتناول الجزء الثاني بسبع قضايا رئيسية تتعلق بحجم المشكلة (البيانات) ، وقطاع الدفاع ، والبحث والتطوير في المجال العسكري ، ومصادر الأسلحة ، والحد من الأسلحة ، والتنمية ، إضافة الى التكيف الاقتصادي والتحول .
- (ج) ويعرض الجزء الثالث الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ، وهي مكاسب السلم ودور السياسات العامة .
- يرد في التذييل وصف للنظام الجديد للاقتصاد الدفاعي وبعض المقترحات الخاصة بوضع جدول أعمال للبحث . ويتضمن الشبث المرجعي قائمة بمصادر البيانات والمراجع المختارة التي تبين نطاق المناظير في هذا الميدان .

ثانيا - الانفاق على الدفاع ونزع السلاح : الاعباء والفوائد

ألف - مقدمة

١١ - حيث أن الانفاق على الدفاع يشكل مستنزفا رئيسيا للموارد الشحيحة ، فإن الاقتصاديين لا يمكنهم أن يتحاشوا طرح التساؤلات حول الحجم المناسب لميزانية دفاع بلد ما : أي المثل المأثور "المدافع مقابل الزبد" . وترد تساؤلات ذات صلة بذلك فيما إذا كانت تنفق مبالغ أكثر مما يجب أو أقل مما يجب على الدفاع وحول ما إذا كانت النفقات العسكرية تشكل عبئا أو فائدة . وفي هذا الفصل يجري استعراض النهج الاقتصادي للانفاق على الدفاع ونزع السلاح ، وتعريف نزع السلاح ، وتجديد النقاش حول أعباء وفوائد الانفاق على الدفاع ونزع السلاح ، والنظر في إسهام الاقتصاد في المناقشة .

باء - نزع السلاح : مسائل التعريف

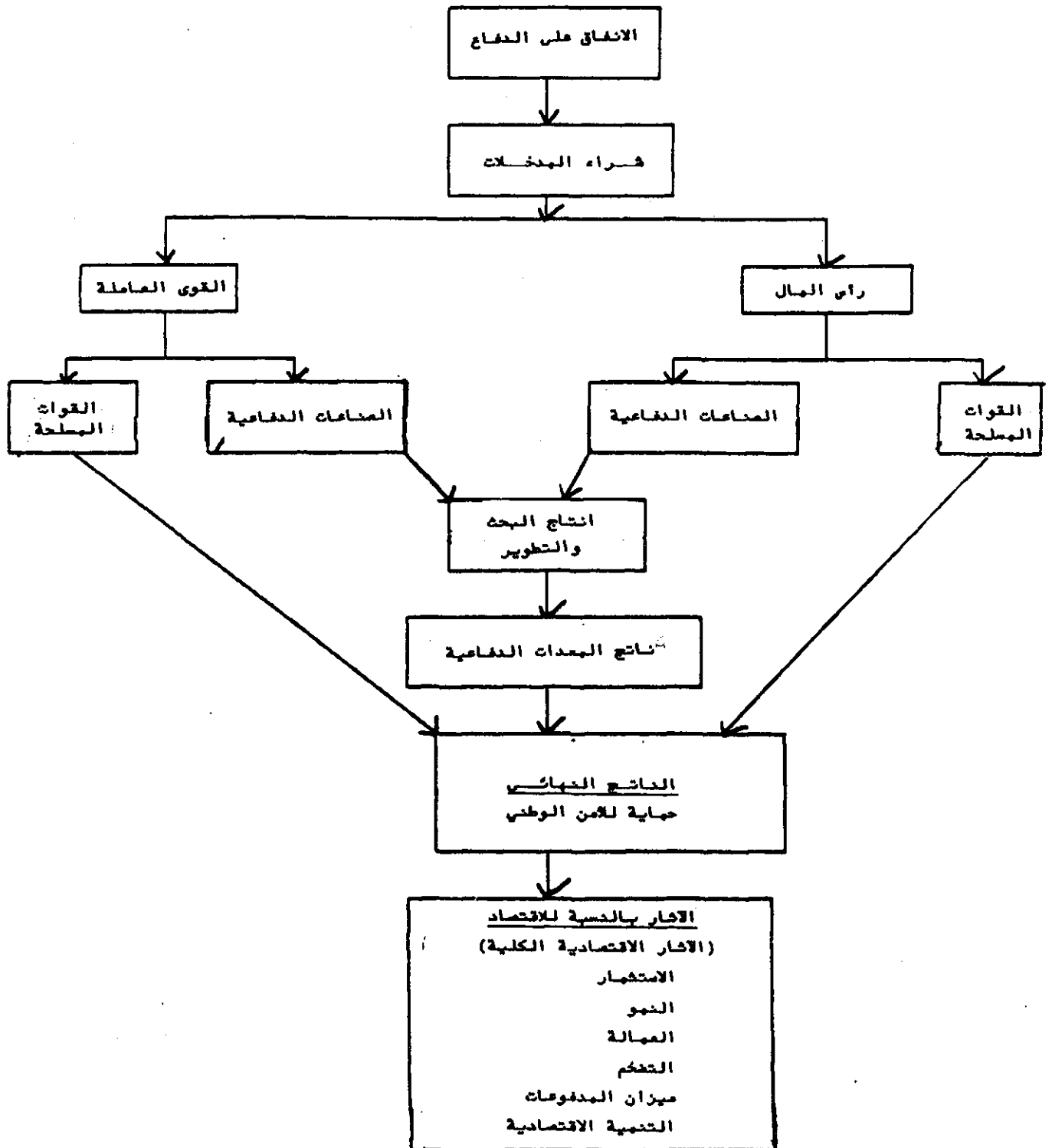
١٢ - من الممكن أن ينطوي نزع السلاح على واحد أو أكثر مما يلي :

- (أ) خفض الانفاق العسكري نتيجة مبادرات من طرف واحد أو اتفاقات شائبة و/أو متعددة الأطراف ؛
- (ب) خفض أو تدمير أسلحة معينة (نووية ، كيميائية ، وما إلى ذلك) ؛
- (ج) حظر إنتاج أنواع معينة من المعدات العسكرية أو الحد منها ؛
- (د) فرض ضوابط على البحث والتطوير في مجال الدفاع للأغراض العسكرية ؛
- (هـ) فرض قيود على عمليات نقل الأسلحة ؛
- (و) عملية رصد وتحقق .

١٣ - يرد في الشكل الأول رسم بياني للإشارة المترتبة على الانفاق على الدفاع . ويبين ذلك العلاقات المتبادلة بين الانفاق على الدفاع ، وشراء مدخلات القوى العاملة

ورأس المال (المعدات) ، والنواتج الناجمة عن الصناعات الدفاعية والقوات المسلحة ، وما يتبع ذلك من آثار اقتصادية كلية . ويبين مدى تأثير تخفيض الانفاق على الدفاع على كل من رأس المال والقوى العاملة وكيفية توجيه نزع السلاح نحو عناصر أخرى من مهمة الانتاج العسكري . فعلى سبيل المثال ، تؤدي التخفيضات في الانفاق العسكري إلى تقليل الطلب على القوى العاملة في كل من القوات المسلحة والصناعات الدفاعية . ومن ناحية رأس المال ، سيتم إغلاق بعض القواعد والمرافق الدفاعية فضلا عن بعض مصانع المعدات الدفاعية . وفي مجالات أخرى ، تبين الطريقة التي يتم بها تجميع مدخلات القوى العاملة ورأس المال لانتاج ناتج في شكل دفاعي أن نزع السلاح قد يركز على عناصر أخرى في عملية الانتاج (مهمة الانتاج العسكري) مثل البحث والتطوير في مجال الدفاع أو أنواع المعدات العسكرية التي تقتنيها القوات المسلحة أو الحد من أعداد أفراد القوات المسلحة .

الشكل الأول : الآثار المترتبة على الإنفاق على الدفاع



١٤ - بيد أنه ينبغي عدم تجاهل الاحتمالات والغرض بالنسبة للبدائل ، في سياق التحليل . إذ أن فرض حظر على فئة من فئات الأسلحة قد يؤدي الى توسع في الأسلحة الأخرى غير الخاضعة للتنظيم . وبالمثل ، فإن إجراء تخفيضات في الإنفاق الدفاعي قد يحدو بالدول الى استبدال طراز من الأسلحة بطراز آخر أو الى تغيير وضعها الدفاعي . وعلى سبيل المثال ، فقد تستبدل الدول قوات تقليدية بالقوات النووية أو تحل محل مجندين رخيصي التكلفة محل الجنود المحترفين المرتفعي التكلفة .

جيم - الأعباء والفوائد

١٥ - يدعي النقاد بأن الإنفاق الدفاعي هو هدر للموارد وأنه يستبعد استثمارات مدنية قيمة ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة بمعدل نمو الاقتصاد وقدرته على المنافسة الدولية . وحسب هذا الرأي ، فإن "النظم الدفاعية القوية" قد تضعف فعلا الاقتصاد الذي يُفترض فيها أن تحميه . بيد أن وجهة النظر القائلة بأن الإنفاق العسكري هو عبء بالضرورة لا يقبلها الجميع .

١٦ - إذ يمكن النظر الى الإنفاق الدفاعي ، من منظور معين ، على أنه شكل من أشكال التأمين . فالدول تحتاج الى النفقات العسكرية للتصدي للتهديدات الفعلية أو المتصورة الموجهة ضد مصالحها القومية . وقد يتجلى في هذه التهديدات صراع على السلطة أو على الموارد ، مثل الأرض أو المعادن أو النفط ، وقد يتجلى فيها خلافات في الايديولوجية أو الديانة ، أو أي نوع من أنواع الخلاف الذي يعتبر إضعافاً للأمن القومي . بيد أن للدفاع صمة فريدة من حيث أن الدولتين اللتين تخوضان مباحاً في التسلح قد لا تنجحان في زيادة أمنهما القومي بزيادة نفقاتهما العسكرية . وهذا على نقيض الفوائد التي تنجم عندما تزيد كل من الدولتين نفقاتهما على التعليم أو الصحة . ويُدعى أيضا بوجود فوائد اقتصادية إضافية للإنفاق العسكري على شكل تدريب ووظائف وتعزيز لأنشطة التكنولوجيا المتقدمة وناتج فرعي للاقتصاد المدني . بيد أن هذه الفوائد ليست هدايا مجانية . إذ لا بد من تفضية السلع والخدمات المدنية ، كما أن هناك آثاراً ضارة محتملة على نمو الدولة الاقتصادي وقدرتها على المنافسة الدولية . ولنستشهد هنا بدراسة بول كينيدي الواسعة الاثر عن نهوض الدول ومقوتها ، حيث يقول " ... بخوض الحرب أو بتكريس نصيب كبير من طاقة الدولة الصناعية للإنفاق على الأسلحة غير المنتجة ، قد تتعرض القاعدة الاقتصادية الوطنية لخطر الانهيار إزاء السدول التي تُركز نصيباً أكبر من دخلها على الاستثمارات المنتجة من أجل نمو طويل الأجل" (كينيدي ، ١٩٨٨ ، الصفحة ٦٩٧ ، وللحصول على ثبوت مراجع مشروحة للمؤلفات ذات الصلة ، انظر هارتلي وهوبر ، ١٩٩٠ ب ، المراجع ٧٣٦-٩٣٣) * .

١٧ - ويتبين من بعض منظورات الإنفاق العسكري أن نزع السلاح المؤدي إلى تخفيض الميزانيات الدفاعية يحتاج إلى التقليل في تهديدات الأمن القومي الفعلية أو المحتملة ، في الزمن الحاضر أو في المستقبل (أي ، وضع عالمي أكثر ملماً) . وتتجلى الفوائد الاقتصادية الناجمة عن نزع السلاح في تحرير الموارد وإعادة توزيعها من أوجه الاستعمال العسكرية إلى أوجه الاستعمال المدنية وربما في الآثار الإيجابية على النمو والقدرة على المنافسة الدولية . بيد أنه يمكن أن يكون هناك بعض الآثار الضارة كما يذهب البعض أحياناً ، إذا كان من شأن الإنفاق الدفاعي تعزيز التقدم التقني . وعلاوة على ذلك ، فإن إعادة توزيع النفقات والموارد وإخراجها من قطاع الدفاع يستغرق وقتاً ، كما أن التكيف مع التغيير ينطوي على تكاليف . فما هي المساهمة التي يستطيع علماء الاقتصاد تقديمها لفهم المشاكل الاقتصادية لنزع السلاح ؟

دال - مساهمة علم الاقتصاد

١٨ - اهتمام علماء الاقتصاد بأعباء الإنفاق الدفاعي وفوائده وبنزع السلاح ليس أمراً جديداً . فقد تناول بعض علماء الاقتصاد الأوائل مسائل دور الدولة "الصحيح" والأسباب الاقتصادية للحروب ، والآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل للإنفاق العسكري . كما دفع بعض الماركسيين بأن الإنفاق العسكري ضروري لحفظ المذهب الرأسمالي كنظام اقتصادي صالح للبقاء (سميث ، ١٩٧٧ ، سميث و سميث ، ١٩٨٣) . ويوجد اليوم قدر كبير من المؤلفات عن جوانب الاقتصاد الكلي للإنفاق العسكري ، وبخاصة عما إذا كان يشكل عبئاً أو فائدة بالنسبة للبلدان المتقدمة أو النامية (والمثال على ذلك ، بنوا ، ١٩٧٣ ، وروسية ، ١٩٧٠ ، ودوجراس ، ١٩٨٣ ، وكالدور ، وغيره ، ١٩٨٦ ، وكينيدي ، ١٩٨٨ ، وجولد وآدمز ، ١٩٩٠) . كما تم الاضطلاع بدراسات واسعة في موضوع سباق التسلح (ريتشاردسون ، ١٩٦٠ ، وايزارد ، ١٩٨٨ ، وانثريليفاتور ، ١٩٩٠) وفي موضوع السلم ونزع السلاح والتحويل (ملمان ، ١٩٦٣ ، ودان وسميث ، ١٩٨٤ ، وساوث وود ، ١٩٩١) . في حين تناولت المؤلفات في مجال الاقتصاد الجزئي دراسات بشأن سياسات الشراء ، والتحالف العسكري - الصناعي ، وقاعدة الدفاع الصناعية ، ودراسات الحالة بشأن الصناعات والمشاريع (هتش وماكيان ، ١٩٦٠ ، وهارتلي وهوبر ، ١٩٩٠ ب ، المراجع ٤٤٠-٦٦٠) .

١٩ - ونقطة الانطلاق في تحليل مسائل الدفاع ونزع السلاح والسلم هي غالباً علم الاقتصاد الكلي والجزئي النموذجي الذي هو عادة علم اقتصاد المذهب الكينيدي

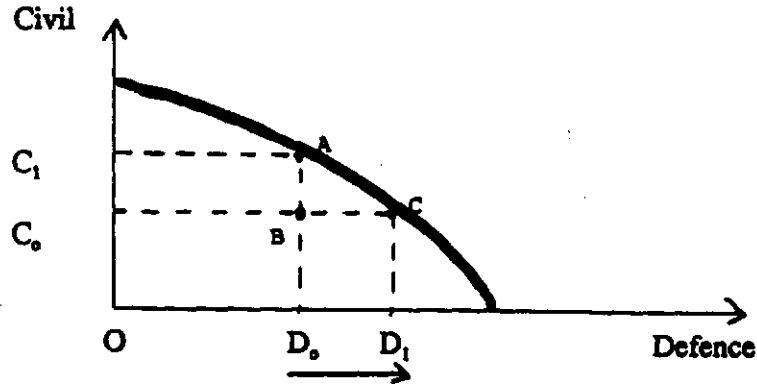
* من أجل الحصول على كامل المراجع ، انظر ثبت المراجع في آخر هذا

التقرير .

والكلاسيكي الجديد . فالمنهج الاقتصادي الكينزي يركز على الإنفاق الدفاعي كأحد عناصر الطلب الفعلي الكلي . إذ أنه مع وجود بطالة في الاقتصاد ، من شأن ازدياد الإنفاق العسكري زيادة الطلب الكلي مما يؤدي الى ناتج قومي أكبر وعمالة أعلى . بيد أنسه اذا كان الاقتصاد به عمالة كاملة بالفعل ، فقد يؤدي ازدياد الإنفاق العسكري الى التضخم ، أو قد ترافقه مشاكل في ميزان المدفوعات (سميث وسميث ، ١٩٨٣) . وبالمثل ، اذا كان الاقتصاد بالفعل في حالة انتكاس مع بطالة واسعة النطاق ، فإنه من شأن نزع السلاح ، المؤدي الى تخفيضات كبيرة مفاجئة في الإنفاق العسكري دون التعويض عن ذلك بزيادة في الطلب الكلي ، زيادة مشكلة البطالة حدة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن تخفيض الإنفاق على الدفاع في ظروف يسودها تومع اقتصادي وضيق في أسواق العمالة قد يوفر الموارد الاضافية اللازمة للنمو الاقتصادي المتواصل . وهذا يوحي بأنه في سبيل التقليل من آثار الاختلالات والبطالة المترتبة على نزع السلاح ، قد تكون هناك حاجة إلى سياسات تعويضية للطلب الكلي مع إجراء تخفيضات في الإنفاق الدفاعي تكون تدريجية ويمكن التنبؤ بها .

٣٠ - ويتركز علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على تكاليف الفرص وتعديلات السوق . فتكاليف الفرص تبين أن الموارد نادرة وأن استعمالها في نشاط واحد ، مثل الدفاع ، يعني أنه لا يمكن استعمالها لشيء آخر ، مثل التعليم أو الصحة . والمثال التقليدي على ذلك هو المبادلة "المدافع مقابل الزبد" المبينة في الشكل الثاني . فمع افتراض استعمال موارد الاقتصاد استعمالاً كاملاً وبكفاءة ، فإن ازدياد الإنفاق الدفاعي من د - صفر إلى د - ١ ينطوي على التضحية من م - ١ إلى م - صفر في السلع والخدمات المدنية ، مثل المدارس والمستشفيات والمساكن ، إلى آخره . وبالإضافة إلى ذلك ، يستعمل علماء الاقتصاد الكلاسيكيون الجدد تحليل العرض والطلب لتقييم أثر الطلبات المتغيرة بين السلع العسكرية والسلع المدنية بالتركيز على التغيرات في الأسعار والكميات في المنتجات وأسواق العمالة . وفي هذه النماذج البسيطة ، من المفروض أن الأسعار تنفي الأسواق فلا تترك لا نقصاً ولا فائضاً في العمل ورأس المال والسلع والخدمات . بيد أن تعديلات السوق ليست دائماً سهلة وفورية : فنحن لا نعيش في عالم يسوده علم اقتصاد العصى السجيرية . فالتكيف مع التغير يتطلب وقتاً ومن المحتمل أن ينطوي على تكاليف كما يتجلى ذلك في الخلل ، والبطالة ، والعمالة الناقصة في العمل ورأس المال والموارد الأخرى . ويبين الشكل الثاني مثلاً على ذلك . إذ أن نزع السلاح الذي ينطوي على تخفيض في الإنفاق الدفاعي من د - ١ إلى د - صفر ، لابد وأن يصاحبه في النهاية ناتج أكبر من السلع والخدمات المدنية . ولكن مع تحرك الاقتصاد من الوضع ج إلى الوضع أ فالأرجح أن يمر عبر النقطة ب التي ترافقها البطالة . واحتمال أن ينطوي نزع السلاح على تكاليف انطوائه على فوائد يوجب اعتباره عملية استثمار .

الشكل الثاني : المدافع مقابل الزيد



هاء - نزع السلاح كعملية استثمار

٢١ - ينطوي الاستثمار على تضحيات في الوقت الحاضر مقابل فوائد متوقعة فسي المستقبل ، وينظر المجتمع إلى الاستثمار على أنه مجد إذا ما كانت فوائده فسي المستقبل تزيد عن تكاليفه في الوقت الحاضر . والمثال الجيد على ذلك هو ما يحصل عندما تزرع بذرة اليوم فتحصل في السنة التالية على أكثر من بذرة واحدة بعد تغطية جميع التكاليف الأخرى . ولكن لما كان الدخل في الوقت الحاضر يساوي أكثر من مقداره ذاته بعد مضي ١٠ سنوات (مع افتراض عدم حدوث تضخم) ، كان لابد من التعبير عن جميع الفوائد والتكاليف بنفس الطريقة : لذا ، كان لابد من تسويتها والتعبير عنها جميعاً بالقيم الحالية .

٢٢ - وبالنظر إلى الجوانب الاقتصادية لنزع السلاح على أنها عملية استثمار ، هناك تكاليف أولية تسببها البطالة والعمالة الناقصة في الموارد المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات العسكرية (العمل ورأس المال والموارد الأخرى مثل الأرض والطاقة) . وتحسب هذه البطالة خلال الفترة الانتقالية التي قد تستمر سنوات . والموضوع هنا هو ما إذا كان في الإمكان استعمال هذه الموارد غير المستعملة في مكان آخر ، وإذا كان الحال كذلك ، فأين ومتى وكيف . إذ أن تكاليف التحويل قد تكون كبيرة وتستمر زمناً طويلاً ، مما ينطوي على بطالة هيكلية أكثر منها احتكاكية . بل ، فإن الجماعات التي يحتمل أن تخسر من جراء التخفيضات الدفاعية تشكل حواجز كبرى لمعارضة نزع السلاح . بيد أن الفوائد متدفقة في النهاية مع إعادة توزيع المدخلات المحررة من القوات المسلحة

والمصناعات الدفاعية إلى إنتاج السلع والخدمات المدنية . وهكذا ، من الضروري اعتبار مكاسب السلم المعدل الاجتماعي لعائد نزع السلاح بعد تغطية تكاليف وفوائد عملية الاستثمار . أما بالنسبة لصانعي السياسات ، فالسؤال المهم هو كيف يمكن إيصال عائد نزع السلاح إلى الحد الأقصى عن طريق التقليل إلى الحد الأدنى من تكاليف البطالة والتحويل وإعادة التوزيع ، ورفع فوائد نزع السلاح الاقتصادية إلى الحد الأقصى .

واو - الدراسات العملية

٣٣ - بالنظر إلى تباين النماذج الاقتصادية التي تقدم نظرات وتوضيحات وتنبيهات بديلة ، يمكن توقع إمكان حسم الخلافات بينها عن طريق القيام بدراسات عملية . فبما أن النظريات الاقتصادية هي الأنسب لفهم الآثار الاقتصادية لنزع السلاح والتنبيه بها ؟ وهنا ، يوجد نهجان على الأقل ، وهما النهج الكيفي والنهج الكمي .

٣٤ - فأولا ، في وضع الدراسات التاريخية ودراسات الحالة أن تقدم نظرات مفيدة . وعلى سبيل المثال ، يمكن لدراسات الخبرة السابقة التي تعقب إجراء تخفيضات دفاعية أن تحدد مقدار الجودة والسرعة الذي تكيفت به النظم الاقتصادية مع التغير . ومن هذه الأمثلة خبرة النظم الاقتصادية في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وخبرة اقتصاد الولايات المتحدة في أعقاب الحربين الكوريتين والفييتنامية (هارتلي وهوبس - ١٩٩٠ ب) . وبالمطبع ، فقد واجه اقتصاد المملكة المتحدة ، على سبيل المثال ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية برنامج ترميم ضخم لاستعادة هيكله الأساسي المتضررة ، ولذلك لم يكن هناك أي نقص في الطلب . فبالنسبة للمؤسسات الدفاعية في المملكة المتحدة ، حلت الطلبات الحكومية من أجل ، لنقل ، الإمكان ، محل طلبات المعدات الدفاعية . وبالمثل ، في وضع دراسات الحالة لمقاولي الدفاع أن تسهم في فهم السلوك الثابت للتحويل ومشاكله (شاوود ، ١٩٩١) . وتوحي بعض دراسات الحالة القطرية ، مثل دراسات الحالة لآلمانيا واليابان منذ عام ١٩٤٥ ، بأن النجاح الاقتصادي لا يتطلب إنفاقا عسكريا كبيرا . بيد أن حالي ألمانيا واليابان إنما توضحان اغراءات الخلط بين العناصر المترافقة البسيطة والعناصر السببية . فهناك عوامل عديدة لتقرير النجاح الاقتصادي ، مع عدم اعتبار الانفاق العسكري أكثر من عنصر حاسم واحد بين عناصر عديدة .

٣٥ - وثانيا ، هناك أماليب كمية مختلفة ، بما فيها تحليل المدخلات - النواتج ، والدراسات القائمة على المحاكاة ، والأماليب الاحصائية - الاقتصادية الحسابية . وقد

طبقت إحدى الدراسات الكبرى نموذج المدخلات - النواتج للتنبؤ بالآثار بالنسبة للاقتصاد العالمي حتى سنة ٢٠٠٠ ، في إطار فرضيات مختلفة من حيث الإنفاق العسكري وتجارة الأسلحة ونقل المعونات من الدول الفنية إلى الدول الفقيرة (ليوننتيف ودوشين ، ١٩٨٣ ، الصفحة ٦٦) . وتبين النتائج أنه مع تخفيض الإنفاق العسكري ، فإنه في وسع جميع النظم الاقتصادية تقريبا زيادة الناتج الإجمالي والامتلاك الفردي . وعلاوة على ذلك ، تنبأت تلك الدراسة بأنه في حين أن تخفيض النفقات الدفاعية فسي جميع أرجاء العالم مع ما يرافقه من نقل المعونات من البلدان الفنية سيحسن مستويات المعيشة في البلدان الفقيرة حتى عام ٢٠٠٠ ، فإن الشفرة القائمة في الرفاه الاقتصادي بين الدول الفنية والدول الفقيرة لن تضق إلا قليلا .

٢٦ - تعتبر أساليب القياس الاقتصادي جذابة للغاية لتأكيدا على النموذج التفصيلية والتعبير الكمي . ويوضح عدد من الأمثلة الحديثة بعض النتائج المتعلقة بهذا الفصل :

(أ) وجدت دراسة قياسية اقتصادية تستند إلى نموذج عملي للإنتاج فسي قطاعين (قطاع الدفاع والقطاع المدني) وطبقت على الولايات المتحدة الأمريكية ، أن هناك علاقة إيجابية مهمة بين الإنفاق على الدفاع من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى ، بيد أن النتائج أظهرت أيضا أن استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في الإنفاق على الدفاع ضئيلة . وعلى هذا ، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، عندما تكون التخفيضات كبيرة في الإنفاق على الدفاع ، لا تكون الآثار السلبية على النمو الاقتصادي كبيرة (آتيسوغلو ومولر ، ١٩٩٠) ؛

(ب) خلصت دراسة تستخدم نمودجا عمليا للإنتاج في أربعة قطاعات (هي قطاعات الدفاع والحكومة والمصادرات وبقية القطاعات) ، وطبقت على مجموعة من البلدان الصناعية ، إلى أن الأثر الإجمالي للإنفاق العسكري على النمو ليس كبيرا سلبا أو إيجابا ، ولو أن قطاع الدفاع أقل إنتاجية بصورة كبيرة من بقية قطاعات الاقتصاد (الكسندر ، ١٩٩٠) ؛

(ج) يؤكد عدد كبير من دراسات القياس الاقتصادي وجود علاقة عكسية أو سلبية بين النفقات العسكرية والاستثمار (سميث ، ١٩٨٠) ؛

(د) أوضحت دراسة للإنفاق على الدفاع والاداء الاقتصادي للولايات المتحدة عدم وجود علاقة كبيرة سواء من حيث الاتجاه السببي بين الإنفاق على الدفاع وبين مستوى

الاسعار أو معدل البطالة أو سعر الفائدة : ومن ثم فإن الحجج التي تربط الإنفاق على الدفاع بالأداء الاقتصادي السيئ لا تحظى إلا بتأييد ضئيل في التجربة الإحصائية (كينسيلا ، ١٩٩٠) ؛

(هـ) لا تشير الدلائل في المملكة المتحدة والولايات المتحدة و ١١ بلداً من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن نصيب الإنفاق العسكري له أثر مهم على معدل البطالة . وبذا لا يلزم عند تحليل البطالة ، إيلاء اعتبار خاص للإنفاق العسكري (دون وسميث ، ١٩٩٠^(١)) .

٢٧ - وبقدر ما تبدو نتائج دراسات القياس الاقتصادي مقنعة ، إلا أنه يعتورها القصور . فهي مثلاً قد تكون نماذج مؤقتة ، تفتقر إلى نظرية مرضية . وقليل من يقارن الآثار النسبية للدفاع بالنفقات المدنية . ويجري تجاهل المشاكل المتعلقة بالبيانات ، كما أن قدراً كبيراً من العمل التجريبي تجميعي جداً ، وهو يهمل قواعد الاقتصاد الجزئي الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الكلي ، وقد تكون النتائج متعارضة لأنها سريعة التأثير بتوصيف المعادلات والفترات الزمنية ، وعينات البلدان الداخلة في التقدير . وفي هذه الظروف ، فإن من الحكمة الأخذ بمزيج من النظريات الاقتصادية وطرائق الاختبار للوصول إلى رؤية نافذة مرضية للجوانب الاقتصادية للإنفاق على الدفاع ونزع السلاح (دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١^(ب)) .

زاي - خلاصة : القضايا الرئيسية

٢٨ - يشير النهج الاقتصادي لنزع السلاح ، إلى عدد من المفاهيم الاقتصادية ذات الصلة يمكن إيجازها كما يلي :

(أ) تكلفة الفرص البديلة (= أي البدائل المضحى بها) ؛

(ب) تحليل التكلفة مقابل المنافع ؛

(ج) نزع السلاح بوصفه عملية الاستثمار ؛

(د) الصلة الإنتاجية (= استخدام المدخلات لإنتاج المخرجات) .

ويتعين على الاقتصاديين عند تقييم قضايا الدفاع ونزع السلاح ، أن يميزوا بين الاساطير والايديولوجية من جهة ، والاقتراحات التي يكون لها بعض الاساس في النظرية الاقتصادية ، والتي يمكن صياغتها في صورة فرضية قابلة للاختبار ، من جهة أخرى . ويستطيع الاقتصاديون تطبيق مفاهيم بسيطة لتكلفة الفرصة البديلة عند القيام بتقييم نقدي للتوكيدات الخاصة بالفوائد المتمثلة بتوفير فرص العمل والتكنولوجيات مما يترتب على الإنفاق على الدفاع مثلا . وفي بعض الحالات يتعين عليهم التساؤل عما إذا كانت الموارد المستخدمة في الوقت الراهن في الصناعات الدفاعية لتسهم بصورة أكبر في مجال العمالة والاهداف التكنولوجية (ان كانت تلك اهداف المجتمع) إذا استخدمت في مجال آخر من مجالات الاقتصاد .

٢٩ - وهناك دراسات كثيرة عن أثر الإنفاق على الدفاع بالنسبة للاقتصاد الكلي في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية (انظر الشبث المرجعي) . ومع ذلك تنعدم الدراسات الاقتصادية الجيدة عن نزع السلاح بصورة تستلقت النظر . والمأمول فيه ، أن يتغير هذا الوضع في الوقت الذي توجه فيه المناقشات بشأن مكاسب السلم الاهتمام العام إلى الإمكانات والمشاكل الاقتصادية المرتبطة بنزع السلاح . ويركز الجزء الثاني من هذه الدراسة ، على القضايا الرئيسية ، وذلك على سبيل المساهمة في هذه المناقشة .

الجزء الثاني - القضايا الرئيسية

ثالثا - حجم المشكلة

الف - مقدمة : الحاجة إلى بيانات

٣٠ - ما الذي نعرفه أو لا نعرفه ، وما الذي نحتاج إلى معرفته لإجراء مناقشات معقولة وإجراء اختيارات عامة بشأن الجوانب الاقتصادية للدفاع ونزع السلاح ؟ إن البيانات هي إحدى نقاط البدء . فنحن نحتاج إلى معرفة حجم المشكلة . وتلزم بيانات جيدة وشاملة من أجل تقدير ما يرتبط بنزع السلاح من التكاليف والمنافع الاقتصادية . وما لم تتوفر بيانات تفصيلية بشأن بلد أو صناعة أو منطقة ، فلا يمكن أن نقيّم إن كان نزع السلاح مفيدا من الناحية الاقتصادية أم لا . ومما لا يمكن تجنبه أن تتسم بعض البيانات بالغموض في هذا التقرير فيما يتعلق بالتكاليف والمنافع نظرا للمشاكل التي تكتنف البيانات ، وخاصة في البلدان النامية .

٣١ - ونقطة البدء في تقييم نطاق المشكلة هي تحديد مقدار ما تنفقه مختلف البلدان على الدفاع في شتى أنحاء العالم ، سواء الصناعية منها أم النامية . ويتيح هذا تقييم تكاليف الغرض البديلة أو التضحية بالبدايل . مثل الإنفاق على الرفاه الاجتماعي (التعليم ، الصحة ، الإسكان) والسلع الاستهلاكية والاستثمارية . وتعدّ دقة البيانات أساسية بالنسبة للمناقشات حول تجارة الأسلحة ، وسباق التسلح ، والحد من الأسلحة ، ونزع السلاح . وتمكّن البيانات الموثوقة الدول من رصد التجارة الدولية للأسلحة ، ومن ثم تحديد المصدرين والمستوردين الرئيسيين واحتمالات حدوث سباقات إقليمية في التسلح ومنازعات إقليمية . وتعدّ تجارة الأسلحة مع العراق قبل نزاع عام ١٩٩١ في الخليج الفارسي ، مثالا جيدا عن إمكانيات البيانات ونواحي القصور بها . فبين عام ١٩٨٦ و ١٩٩٠ ، كان العراق رابع أكبر مستورد للأسلحة ، أما موردو الأسلحة الرئيسيون للعراق فقد كانوا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (سابقا) وفرنسا والصين . على أن مثال العراق يوضح أيضا نواحي القصور في البيانات كما تنعكس في محاولات خرق الحظر المفروض على الأسلحة ومحاولات تطوير صناعات محلية مريبة للأسلحة النووية والكيميائية .

باء - المشاكل التي تكتنف البيانات

٣٢ - مما لا يمكن اجتنابه عامل السرية والقلق لدواعي الامن القومي مما يؤثر على نوعية وكمية البيانات المتاحة للجمهور والمتصلة بالنفقات الدفاعية . وحتى في المجتمعات الديمقراطية المنفتحة ، تلجأ الدول إلى طائفة متنوعة من الاساليب لإخفاء البيانات الحساسة بشأن البرامج النووية مثلا . ويمكن "إخفاء" المعلومات المتعلقة ببرامج البحث والتطوير الدفاعية الجديدة في الميزانية الدفاعية العامة أو تخصيصها لمشاريع مدنية أخرى في مجالي البحث والتطوير ، وقد يمكن إخفاؤها لدواعي "الحساسية التجارية" . وفي هذا السياق ، قد يصعب الحصول على بيانات بشأن تكاليف المعدات الدفاعية بمفصلة خاصة . وكثيرا ما تأتي الدول نشر البيانات التي تحدد تكاليف البحث والتطوير ، وتكاليف إنتاج الوحدات ، وتكاليف التشغيل ، والكميات المشتراة . وفي بعض الحالات قد يمكن نشر تكاليف معدات البرنامج كله دون تحديد مكونات البرنامج التفصيلية أو أي بيانات عن حجم الإنتاج المطلوب .

٣٣ - وتأخذ الدول أيضا بتعاريف مختلفة في مجال النفقات الدفاعية . فبعضها قد يدرج النفقات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية لأفراد القوات المسلحة المتقاعدين ورجال الشرطة المدنية ؛ وهناك تساؤلات بشأن تصنيف البحث والتطوير الذي يوجد له تطبيقات عسكرية ، وبشأن العسكريين الذين يوظفون بأعمال مدنية تسد نفقاتها الوزارات المدنية . وهناك أيضا تعريفات أخرى لما يشكل مشتريات دفاعية . وبالإضافة إلى الإنفاق على البحث والتطوير والإنتاج ، قد يعرف الاشتراء بحيث يشمل الإنفاق على إحدى عمليات التشييد أو البنية الأساسية أو على العمليات كلها أو على الصيانة . وحتى في إطار المعدات ، قد يجري التمييز بين ما هو حربي وما هو غير حربي ، فيشمل الأول الأسلحة والذخائر والعتاد الحربي ، مثل القذائف والدبابات ، بينما يشمل الآخر الأغذية والسيارات والمركبات . وليست تلك المشاكل المتعلقة بالتعريف هيبة . فهل يمكن اعتبار قوات الشرطة المتخمة والأسلحة تسليحا ثقيلًا جنودًا ؛ وهل يحتسب أن تكون الطائرة التجارية طائرة نقل عسكرية ؛ وما هو تعريف ناقلة النفط التي يمكن أن تتاح بيسر كحاملة لطائرات الإقلاع العمودي المقاتلة ؟ وبصورة مماثلة ، قد لا يمكن بالكامل تصنيف أجزاء من البنية الأساسية الكبيرة اللازمة لمنظومات الأسلحة الحديثة كنفقات عسكرية صرفة أو كأجهزة . ومن الأمثلة الجيدة على ذلك النظام المعقد لتركيبات الاتصالات اللاسلكية ، اللازم لتحديد مواقع الغواصات النووية الاستراتيجية ، والمسمى بنظام (Loran C and Omega) . ولم تصنف بعض هذه التركيبات كنفقات عسكرية ؛ ومن ثم فإن الجزء الأوضح من النظام كله وهو الغواصات النووية الاستراتيجية ، لم يكن إلا قمة جبل الثلج المغمور .

٣٤ - وحتى عندما تكون البيانات متاحة للجمهور فإنه لا بد من الإقرار بشواحي القصور فيها . فالبيانات المتعلقة بعدد أفراد القوات المسلحة محدودة الاستخدام لعدم وجود معلومات عن تدريبهم وكفاءتهم وكمية معداتهم ونوعيتها . وبصورة مماثلة ، فإن أي منشأة لها نفقات عسكرية لا تقيس إلا المدخلات ودون المخرجات النهائية وذلك لأغراض الوقاية والأمن القومي . ولا يكفي في حالة تجارة الأسلحة التركيز على الأسلحة الرئيسية ، إذ تلزم معلومات عن تجارة الأسلحة الصغيرة التي قد تصبح عناصر لا يستهان بها في المنازعات المحلية والحروب الصغيرة .

جيم - توفر البيانات : البيانات المعروفة

٣٥ - رغم وجود المشاكل ، تتوفر بيانات لتعطي مؤشرا واسعا عن نفقات الدفاع العالمية ، وحجم القوات المسلحة ، وتجارة الأسلحة . وترد مصادر البيانات المنشورة في الشبث المرجعي .

٣٦ - ويستهلك الإنفاق على الدفاع كميات كبيرة من موارد العالم الشحيحة . ففي عام ١٩٩٠ ، قُدرت النفقات العسكرية في العالم بحوالي ٩٥٠ بليون دولار منها ٨٥ في المائة تقريبا في البلدان الصناعية (الجدول ١) ويعكس حوالي ٦٠ في المائة من مجموع النفقات العسكرية في العالم الحرب الباردة في أوروبا . وبحلول نهاية الثمانينات ، بدأت النفقات العسكرية العالمية في الانخفاض ، لتعكس بصورة رئيسية تخفيضات النفقات في الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (سابقا) . على أنه يلزم النظر إلى هذه التخفيضات في ضوء الزيادة الكبيرة التي حدثت في إنفاق الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (سابقا) على الدفاع في الثمانينات (وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، ١٩٩٠ ، متوكهولم ، معهد متوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٩١) .

الجدول ١ - الإنفاق العسكري والقوات المسلحة
على المعيد العالمي ، ١٩٩٠

الف - الإنفاق (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	البلدان الصناعية (بما في ذلك
	أوروبا الشرقية)
	الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات
٥٦٠	الاشتراكية السوفياتية
<u>١٦٧</u>	الجماعة الاقتصادية الأوروبية
٨٠٠	مجموع البلدان الصناعية
<u>١٥٠</u>	العالم الثالث
<u>٩٥٠</u>	المجموع

باء - الدفاع كحصة في الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٠-١٩٨٩ (نسبة مئوية)

٤	البلدان الصناعية الغربية
٥	العالم الثالث
٤,٩	المتوسط العالمي

جيم - القوى العاملة : القوات المسلحة ^(١) (ببالاف)

١٠ ٠٤٠	البلدان الصناعية
<u>١٨ ٣٥٠</u>	البلدان النامية
<u>٢٨ ٢٩٠</u>	المجموع

المصادر : معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ستوكهولم ، ١٩٩١ ،
وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، ١٩٩٠ .

(١) بيانات القوات المسلحة هي عن عام ١٩٨٩ .

٣٧ - وقد ارتفع الإنفاق على الدفاع في العالم الثالث أيضا ارتفاعا سريعا خلال السبعينات وفي أوائل الثمانينات . وتعكس هذه الزيادة متطلبات الدول الناشئة حديثا في مجال القوات المسلحة المستقلة والمدازعات الإقليمية ، بما في ذلك اندلاع حرب كبيرة بين العراق وإيران في الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨ ، وكذلك الديكتاتوريات العسكرية والرواج النفطي في الشرق الأوسط . وبحلول منتصف الثمانينات ، كان قد ظهر اتجاه نزولي مميز في النفقات العسكرية الكلية للبلدان النامية ، وإن وجدت تفاوت كبير بين المناطق المختلفة . وبحلول عام ١٩٩٠ ، كان إنفاق البلدان النامية يمثل ما يقدر بـ ١٦ في المائة من النفقات العسكرية العالمية ، وإن يكن نصيبها من القوى العاملة العسكرية العالمية ٦٥ في المائة . وبالإضافة إلى ذلك ، كان متوسط أعبائها الدفاعية كحصة في الناتج القومي أعلى منه في الدول الصناعية . ولم يكن مستغربا ، مع وجود تلك الأعباء الدفاعية ، أن تقدم مقترحات مختلفة إلى البلدان النامية لخفض نفقاته العسكرية واستعمال مواردها المفرج عنها للمساعدة في تنميتها الاقتصادية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٢) .

٣٨ - ولا يمكن افتراض أن الاتجاهات الحالية نحو تقليص الإنفاق الحربي العالمي مستمر . فالمستقبل غير مؤكد ، ومن السهل أن تؤدي التطورات السياسية الرئيسية في مناطق مختلفة من العالم ، مثل الشرق الأوسط وما كان يعرف سابقا باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ويوغوسلافيا ، إلى سباقات تسلح ونزاعات جديدة وخطرة . ويضاف إلى ذلك أن البحث والتطوير في مجال الدفاع يخرج باستمرار بأسلحة جديدة وأكثر تكلفة تحتاج إليها القوات المسلحة للحفاظ على كفاءتها في مسرح العمليات . وعلى سبيل المثال ، يقدر أن تكلفة إنتاج ١٥ طائرة من القاذفات الخفية طراز B-2 تبلغ ٣٥ بليون دولار (جلسات اجتماع مجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٩٠) . وتستقطب معدات التكنولوجيا المتقدمة هذه ، في عملية التطوير ، كفاءات علمية وتكنولوجية نادرة ، وتتطلب لتشييدها وصيانتها طاقات بشرية عسكرية ماهرة . ومن المتعذر الحصول على بيانات موثوقة ، ولكن التقديرات تشير إلى أن عمليات البحث والتطوير وظفت على نطاق العالم ما يتراوح بين ٧٥٠ ٠٠٠ و ١,٥ مليون من العلماء والمهندسين ، ومعظمهم في الولايات المتحدة وما كان يعرف سابقا باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (يعزى إلى هذين البلدين ، بالإضافة إلى ألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة ، ما يزيد على ٩٠ في المائة من نشاط البحث والتطوير العسكري في العالم ، بأرقام عام ١٩٩٠) .

٣٩ - وبالإضافة الى البيانات المتعلقة بالإنفاق الدفاعي ، هناك مؤشر اقتصادي آخر ذو صلة توفره البيانات المتعلقة بالتجارة الدولية في الأسلحة . ونظرا لما ينشأ من معوقات في تحديد قيمة هذه الصفقات الدولية (مثال ذلك المقايضة والإهداء والإعانات المالية والسوق السوداء) فإنها لا تغيد إلا كمؤشرات على وجود اتجاهات عريضة . والتجارة العالمية في الأسلحة كبيرة الحجم وتقدر بنحو ٤٥ مليون دولار ، كما يتبين من الجدول الثاني . وفي عام ١٩٨٩ شكلت البلدان النامية ٧٦ في المائة من مجموع هذه التجارة مسجلة بذلك انخفاضا بالمقارنة مع حصتها لعام ١٩٧٩ التي بلغت ٨٤ في المائة . ولايزال الشرق الأوسط أكبر سوق للأسلحة في العالم ، ولكن أهم التغيرات التي طرأت على هذا المجال هو صعود جنوبي آسيا من ترتيبها كواحدة من أقل البلدان استيرادا للأسلحة في عام ١٩٧٩ لتحتل المكان الثاني بين أكثر المناطق استيرادا لها في عام ١٩٨٩ . وواردات الأسلحة ، ولاسيما لدى البلدان النامية ، تتمتع العمولات الأجنبية الشحيحة التي لها استخدامات أخرى (وتنطوي بذلك على تكاليف تعزى الى الغرمة الضائعة) ؛ ويمكن أن تؤدي الى مضاعفة مشاكل ميزان المدفوعات وما يقترن بها من ضرورة اتخاذ تدابير تكيفية مرتفعة التكلفة للتغلب على هذه المشاكل وقد تؤدي الى زيادة الإنفاق الحربي على العمليات والدعم كما أنها قد تدفع الى إنشاء قواعد صناعية دفاعية محلية .

٤٠ - والبلدان الصناعية تسيطر على صادرات الأسلحة في العالم ، إذ كان نصيبها من الحجم الكلي لتجارة تصدير الأسلحة في عام ١٩٨٩ ، ٩٠ في المائة ، وكان نصيب البلدان النامية هو نسبة ١٠ في المائة المتبقية . وفي عام ١٩٨٩ احتل ما كان يعرف سابقا باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مع الولايات المتحدة ، مكان الصدارة في قائمة تصدير السلاح ، وتلتهما المملكة المتحدة ثم فرنسا فالصين فالمانيا (وكالفة تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، ١٩٩٠) .

٤١ - وبالإضافة الى البيانات الوطنية ، توجد بيانات أخرى على مستوى الشركات . ويصدر معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام قائمة بأكبر ١٠٠ شركة من شركات إنتاج الأسلحة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان العالم الثالث (انظر الفصل الرابع) . وفي أواخر الثمانينيات شكلت مصانع الأسلحة في الولايات المتحدة ٩ شركات من أهم ١٠ شركات ، و ١٤ شركة من أهم ٣٠ شركة من شركات إنتاج الأسلحة . وكان ١٣ في المائة من أهم ١٠٠ من تلك الشركات معتمدا على الدفاع الذي عزى اليه ٩٠ في المائة ، أو أكثر ، من مبيعات هذه النسبة من الشركات (مثل "نورثروب" و "نيو بورت نيوز" في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ و "دي سي إن" و "غيت" .../...

في فرنسا ، ومصانع "أوردونانسي" وممنوع "هندومتان إبرونوتكي" في الهند ، غير أن هذه الأرقام تستبعد شركات إنتاج الأسلحة فيها كان يعرف سابقا باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيره من بلدان حلف وارسو السابق والصين) .

دال - الاحتياجات من البيانات : بعض المقترحات

٤٢ - توجد عن الإنفاق الحربي العالمي ، وبقدر أقل عن تجارة الأسلحة ، بيانات شاملة إلى حد معقول وتقييمات لهذه البيانات . بيد أن النفقات تستخدم لشراء موارد حقيقية من اليد العاملة ورأس المال والطاقة وغيرها من المدخلات ، التي يشكل جميعها القطاع الدفاعي . وهناك نقص في البيانات الجيدة النوعية المتعلقة بمافي ناتج صناعات الأسلحة في العالم ، بمجموع العاملين في تلك الصناعات ، ومنهم المعنيون بالبحث والتطوير ، ورأس مالها . وبالمثل فإنه لا يعرف إلا القليل عن الرصد الرأسمالي للقوات المسلحة في العالم (مثل القواعد والمرافق العسكرية : انظر الفصلين الرابع والخامس) . كذلك لا توجد بيانات شاملة عن التوزيع الجغرافي والإقليمي للصناعات الدفاعية والقوات المسلحة . فما هي الاقتصادات الإقليمية التي تعتمد فيها البلدان على الإنفاق الدفاعي وتتأثر بالتالي بتقليل الإنفاق الحربي ؟

الجدول ٢ - تجارة الأسلحة ، ١٩٨٩

<u>القيمة الكلية لواردات الأسلحة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)</u>	
١٠,٧	البلدان الصناعية
٢٤,٦	البلدان النامية
٤٥,٣	المجموع
<u>الحصة من المجموع</u>	
<u>(بالنسبة المئوية)</u>	
<u>المستوردون الرئيسيون</u>	
٣٦,٦	الشرق الاوسط
١٧,٤	جنوبي آسيا
١٤,٠	البلدان الأوروبية الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي
١١,٨	شرقي آسيا
٨,٨	افريقيا
٧,٠	حلف وارسو
٥,٦	أمريكا اللاتينية
٨,٦	المناطق الأخرى
<u>المصدرون الرئيسيون</u>	
٤٣,١	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا
٢٤,٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٦,٦	المملكة المتحدة
٥,٩	فرنسا
٤,٤	الصين
٤,٣	بلدان أخرى أعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي
٤,٢	بلدان أخرى أعضاء في حلف وارسو
٣,٧	بلدان أخرى نامية
٣,١	بلدان أخرى

المصدر : وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، ١٩٩٠ .

٤٣ - والبيانات لازمة لإجراء مناقشة مستنيرة بشأن الإنفاق الدفاعي ونزع السلاح ، وكذلك لمياعة السياسات ، ورصد احتمالات سباقات التسلح والنزاعات الإقليمية ، وتقييم التقدم المحرز بشأن تكاليف نزع السلاح وفوائده . والمبادرة التي قامت بها الأمم المتحدة مؤخرا بإنشائها سجلا للأسلحة التقليدية ، تمثل تطورا سارا (انظر قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ ، لام) . ويقتضي السجل أن توفر الدول الأعضاء بيانات عن عمليات النقل الدولي للأسلحة من مختلف الفئات وأن توفر فضلا عن ذلك معلومات عن مقتنياتها العسكرية ومشترياتها من الإنتاج الوطني . ويمكن لسجل كهذا أن يشكل الأساس اللازم لإنشاء مصرف أشمل للبيانات يحدد موقع القطاع الدفاعي العالمي ومدخلاته الرئيسية ونواتجه . وهناك حاجة الى تقديرات موشوقة للموارد من اليد العاملة ورأس المال التي تتطلبها الصناعات والشركات القائمة بتطوير وإنتاج معدات دفاعية وللمسا تخرج به من ناتج للبيع محليا وللمتصدير . وهناك حاجة كذلك الى تقديرات لخليط المهارات أو الرأسمال البشري الموظف في الصناعات الدفاعية والقوات المسلحة .

٤٤ - وستؤدي الاهتمامات والمبادرات الجديدة على صعيد السياسة العامة الى طلب الحصول على بيانات جديدة . وعلى سبيل المثال ، يستلزم الاهتمام المتزايد بمسائل حقوق الإنسان بيانات عن نفقات الأمن الداخلي (على القوات شبه العسكرية وقوات الشرطة ، مثلا) . وتحتاج عملية رصد التقدم المحرز بشأن فوائد نزع السلاح الى معلومات تبين المستفيدين من تقليص الإنفاق العسكري . ففي إطار الإنفاق الحكومي المركزي ، هل هناك فائدة تعود على النفقات الصحية والتعليمية والاجتماعية أم أن الموارد المفرج عنها تخصص لضبط النظام والمحافظة على الأمن الداخلي ؟ والواقع أن إمكانية استبدال الموارد المفرج عنها بما يعادلها في القيمة تجعل التأكد من القطاعات التي تستفيد فعليا أمرا متعذرا إن لم يكن مستحيلا . ولئن كانت زيادة الوضوح أمرا مفيدا فإن من المسلم به ، طبعا ، أن بعض الدول قد لا تمتثل للمطلوب أو قد تلجأ الى الخداع ، وأن المعلومات لا توفر سوى الأساس اللازم للمناقشة المستنيرة التي لا بد منها للخروج باختيارات عامة معقولة .

رابعاً - القطاع الدفاعي

ألف - مقدمة : قضايا السياسة العامة

٤٥ - إن نزع السلاح ، كعملية استثمارية ، يندطوي على تكبد تكاليف للتكيف لقاء جنبي فوائد متوقعة في المستقبل . وعملية التكيف مع انخفاض الإنفاق الدفاعي تستغرق مسدة من الزمن لأن التغير لا يحدث بصورة فورية وبدون تكلفة . فالغثات والمدن والمناطق المعتمدة على الإنفاق الدفاعي هي التي ستتحمل تكلفة هذا التكيف . وهذه الغثات تشمل العاملين بالقوات المسلحة ووزارات الدفاع ، ومؤسسات البحث والتطوير العسكرية ، والصناعات الدفاعية (التي تعرف أحيانا بالمجمعات الصناعية العسكرية) . والتكلفة التي تتكبدها المدن والمناطق التي تقع فيها القواعد العسكرية والصناعات الدفاعية هي تكلفة كبيرة ، ولاسيما في المجتمعات المحلية التي تعتمد على الدفاع كمصدر رئيسي للعمالة . وعلى سبيل المثال ، يمكن للإنفاق الدفاعي أن يوفر الوظائف على نحو مباشر وغير مباشر ، وذلك في شبكات الموردين ومن خلال الآثار المضاعفة للإنفاق المحلي الناجم عن الوظائف الدفاعية . والمدن العسكرية المغلقة فيما كان يعرف سابقا باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هي خير مثال للمجتمعات المحلية المعتمدة على الإنفاق الدفاعي .

٤٦ - ولا ريب في أن الغثات التي يحتمل أن تتعرض للخسارة من جراء نزع السلاح ستقف معارضة لخفض الإنفاق الدفاعي . وهذه المعارضة تمثل تحديا للحكومة لإعلام ، وتوعية ، هذه الغثات ، والمجتمع ككل ، بالفوائد الطويلة الأجل لنزع السلاح : إذ يمكن في الأجل الطويل أن تشمل الفائدة كل فرد . ويتعين ، في الوقت نفسه ، أن تدرك الحكومات أنه كي يحقق نزع السلاح الفوائد المرجوة على الصعيد الاجتماعي لابد أن تكون فوائده المحتملة أكبر من تكاليفه المتوقعة . وقد يقتضي هذا أن يتلقى من يدفعون شمس التكيف بعض المساعدة للتكيف مع هذا التغير ، بهدف تخفيف تكلفة نزع السلاح وزيادة فائدته إلى أقصى حد ممكن . (وذلك ، مثلا ، باتخاذ تدابير لتسهيل تنقل اليد العاملة وإعادة تدريب المديرين والعمال : انظر الفصل الحادي عشر) .

٤٧ - ولننقطة انطلاق في تحديد الغثات التي يرجح أن تتحمل تكلفة نزع السلاح ، لابد من تحديد حجم المشكلة . فما هو حجم العمالة التي توفرها القوات المسلحة والصناعات الدفاعية في العالم بأسره ، وما مدى أهمية القطاع الدفاعي بوصفه قطاعا مستعملا لرأس المال (كالقواعد العسكرية والمصانع ، مثلا) ، والأرض ، والتكنولوجيا وغير ذلك

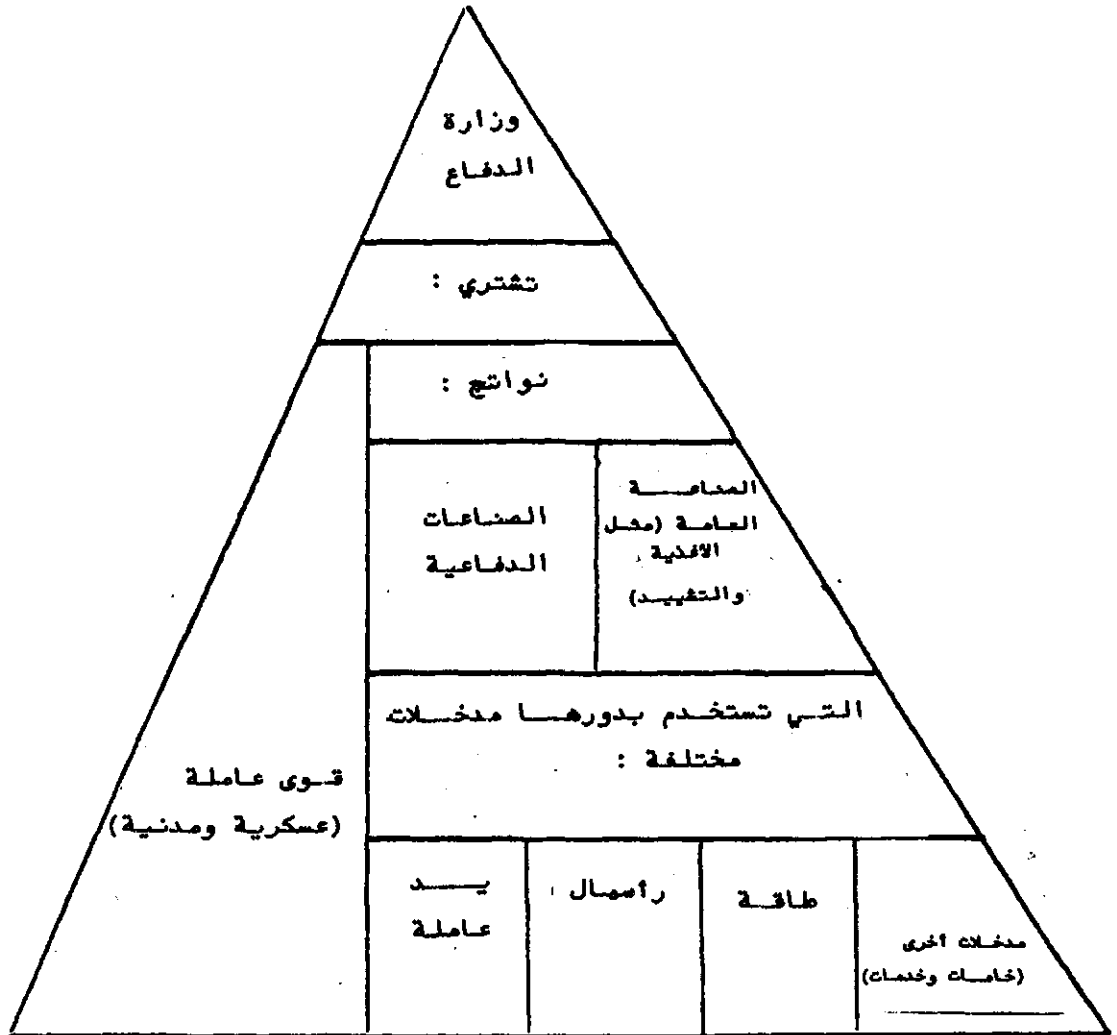
من المدخلات ، وما هي أهم الشركات الدفاعية وما مدى اعتمادها على بيع الأسلحة ؟ وتشار أيضا أسئلة عن التوزيع الجغرافي للقطاع الدفاعي وموقعه . ومن الضروري هنا أن يعرف ليس فقط الموقع القطري للقطاع الدفاعي بل أيضا توزيعه الإقليمي داخل القطر .

٤٨ - وكما هو الحال دائما في هذا المجال فإنه لا مفر من أن تكون هناك مشاكل وقيود وتدابير تتعلق بالسرية بالنسبة للبيانات . وفي حين توجد بيانات عن أفراد القوات المسلحة فإنه لا توجد دائما بيانات عن أعداد المدنيين الموظفين لدعم القوى العاملة العسكرية ، والبلدان تختلف ، بطبيعة الحال ، في "خليط" الأفراد المجندين إلزاميا والأفراد المتطوعين الذين يشكل قوام قواتها . وكثيرا ما يكون حجم القواعد والمرافق العسكرية ، وموقعها ، من الأمور المتكتم عليها . ولا يختلف الأمر فيما يتعلق بالصناعات الدفاعية ، إذ ليس من الواضح دائما ما إذا كانت الأعداد الموظفة في هذه الصناعات تشمل العمالة غير المباشرة (أي لدى المقاولين من الباطن والموردين) والعمالة الموفرة بفعل الآثار المضاعفة المترتبة على الإنفاق الاستهلاكي الإضافي الناجم عن الوظائف الدفاعية . وكثيرا ما يكون التركيز منصبا على كبار المقاولين الأصليين مع إهمال نسبي للموردين الذين يكون العديد منهم معتمدا بدرجات متفاوتة على التجارة الدفاعية ويكونون متفرقين جغرافيا ويكون كل منهم ، أحيانا ، هو رب العمل الوحيد أو الرئيسي في المجتمع المحلي . كذلك فإنه ليس من السهل دائما الحصول على معلومات دقيقة بشأن مدى اعتماد شركة ما على المبيعات الدفاعية وبشأن موقع المصانع المعتمدة على الدفاع . وهذا الفصل يورد الخطوط العريضة لبعض الخصائص الاقتصادية التي تتميز بها الأسواق الدفاعية ، ثم يقدم عرضا عاما للعمالة في القوات المسلحة وفي الصناعات الدفاعية ، ولدى المنتجين الرئيسيين للأسلحة ، ومدى اعتماد تلك الجهات على الدفاع .

باء - اقتصاديات أسواق الدفاع

٤٩ - تضم أسواق الدفاع المشترين والبائعين . وعادة ما تقوم الحكومة الوطنية ، ممثلة في وزارة الدفاع ، بتوظيف ما يلزم من القوى العاملة وشراء المعدات والمرافق لتمكين قواتها المسلحة من توفير الحماية والأمن على الصعيد الوطني . ويتم تدبير القوى العاملة مباشرة على هيئة أفراد عسكريين وأفراد مدنيين يحتاج دعم القوات المسلحة لخدماتهم ، وبصورة غير مباشرة من خلال اليد العاملة اللازمة لتوفير المعدات والمرافق الدفاعية ، مثل القواعد العسكرية . ويبين الشكل الثالث مخططا بسيطا لهذه العملية .

الشكل الثالث : الاسواق الدفاعية



٥٠ - ومع ذلك ، هناك بعض السمات المميزة للأسواق ذات الصلة لشؤون الدفاع لها أهمية بالنسبة لفهم عملياتها ، ألا وهي دور الحكومة وخصائص عملية اقتناء الأسلحة :

(أ) تشكل الحكومات عنصرا أساسيا في مسألة فهم الأسواق في مجال الدفاع . فهي التي يمكن أن تقرر إما شراء اليد العاملة العسكرية من الأسواق المفتوحة (وهي قوة تتألف جميعها من المتطوعين) أو اللجوء إلى التجنيد (الخدمة العسكرية الإجبارية المفروضة على جميع المواطنين أو معظمهم) . وتحدد أي حكومة بوصفها المشتري الفردي أو الجهة محتكرة الشراء ، مدى التقدم التقني من خلال اختيارها للمعدات ، وبإمكانها أن تفضل استيراد المعدات أو هراثها من الصناعة المحلية . كما تستطيع أي حكومة ، بوصفها المشتري الفردي أو المشتري الرئيسي لأسلحة مثل الطائرات المقاتلة والقذائف والغواصات والدبابات والسفن الحربية ، أن تحدد حجم صناعتها المحلية في مجال الدفاع وهيكلها ومنافذها إلى الداخل والخارج وملكيته وأسعارها وأرباحها وكفاءتها ومبيعاتها من المصادرات . ولا غرو في أن تلك القوة الشرائية غالبا ما تستخدم كإداة من أدوات السيادة العامة في المجالين الصناعي والتكنولوجي تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقا تتعلق بالعمالة وبميزان المدفوعات وبالنمو ؛

(ب) يقوم بعملية إقتناء الأسلحة الحكومات المشتري لمعدات دفاعية سواء من موردين أجنب (عمليات نقل الأسلحة) أو من قاعدتها الصناعية الدفاعية المحلية . والخصائص المألوفة لهذه العملية هي :

١١ حماية الحكومة لصناعاتها الدفاعية الوطنية ؛

١٢١ أن الصناعات الدفاعية غالبا ما تسيطر عليها شركة واحدة (احتكار) أو بضع شركات كبيرة نسبيا (احتكار القلة) بعض منها مملوكة للدولة . ويوجد مثل هذه الهياكل السوقية في قطاعات التكنولوجيا رفيعة المستوى وبخاصة التكنولوجيا الجوية - الفضائية والرادار والطوربيدات والدبابات والغواصات . فعلى سبيل المثال ، تمثل الصناعات الأمريكية المتمثلة بالفضاء الجوي احتكار قلة يملكه القطاع الخاص في حين أن صناعة الطائرات الهليكوبتر الفرنسية تشكل احتكارا مملوكا للدولة ؛

١٣١ غالباً ما تتلقى الشركات عقوداً على أساس التكلفة تُمنح على أساس غير تنافسي . وهذه حالة يجري التفاوض فيها بين الجهة محتكرة الشراء . ومورد احتكاري أو مورد يمثل احتكار القلة . وفي هذه الحالات ، يكون السعر هو نتاج عملية مساومة معقدة تعكس عوامل اقتصادية أخرى وغير اقتصادية (مثل المهارة في المساومة والتهديدات والخداع) ؛

١٤١ إن الإعانات ، وملكية الدولة واللوائح الحكومية المنظمة لأرباح العقود في مجال الدفاع توفر للشركات حوافز للسعي إلى بلوغ أهداف لا ترمي إلى الربح . فعلى سبيل المثال ، قد يقنع المدراء بحياة عملية هادئة ؛ وقد يستعينون بعلماء ذوي شأن ؛ وقد يفضلون الحصول على امتيازات إدارية في شكل مكاتب فخمة وحسابات مصروفات وسيارات من الشركات وغير ذلك من الامتيازات الإضافية .

٥١ - أما نتاج مثل هذه البيئة التجارية السوقية فيتمثل في معدات باهظة التكلفة تتسم بتجاوزات في التكاليف وحالات تأخير في التسليم و "التزويق" وحالات الفناء . فعلى سبيل المثال ، نجد أن تكاليف تطوير بعض المشاريع المركبة قد تصل على أقل تقدير إلى ضعف الرقم الأصلي المقدّر لها (بالأسعار الثابتة) ، وقد يتأخر تنفيذ المشروع لعدة سنوات ، وقد تنم بعض مميزات الأداء عن رغبة المقاول العامل في مجال الدفاع في رفع درجة التطور التقني إلى أقصى حد (التزويق) بغض النظر عن فعالية تكاليف المعدات . وهذه بيئة كثيراً ما يواجه فيها النقد للحكومات والمقاولين لاتسامهم بعدم الكفاءة الإدارية وبتبديد الأموال والفسح والافراط في الكسب (هارتلي ، ١٩٩١ وبيك وشيرر ، ١٩٦٢ ، وهارتلي وهوبر ١٩٩٢ ، المراجع ٤٤٠-٥٦٦) . هي أيضاً بيئة وصفت بأنها مجمع صناعي عسكري (غالبريت ، ١٩٦٧ ، وبورسيل ١٩٧٢ ، ٩٤) يضم وزارات الدفاع (بما في ذلك القوات المسلحة) ، والهيكل السياسي المؤسسي والمقاولين العاملين في مجال الدفاع ، ومن بينهم حلقات الوصل بين مجموعات المصالح تلك ومؤسساتها المشتركة المعنية بالنفقات الدفاعية .

جيم - اليد العاملة في المجال العسكري

٥٢ - يمكن أن تتوفر البيانات الخاصة بحجم القوات المسلحة لمعظم البلدان ، بصورة جاهزة ولكن لا توجد إحصائيات قابلة للمقارنة فيما يتعلق بالعمالة في الصناعات

الدفاعية . وتتمثل ضخامة هذه الحالة في أن الحجم الإجمالي للعمالة ذات المصلحة بالقطاع العسكري قُدِّرَ بما يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ مليون نسمة في مختلف أنحاء العالم (انظر A/43/368) من بينهم زهاء ٢٨ مليوناً يشكلون القوات المسلحة في العالم . وقبل إبرام معاهدة عام ١٩٩٠ بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا كانت نسبة كبيرة من تلك القوات متمركزة في أوروبا وتشمل ما تم وزعه من قوات أجنبية (رينسر ١٩٩١) . وبالطبع ، يوجد في كل بلد ، مناطق وبلدان تعتمد اعتماداً كبيراً على العمالة والانفاق المتولدين عن المرافق الدفاعية المحلية مثل القواعد البحرية والحاميات العسكرية والقواعد التدريبية والقواعد الجوية التي يقع بعضها في مناطق ريفية ناشئة إمكاناتها من حيث العمالة البديلة ضئيلة .

٥٣ - ويتضمن الجدول ٣ بيانات عن اليد العاملة في القطاع العسكري في بعض البلدان الرئيسية وتقديراً لحجم العمالة في منطقة تضم ٥٠ مليون نسمة مقابل المجموع العالمي . وينبغي النظر إلى هذه الأرقام باعتبارها أرقاماً تقريبية وتقديرات إجمالية للحجم . وفي بعض البلدان ، توجد مشاكل تتمثل بالتعريف وقوات الشرطة الداخلية فيها مدربة تدريباً عالياً ومسلحة تسليحاً شقياً بحيث تكاد تشكل بدائل للأفراد العسكريين ، وتبعا لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا المبرمة عام ١٩٩٠ ، وللأحداث في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً بأن من المرجح أن تنخفض أعداد الأفراد العسكريين في الدول الأعضاء بمنظمة حلف شمال الأطلسي وفي بلدان حلف وارسو سابقاً انخفاضاً كبيراً . أما في البلدان والأقاليم التي تم فيها وزع قوات أجنبية مثل ألمانيا وأوروبا الشرقية ، فسوف يسفر انسحاب تلك القوات منها عن حدوث نقص أولي صاف في القدرة الانفاقية وبالتالي في العمالة . وفي الوقت نفسه ، ستسهم القوات الأجنبية العائدة إلى بلدانها الأصلية ، في مرحلة أولى ، بجرعات إضافية من القدرة الانفاقية في تلك البلدان . وفي الوقت ذاته ، سيؤدي امتصاص القدرات العائدة في الاقتصاد الوطني من جديد إلى خلق مشاكل تتعلق بتوفير فرص العمل والسكان والخدمات الاجتماعية .

٥٤ - ومن الجدير بالاهتمام أن الجدول ٣ يتضمن سمتين متميزتين : أولاً ، أن الحشد النسبي لمجموع العمالة ذات المصلحة بالقطاع العسكري في الصين والاتحاد السوفياتي سابقاً والهند كان في أواخر الثمانينات يناهز نصف المجموع العالمي ، ثانياً ، أن العدد الكبير من البلدان النامية المندرجة ضمن البلدان العشرين الرئيسية من حيث مجموع العمالة يعزى في معظمه ، إلى حجم قواتها المسلحة . وفي هذه البلدان نجد أن حجم العمالة في الصناعة المتصلة بمجال الدفاع صغير نسبياً بسبب اعتماد العديد منها إلى حد كبير على الأسلحة المستوردة .

الجدول ٣ - مجموع العمالة : القوات المسلحة والصناعات
المتعلقة بالدفاع

المجموع	الصناعة المتعلقة بالدفاع (بالآلاف)	القوات المسلحة	البلدان العشرون التي تحتل أعلى مركز من حيث مجموع العمالة
٨ ٧٨٣	٥ ٠٠٠	٣ ٧٨٣	الصين
			اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
٨ ٣٩٣	٤ ٤٠٠	٣ ٩٩٣	السوفييتية
٥ ٥٩٦	٣ ٣٥٠	٣ ٢٤٦	الولايات المتحدة الأمريكية
١ ٦٤٢	٢٨٠	١ ٣٦٢	الهند
٩٥٠	٤٠٠	٥٥٠	فرنسا
٩٤٤	٦٣٠	٣٢٤	المملكة المتحدة
٨٩٧	٥٥	٨٤٢	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
٨٨٧	٤٠	٨٤٧	تركيا
٧٠٢	٣٧٢	٤٣٠	بولندا
٦٨٥	١٩١	٤٩٥	ألمانيا (١)
٦٥٦	٣٠	٦٢٦	جمهورية كوريا
٥٥٢	١٠٠	٤٥٢	مصر
٥٢٤	٤٠	٤٨٤	باكستان
٤٩٣	١٠٣	٣٩٠	إيطاليا
٤٤٠	٥٠	٣٩٠	تايبوان ، المقاطعة الصينية
٣٩٤	٧٥	٣١٩	البرازيل
٣٧٠	٦٦	٣٠٤	إسبانيا
٣٣٦	١٢٥	٢١١	تشيكوسلوفاكيا
٣١٠	٢٦	٢٨٤	إندونيسيا
٢٨١	٩٠	١٩١	إسرائيل
٣٦ ٤٤٤	١٥ ٨٨٩	٣٠ ٥٥٥	مجموع الـ ٤٠ بلدا
(ب) ٥٠ ٣٥٠	(ب) ٢١ ٩٥٠	٢٨ ٤٠٠	المجموع العالمي

المصدر : رينر ، ١٩٩١ ، الصفحة ١٥ .

حواشي الجدول (تابع)

ملاحظة : تقتصر البيانات على سنوات مختارة في أواخر الثمانينات من القرن الحالي وتشمل البلدان الأخرى المدرجة ضمن البلدان الـ ٤٠ ما تبقى من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو سابقا علاوة على الأرجنتين وبيرو وتايلند وسنغافورة وشيلي وماليزيا .

(أ) جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل إعادة التوحيد .

(ب) فيما يتعلق بالصناعة الدفاعية والمجموع ، تمثل الأرقام العالمية تقديرات مستنتجة من النسب .

دال - انتاج الأسلحة

٥٥ - يتضمن الجدول ٣ أيضا تقديرات لمجموع العمالة في الصناعات الدفاعية في البلدان الرئيسية وفي العالم . وهنا أيضا يلزم التعامل باحتراس مع الأرقام . فهناك مشاكل كبرى تتعلق بالمقارنات ، ولا سيما فيما يتعلق بما إذا كانت التقديرات تشمل العمالة غير المباشرة فضلا عن المباشرة أم لا . بيد أنه يمكن أن يتبين بأنه في أواخر الثمانينات من القرن الحالي ، كان حوالي ٨٠ في المائة من إجمالي العمالة في الصناعات الدفاعية في العالم يقع في ثلاث دول وهي الاتحاد السوفياتي سابقا والصين والولايات المتحدة .

٥٦ - وسوف تؤثر معاهدة عام ١٩٩٠ بشأن القوات التقليدية في أوروبا تأثيرا كبيرا على المقتنيات من الأسلحة لدى القوات المسلحة لحلف شمال الأطلسي وحلف وارسو سابقا ، ومن ثم على احتمالات سوق الصناعات الدفاعية في الدول الأعضاء مستقبلا . وتشير التقديرات إلى حدوث تخفيضات في مبيعات صناعات الأسلحة في غرب أوروبا (المبيعات المحلية ومبيعات التصدير على حد سواء) بنسبة ١٥ في المائة على أقل تقدير وربما تصل إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٥ . وقد تؤدي هذه التخفيضات إلى إلغاء ما يتراوح بين ٣٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ وظيفة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ . والقطاعان المعرضان بصفة خاصة للتأثر هما ترسانات بناء السفن ومنتجو منظومات الأسلحة البحرية ، بينما ، قد تستفيد ، قطاعات التكنولوجيا الرفيعة (مثل صناعة الإلكترونيات Anthony et al., 1990) . ويرد في الجدول ٤ موجز لتفصيلات معاهدة عام ١٩٩٠ بشأن القوات التقليدية في أوروبا . ومنذ اعتماد المعاهدة شرعت بلدان منفردة

منها على وجه الخصوص الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة في اجراء تخفيضات طوعية من جانب واحد ربما تترك اشارا اكبر على مستوى الانفاق في مجال الدفاع . وفي الواقع ، من الممكن أن نشهد سباقا لنزع السلاح يحل محل سباق التسلح الذي اقتسرن بالحرب الباردة بين الدولتين العظميين .

الجدول ٤ - معاهدة عام ١٩٩٠ بشأن القوات
التقليدية في أوروبا

المعدات	الحد الأقصى من المقتنيات لكل مجموعة من الدول	الحد الأقصى من المقتنيات لأي دولة منفردة	المقتنيات المعلن عنها فعليا منظمة حلف شمال الأطلسي	حلف وارسو سابقا
دبابات	٢٠ ٠٠٠	١٣ ٣٠٠	٢٤ ٣٦٦	٢١ ٧١٣
قطع مدفعية	٢٠ ٠٠٠	١٣ ٧٠٠	٢٠ ٧٤٤	٢٤ ٧٤٥
مركبات قتالية مدرعة	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٤ ٢٢٥	٤١ ٨٣٣
طائرة مقاتلة	٦ ٨٠٠	٥ ١٥٠	٥ ٦٤٦	٨ ٤٢٧
طائرات هليكوبتر مجموعية	٢ ٠٠٠	١ ٥٠٠	١ ٥٩٤	١ ٦٦٣

المصدر : المملكة المتحدة ، القيادة ١٥٥٩ ، ١٩٩١ .

٥٧ - تفيد دراسة استقصائية شملت منتجي السلاح المائة المتربعين على القمة في هذا المجال في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي بلدان العالم الثالث أنه في عام ١٩٨٩ كان ٥٠ في المائة على وجه التقريب من هؤلاء المنتجين فسي الولايات المتحدة و ٢٣ في المائة في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة . ومن بين الشركات الـ ١٠٠ المتربعة على القمة توجد شركتان فقط من الهند وواحدة من جمهورية كوريا . أما عن مبيعات الأسلحة ، ضمن مجموعة المائة شركة المتربعة على

القمة كان نصيب الشركات الأمريكية ٦٠ في المائة وشركات غرب أوروبا ٣٠ في المائة والبلدان النامية نحو ٢ في المائة (وذلك مع استبعاد الاتحاد السوفياتي وبلدان حلف وارسو سابقا والصين : معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام) .

٥٨ - ويوضح الجدول ٥ الشركات الـ ١٠ التي تحتل مركز الصدارة بالاقتران مع أكبر منتجي الأسلحة في كل بلد بين الـ ١٠٠ شركة ، في عام ١٩٨٩ . وسيتبين أن الطائرات والأجهزة الإلكترونية والقذائف تأتي في المقدمة وأن الشركات تتفاوت من حيث اعتمادها على المبيعات من الأسلحة الدفاعية .

الجدول ٥ - أمثلة لمنتجي الأسلحة الرئيسيين ، ١٩٨٩

مبيعات الأسلحة مبيعات الأسلحة				الترتيب (١)
(بملايين دولارات كنسبة مئوية من مجموع				
المصنعة (الولايات المتحدة) مجموع المبيعات العمالة				الشركة (٢)
١٢٨ ٠٠٠	٥٨	٨ ٥٠٠	Ac, El, Mi	McDonnell Douglas - ١ (USA)
١٠٣ ٠٠٠	٨٤	٨ ٤٠٠	Ac, MV, El, Mi, Sh	General Dynamics - ٢ (USA)
٨٢ ٥٠٠	٧٤	٧ ٢٥٠	Ac	Lockheed (USA) - ٣
١٢٥ ٦٠٠	٤٣	٦ ٣٠٠	Ac, El, Mi, SA/O	British Aerospace - ٤ (UK)
٢٩٢ ٠٠٠	١١	٦ ٢٥٠	Ac, Eng	General Electric - ٥ (USA)
٧٧٥ ٠٠٠	٤	٥ ٥٠٠	Ac, Eng, El, Mi	General Motors - ٦ (USA)

(يتبع)

.../...

٢١١٦ (٩٢)

الجدول ٥ (تابع)

مبيعات الأسلحة		مبيعات الأسلحة		الترتيب (١) الشركة (٢)
مجموع	كنسبة مئوية من	بملايين دولارات	مجموع المبيعات العمالة	
٧٧ ٦٠٠	٦١	٥ ٢٢٠	El, Mi	Raytheon (USA) - ٧
١٦٤ ٥٠٠	٢٤	٤ ٨٠٠	Ac, El, Mi	Boeing (USA) - ٨
٤١ ٠٠٠	٩٠	٤ ٧٠٠	Ac	Northrop (USA) - ٩
١٠٩ ٠٠٠	٢٦	٤ ٥٠٠	Ac, El, Mi	Rockwell Inter- National (USA) - ١٠
١٠٠ ٠٠٠	٢٦	٤ ٢٢٠	El, Mi	Thomson SA - ١٢ (France)
٢٦٨ ٢٢٦	١٠	٤ ٢٦٠	Ac, Eng, MV, Mi, El	Daimler Benz - ١٢ (Germany)
٤٢ ٩١٤	١٧	٢ ٦٤٠	Ac, Mi, Sh	Mitsubishi Heavy Industries (Japan) - ٢٠
٢٦٢ ٤٤٩	٥	٢ ٢٢٠	Ac, Eng, El, Sh	IRI (Italy) - ٢٢
٠٠	٩٦	١ ٢٢٠	A,SA/O, Oth	Ordinance Fact- ories (India) - ٢٦

(يتبع)

.. / ..

١٦٦٣ (٩٢)

الجدول ٥ (تابع)

مبيعات الأسلحة مبيعات الأسلحة			(١) الترتيب (ب) الشركة	
(بملايين دولارات كنسبة مئوية من مجموع الصناعات في الولايات المتحدة) مجموع المبيعات العمالة				
١٤٩ ٩١٠	٨	١ ٢٩٠	Ac, A, MV, El, Sh, SA/O	INI (Spain) -٢٧
٢٧ ٢٣٦	٢٦	١ ٠٤٠	Ac, A, El, SA/O	Oerlikon-Buhrle -٤٦ (Switzerland)
١٦ ٦٠٠	٨٠	١ ٠٣٠	Ac, El, Mi	Israel Aircraft -٤٧ Industries (Israel)
٢٢ ٢٤٦	٢٧	٩٥٠	El, Mi, SA/O	Nobel Industries -٤٩ (Sweden)
٣٠٤ ٨٠٠	٣	٨٠٠	El	Philips -٥٦ (Netherlands)
٩١ ٠٥٦	٣	٦٠٠	El, Sh	Daewoo (Republic -٦٥ of Korea)
١٩ ٠٠٠	٤٩	٢٤٠	A, Ac, MV, El, SA/O	Armcor (South -٩٨ Africa)

المصدر : معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٩١ .
مدفعية : A ؛ طائرات : AC ؛ الكترونيات : El ؛ محركات : E ؛ قذائف : Mi ؛ مركبات
عسكرية : MV ؛ أسلحة صغيرة/معدات حربية : SA/O ؛ سفن : Sh ؛ أسلحة أخرى : Oth .

(يتبع)

.../...

٩٣)٣١١٦

حواشي الجدول ٦ (تابع)

(أ) يحدد الترتيب على أساس منتجي الأسلحة الـ ١٠٠ المتريعين على القمة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان العالم الثالث (مع استبعاد الاتحاد السوفياتي وحلف وارمو سابقا والصين) .

(ب) يبين الجدول أكبر شركة في كل بلد وترد ضمن الـ ١٠٠ المتريعين على القمة . ويشمل مجموع العمالة جميع أنشطة الشركة .

٥٩ - فيما يتعلق بذرع السلاح ، فإن الشركات المرجح أن تواجه مشاكل كبرى في عملية التكيف هي تلك التي تعتمد على المبيعات الخاصة بالدفاع اعتمادا كليا أو كبييرا . ويحدد الجدول ٦ الشركات الواردة ضمن الـ ١٠٠ المتربعة على القمة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي بلدان العالم الثالث والتي تعتمد على الدفاع في ٩٠ في المائة أو أكثر من عملياتها التجارية (انظر أيضا الفصل أ) . وتبرز في هذا الصدد نقطتان أولا ، أن قطاعي صناعة الطائرات وبناء السفن يعتمدان على مجال الدفاع وذلك بصفة خاصة في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . ثانيا ، أن ١٣ في المائة فقط من الشركات الـ ١٠٠ المذكورة تعتمد على ذلك المجال (تتراوح مبيعاتها في مجال الدفاع بين ٩٠ و ١٠٠ في المائة) ، فضلا عن أن مجموع العمالة فيها يتجاوز ٣١٠ ٠٠٠ شخص . ومن دواعي الدهشة أن هذا الرقم ، صغير ، يبدو أنه لا يشمل الشركات التي تعتمد على مجال الدفاع في سائر أنحاء العالم ولا سيما الاتحاد السوفياتي سابقا والصين ودول حلف وارمو سابقا .

الجدول ٦ - الاعتماد على الدفاع ، ١٩٨٩

الترتيب (١)	الشركة (ب)	الصناعة (ج)	الولايات المتحدة	مبيعات المبيعات	مبيعات الأسلحة
			(بملايين دولارات كنسبة مئوية من مجموع العمالة)		
٩ - Northrop (USA)	Ac		٤ ٧٠٠	٩٠	٤١ ٠٠٠
١٥ - Direction des constructions navales (France)	Sh		٣ ٦٣٠	١٠٠	٣٨ ٠٠٠
٢٧ - Newport News (Tenneco, USA)	Sh		١ ٩٥٠	١٠٠	٣٨ ٠٠٠
٣٦ - Ordnance Factories (India)	A, SA/O, Oth		١ ٣٣٠	٩٦	٠٠
٤٥ - Ingals Shipbuilding Litton Industries (USA)	Sh		١ ٠٥٠	١٠٠	١٤ ٠٠٠
٤٨ - GIAT (France)	A, MV, SA/O		١ ٠٢٠	٩٧	١٤ ٢٠٠
٥٤ - VSEL (UK)	Sh, MV		٨٧٠	٩٩	١٦ ٦١٠
٥٤ - Bofors (Nobel Industries) (Sweden)	A, El, Mi, SA/O		٨٧٠	٩٧	٧ ٦٦٩
٥٨ - Matra (France)	Mi		٧١٠	١٠٠	٠٠

(يتبع)

الجدول ٦ (تابع)

مبيعات الأسلحة		مبيعات الأسلحة		الترتيب (١)
مجموع	كنسبة مئوية من	(بملايين دولارات	الصناعة (ج)	الشركة (ب)
العمالة	مجموع المبيعات	الولايات المتحدة)		
٢ ٣٢٩	١٠٠	٥٨٠	A, MV, Mi	Oto Melara -٦٦ (Italy)
٤ ٢٤٨	٩٤	٥٥٠	Ac, Eng, A, SA/O	ER (Switzerland) -٦٨
٤٣ ٤٠٣	٩٦	٤٤٠	Ac, Mi	Hindustan Aero- -٨٤ nautics (India)
٧ ٥٠٠	٩٨	٤١٠	Sh	Devonport Manage- -٨٧ ment (UK)

المصدر : معهد ستوكهولم لدراسة شؤون السلام ، ١٩٩١ .

(١) حدد الترتيب على أساس منتجي الأسلحة الـ ١٠٠ المتربعين على القمة في بلدان مؤتمر التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان العالم الثالث (مع استبعاد الاتحاد السوفياتي وحلف وارمو والصين) .

(ب) يبين الجدول أكبر شركة في كل بلد مدرج ضمن المائة المترتبة على القمة .

(ج) بالنسبة للاختصارات ، انظر حواشي الجدول ٥ .

٦٠ - وفي كثير من البلدان تتركز الصناعات الدفاعية في منطقة واحدة أو بضعة مناطق . وتشمل الأمثلة الأوروبية على ذلك ايل دي فرانس (باريس) وأكيتين وبروفانتي في فرنسا ، والجنوب الشرقي والجنوب الغربي في المملكة المتحدة ، أو ميونيخ وبريمن وبادن - فورتمبيرغ وهامبورغ وكيل في غرب ألمانيا ، ولومبارديا وكمانيا وليفوريا ولازيو في إيطاليا ، وفالونيا في بلجيكا (رينر ، ١٩٩١) . وتشمل الأمثلة المتمثلة بالولايات المتحدة ، كونكتيكت ، ماساشوسيتس (بوسطن) ، وميزوري (سانت لويس) وكاليفورنيا الجنوبية ، وتكساس (دالاس) وفيرجينيا (نيوبورت نيوز) . ومع ذلك ، فإن تأثير منطقة ما ينعكس السلاح على نحو حاد يتوقف على تنوع نشاطها الاقتصادي ونطاق امكانيات العمالة البديلة فيها (على سبيل المثال اعتمادها المطلق مقابل اعتمادها النسبي) . وشمة حاجة أيضا الى ادراج التوزيع الاقليمي للمرافق الدفاعية ، مثل القواعد ، في أي تقييم للتوزيع الجغرافي لمجمل النشاط في مجال الدفاع ، وأخيرا فإن اجراء تحليل اقليمي على نطاق واسع قد يكون مغرطا في اجماليته ، بحيث يُفصل تحديد مدن ومجتمعات محلية معينة قد تكون معتمدة بدرجة عالية على الانفاق الدفاعي ، وبالتالي يحتمل تضررها من جراء نزع السلاح .

هاء - الخلاصة

٦١ - لقد تركّز هذا الاستعراض العام على حجم ومكان قطاع الدفاع في العالم ، الذي يشمل كلا من القوات المسلحة والصناعات الدفاعية . وهذه هي الفئات التي ستتحمل تكاليف نزع السلاح . وهذه الفئات هي التي تمثل العمالة ورأس المال بشكل فعلي . فالعمالة تشمل القوى العاملة في القوات المسلحة ووزارات الدفاع ، في حين أن رأس المال يشمل القواعد والمنشآت العسكرية (مثل القواعد الجوية ومراكز الاتصالات) ، بالإضافة الى المصانع ومعداتتها في الصناعات الدفاعية . ومن المرجح أن يصادف كل عامل من عوامل الانتاج تلك مشاكل مختلفة أثناء الانتقال الى مرحلة نزع السلاح (انظر الفصل التاسع) .

خامسا - البحث والتطوير في المجال العسكري

الف - مقدمة : القضايا الرئيسية

٦٢ - يشكل البحث والتطوير في المجال العسكري عنصرا هاما في الامن القومي فضلا عن أنه عامل محدد لسباق التسلح . ويعتبر ميدان البحث والتطوير مستخدما رئيسيا للبحث

والتطوير للعلميين والتقنيين . وهو يؤدي الى انواع جديدة وأكثر تكلفة من المعدات الدفاعية التي قد تعزز الدفاع الوطني بينما تشكل تهديدا للبلدان الاخرى ، وبالتالي فإنه يعزز اجراء مزيد من البحث والتطوير في المجال العسكري في الدول التي تشعر أنها مهددة ، ويسهم بالتالي في سباق التسلح . وتشير عقود البحث والتطوير في المجال العسكري أيضا آمال شركات الدفاع بالحصول على طلبات انتاج في المستقبل وبالتالي تحثها على البقاء في السوق . وأخيرا ، يقال أيضا إن البحث والتطوير في المجال العسكري يوفر "نواتج فرعية" قيّمة للاقتصاد المدني ويعد مصدرا رئيسيا للتنافسية التقنية للبلد (على سبيل المثال ، عن طريق تعزيز اتباع التكنولوجيا الرفيعة في صناعات مثل صناعات الفضاء والالكترونيات : فيرينين ، ١٩٩٢) .

٦٣ - كما يتسبب البحث والتطوير العسكري في حالة عدم التيقن فيما يتعلق باتفاقات الحد من الأسلحة . فعلى سبيل المثال ، من كان يتنبأ في سنة ١٩٣٠ أن الولايات المتحدة ستطور ، في غضون ١٥ سنة القنبلة النووية ومستعملها بينما كانت ألمانيا تطور الجيل الاول من القذائف الانسيابية والتسيارية (صواريخ V-1 و V-2) ؟ وبعبارة أخرى ، تستند اتفاقات الحد من الانفاق على الدفاع ومن الأسلحة الى الأسلحة والتكنولوجيا الحالية وليس الى تطورات مقبلة غير معروفة وغير مؤكدة . ومن المعتاد أن تستبعد الدول المشتركة في اتفاقات الحد من الأسلحة التكنولوجيات أو منظومات الأسلحة الجديدة التي لم تستكشف امكانياتها استكشافا تاما . ومع ذلك ينطوي الامر على بعض التوقعات . فمعاهدة ١٩٧٢ المبرمة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية (المعاهدة المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية) تحد صراحة من الاضطلاع بجزء هام للغاية من البحث والتطوير في المجال العسكري وهو الجزء المتمثل في الاختبار المتقدم لمنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وعلاوة على ذلك ، لا يدرج البحث والتطوير غالبا في اتفاقات الحد من الأسلحة بسبب الصعوبات في تنفيذ نظام للتحقق يمتد به . كذلك فإن اتفاقات الحد من الأسلحة قد تخلق حوافز لتطوير أسلحة جديدة ليست خاضعة لأي اتفاق . وينبغي أيضا ألا ينصب التركيز على البحث والتطوير في المجال العسكري وحده . فالبحث والتطوير المدني له أيضا تطبيقات عسكرية وتؤدي زيادة التركيز على التكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج الى مزيد من التعقيدات بالنسبة لمفاوضات الحد من الأسلحة ونزع السلاح الحقيقي .

باء - الحقائق

٦٤ - يعرف البحث والتطوير في المجال العسكري بأنه يشمل البحث والتطوير والاختبار والتقييم . وبالنسبة لبعض المعدات ، قد يشكل البحث والتطوير ثلث مجموع تكلفة الشراء . لقد تسبب البحث المستمر الذي تجريه القوات المسلحة لتحقيق التفوق التقني في تكاليف للمعدات الدفاعية باهظة ومتزايدة على الدوام . وتكاليف تطوير معدات الدفاع الحديثة هي تكاليف ضخمة وتقدر بالنسبة للطائرة المقاتلة الأوروبية التي تشترك في إنتاجها أربع دول بحوالي ٨ بلايين جنيه استرليني (بأسعار ١٩٩٠-١٩٩١) . ومن المرجح أن تؤدي حرب الخليج في عام ١٩٩١ ، والتي أظهرت تفوق معدات التكنولوجيا الرفيعة ، إلى زيادة في الطلب على البحث والتطوير في مجال الدفاع . وبلغ متوسط الزيادة في تكلفة معدات الدفاع نحو ١٠ في المائة في السنة بالقيمة الحقيقية وهو ما يعني تضاعف التكلفة كل ٧,٢٥ من السنوات (Pugh, 1986) . ودفع اتجاه تزايد التكلفة هذا بعض المعلقين لأن يفكروا عابثين في مستقبل يتألف فيه السلاح الجوي من طائرة واحدة والبحرية من سفينة واحدة . ففي الوقت الذي يشهد وجود ميزانيات دفاعية محدودة تنفر هذه الاتجاهات في التكلفة عن وجود قوات مسلحة أصغر حجما ولكن أكثر تكلفة وعن تغييرات مرتبطة بذلك في حجم وهيكل الصناعات التي توفر المعدات ، وهي العملية التي وصفت على أنها نزع السلاح على أساس اقتصادي أو هيكلي . ومن المرجح أن يحدث مزيد من التغييرات مع حدوث البحث والتطوير في المجال العسكري في بيئة دولية جديدة هي تلك التي أعقبت نهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب .

٦٥ - وتعني السرية المحيطة بالبحث والتطوير في المجال العسكري أنه ليس من الممكن الحصول على تقدير دقيق لمجموع الانفاق العالمي والمدخلات الرأسمالية المتمثلة به (على سبيل المثال المختبرات ومعداتهما) والعمالة ، ولا سيما العلماء والمهندسون المؤهلون . ومع ذلك تتوفر بعض التصورات فيما يتعلق بالحجم :

(١) في دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مثل البحث والتطوير في المجال العسكري في أواخر الثمانينات نحو ١٠ إلى ١٢ في المائة من مجموع الانفاق على الدفاع . وبالنسبة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (سابقا) ، قدرت النسبة بنحو ٢٠ في المائة في ١٩٨٩ وبنحو ١١ في المائة في ١٩٩١ (معهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٩١) ؛

(ب) تركّز الانفاق العالمي على البحث والتطوير في المجال العسكري في عدد قليل من البلدان . ففي أواخر الثمانينات عُزّي إلى الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (سابقا) ٨٠ في المائة من مجموع البحث والتطوير في المجال العسكري ، وأدت إضافة الصين وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة إلى رفع الحصة إلى ما يتجاوز ٩٠ في المائة ؛

(ج) في عام ١٩٨٥ ، بلغ مجموع الانفاق على البحث والتطوير في المجال العسكري في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نحو ٤٠ بليون دولار جرى ٨٠ في المائة منه في الولايات المتحدة ؛

(د) في ١٩٨٩ ، أنفقت الولايات المتحدة نحو ثلثي الميزانية الحكومية للبحث والتطوير على الدفاع بالمقارنة بنحو النصف في المملكة المتحدة وما يتجاوز الثلث في فرنسا والربع في السويد واليمن في ألمانيا والعشر في إيطاليا ؛

(هـ) وفي منتصف الثمانينات من أصل ٥ إلى ٧ ملايين شخص يعملون في البحث والتطوير العالميين ، عمل نحو ١,٥ مليون شخص في البحث والتطوير في المجال العسكري (Thee ، ١٩٩٠ ، الصفحة ١٠) .

جيم - الآثار الاقتصادية

٦٦ - يشكل العلم والتكنولوجيا عاملين محددين هامين في قدرة بلد ما على التنافس الدولي . وترى البلدان الصناعية ، بصورة متزايدة ، أن التكنولوجيا الرفيعة تشكل وسيلة للمحافظة على الميزة التنافسية التي تتوفر لديها بالمقارنة بالبلدان الحديثة التصنيع . ويعتبر البحث والتطوير في ميدان الدفاع ، من وجهة نظر مؤيديهما ، وسيلة لتعزيز قطاعات التكنولوجيا الرفيعة من قبيل صناعات الفضاء والالكترونيات وتوفير نواتج فرعية قيّمة للاقتصاد المدني . ولكن البحث والتطوير في ميدان الدفاع يستعمل موارد شحيحة لها استعمالات بديلة . ويدعي المنتقدون أن البحث والتطوير في ميدان الدفاع يحرم القطاع المدني من الموارد العلمية الشحيحة وأن الصناعات والشركات التي تعتمد على أعمال الدفاع تعتبر سيئة الأداء في الأسواق العالمية كما أنه لا يوجد سوى نواتج فرعية قليلة للغاية من البحث والتطوير في ميدان الدفاع يستفيد منها بقية الاقتصاد . وبالتالي فإنه يترتب على البحث والتطوير أضرار اقتصادية . أولا ، تحويل موارد البحث والتطوير الشحيحة لاسيما القوى العاملة

العلمية . ثانياً ، التأثير على النواتج مما يمس النواتج الفرعية المدنية (فضلاً عن النواتج الداخلة من القطاع المدني) . وعلاوة على ذلك يمكن أن يمتد هذا التأثير على النواتج لسنوات عديدة بل ربما تمتد على مدى عقود .

٦٧ - ويرى علماء الاقتصاد أن الجدل والخلاف حول البحث والتطوير في ميدان الدفاع يشير مجموعة من الأسئلة التحليلية والتجريبية :

(أ) هل يقضي البحث والتطوير في ميدان الدفاع البحث والتطوير في المجال المدني ؟ لماذا وما هو الدليل ؟ وما هو الاستخدام البديل لمدخلات العلم والتكنولوجيا (العمالة ورأس المال) في حالة تخفيض ميزانيات الدفاع ؟

(ب) هل يعزز التزام البلد بإجراء البحث والتطوير في ميدان الدفاع نموه أو يعوق هذا النمو ويحد من قدرة البلد على التنافسية الدولية ؟ فعلى سبيل المثال ، هل تتمتع الصناعات والشركات ذات الحوافز الدفاعية بمكاسب أو تتعرض لخسارة في حصة السوق لاسيما في قطاعات التكنولوجيا العالية مثل صناعات الفضاء والالكترونيات ؟

(ج) هل توجد نواتج فرعية تنبثق عن البحث والتطوير في ميدان الدفاع تدخل في القطاع المدني والعكس بالعكس ، وهل هذه النواتج الفرعية عرضية ، وكيف يمكن مقارنتها بأي نواتج فرعية تنبثق من البحث والتطوير المدني وتدخل في أجزاء أخرى من الاقتصاد المدني ؟ وحيثما تجري التفرقة بين الناتج الفرعي بوصفه نقلاً للتكنولوجيا بالمقارنة بنقل مكاسب الانتاجية ، نشور أمثلة عن كيفية مقارنة البحث والتطوير في المجال العسكري بالبحث والتطوير في المجال المدني باعتبارهما مولداً للمكاسب في الانتاجية في بقية الاقتصاد .

دال - البحث والتطوير الدفاعيان والاقتصاد

٦٨ - يمكن أن توجز نظرية الاقتصاد فيما يلي :

"قد يقضي الاستثمار اللازم للبحث والتطوير في ميدان الدفاع استثماراً قيمياً في القطاع المدني . وعلى الرغم من أن البحث والتطوير في ميدان الدفاع قد أصمهم في تقدم التكنولوجيا فإن موارد الأمة من العلماء والمهندسين

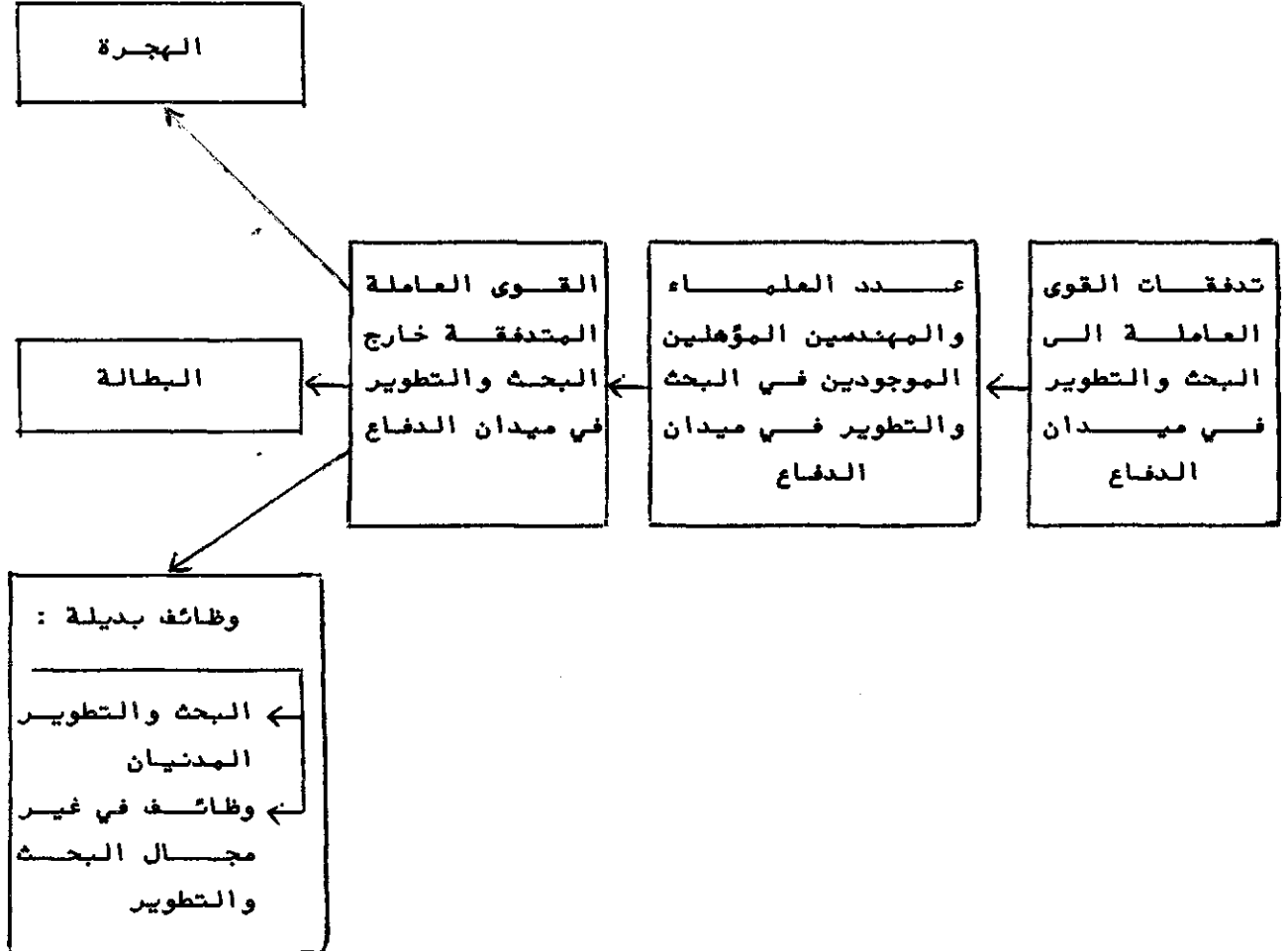
المؤهلين والقوة العاملة الماهرة المدعمة لهم يمكن أن تنفذ . فاعمال الدفاع والاعمال المدنية في تنافس من أجل الحصول على نفس المهارات وسيكون من المؤسف أن يصبح العمل الدفاعي بمثابة مغناطيس لا يقاوم يجتذب القوة العاملة المتاحة وأن تتعرقل بصورة خطيرة قدرة الصناعة على المنافسة في السوق الدولي للمنتجات المدنية ذات المستوى التكنولوجي الرفيع" . (المملكة المتحدة ، ١٩٨٧ . قد كيقت العبارة المقتبسة وعممت) . وبهذا الشكل فإن لنظرية الاقصاء تفسيرين على الاقل :

(أ) التفسير على أساس تكلفة الفرصة المعيارية . في اقتصاد كامل التشغيل لا يعد البحث والتطوير في ميدان الدفاع أمرا فريدا وتسفر جميع الخيارات والنفقات عن نوع من الاقصاء . ويشير النص المستشهد به الى اقصاء استثمار قيم في القطاع المدني (فهل يعني هذا الاستثمار أو البحث والتطوير المدني ؟) كما يوحي بوجود عرض غير مرص من العلماء والمهندسين المؤهلين . وفي الاجل الطويل بالطبع ينبغي أن يزيّد عرض العلماء والمهندسين المؤهلين استجابة لارتفاع النسبي في الايرادات . وهنا من المفيد أن نميز بين القوة العاملة القائمة والتدفقات الاضافية التي ستزيد في النهاية من حجم هذه القوة ؛

(ب) الاثر المغناطيسي الذي يجتذب القوة العاملة الشحيحة مع أشاره الضارة على قدرة صناعة ما على التنافس دوليا . وهذا يشير الى حد ما الى الاثر المباشر للاقصاء حيث يسود الاعتقاد بأن البحث والتطوير في ميدان الدفاع إنما يعمل كجاذب للشركات لاسيما في قطاع الهندسة نحو أسواق الدفاع الآمنة والمحمية والمجزية من حيث التكلفة . ومن المعتقد أن النتيجة تتمثل في وجود عوامل خارجية ضارة حيث تعمل شركات الدفاع في بيئة من الاعتماد على الغير وليس في بيئة المؤسسات بما لذلك من آثار ضارة على قدرتها على التنافس دوليا (أكوست ، ١٩٨٩ ؛ هتون ، ١٩٩١) . وفي هذا التفسير لا تعتبر التخفيضات المباشرة في البحث والتطوير في ميدان الدفاع الحل الوحيد أو بالضرورة الانسب مما يحتاج أمام السياسة العامة . وسوف تؤدي سياسة الشراء التنافسية الى تغيير "العلاقة الحميمة" التقليدية القائمة بين وزارة الدفاع والمتعاقدين معها . وأيضا سوف يترتب على التخفيضات المخططة في الانفاق على الدفاع في دول منظمة حلف شمال الاطلسي ودول حلف وارسو سابقا في التسعينات "تأثير الصدمة" مما سيغير توقعات الشركات بشأن احتمالات السوق وربحيته في المستقبل ويدفعها الى النظر في التنويع الى الاسواق المدنية .

٦٩ - وتشير نظرية الاقصاء المباشر أمثلة هامة عن الملات وفترة التكيف وآليات التوزيع التي من المفترض أن تعمل من خلالها . وتغترض النظرية أن الاستثمار المدنسي القيم هو البديل الذي يقصيه البحث والتطوير في ميدان الدفاع . ومع ذلك فإنه في ظل العمالة الكاملة ، يمكن أن تقصي أنشطة أخرى وهي الاستهلاك الخاص والانفاق الحكومي والصادرات . وبالمطبع فإنه إذا كانت الموارد غير مستخدمة فإن الاقصاء لا يحدث . ومع ذلك فإن التخفيضات في الانفاق على البحث والتطوير في ميدان الدفاع سوف تفرج عن موارد تؤثر على عدد ما يوجد من العلماء والمهندسين المؤهلين في ميدان الدفاع فضلاً عن التدفقات في المستقبل . فالقوة العاملة المفرج عنها من الدفاع قد تصبح متعطلة أو تهاجر أو تجد عملاً بديلاً وفقاً للموضع في الشكل الرابع . وما سيحدث بالفعل سيعتمد على مستوى الطلب الكلي وتشغيل السوق بالنسبة للعلماء والمهندسين المؤهلين . فتخفيضات ميزانيات البحث والتطوير في ميدان الدفاع قد تعوض عن طريق زيادات مناظرة في البحث والتطوير المدني الممول من الحكومة أو في الانفاق الحكومي في مجالات أخرى أو في الانفاق الخاص مما قد ينشأ بسبب تخفيض الضرائب . وسيؤدي نمط الانفاق الناجم إلى وجود مجموعة جديدة من اشارات سوق العمالة . وفي الوقت ذاته سيبحث العلماء والمهندسون المؤهلون المفرج عنهم من الدفاع عن عمل جديد . وسيعتمد نجاحهم على امكانياتهم في الحصول على معلومات عن سوق العمل والحد الأدنى من الأجر الذي يرغبون في العمل به ومدى قابلية مهاراتهم للتحويل أو مدى تخصصها . وغالباً ما يبدو تفسير الحكومة لنظرية الاقصاء أنه يفترض وجود طلب مفرط على العلماء والمهندسين المؤهلين في القطاع المدني وأن العلماء والمهندسين المؤهلين في القطاع العسكري يتمتعون بمهارات عامة قيّمة بالنسبة لأعداد كبيرة من الشركات في الاقتصاد . ولكن قد يتمتع العلماء والمهندسون المؤهلون في القطاع العسكري بمهارات متخصصة للغاية مما يعكس الطابع غير التجاري للأسواق العسكرية . كما أن ذلك لن يستتبع تدفق جميع العلماء والمهندسين المؤهلين المفرج عنهم من قطاع الدفاع إلى أعمال البحث والتطوير المدني في القطاع الخاص . فقد يدخل بعضهم في أعمال غير متصلة بالبحث والتطوير فسي القطاعين العام أو الخاص ، على سبيل المثال في التنظيم أو الإدارة أو التعليم . كما أنه ما أن يتضح أن هناك تخفيضات مستمرة في البحث والتطوير في ميدان الدفاع فسيبدو القطاع أقل جاذبية بالنسبة للداخلين الجدد في سوق العمل مما يغير التدفقات المقبلة في العلماء والمهندسين المؤهلين .

الشكل الرابع : إعادة توزيع القوى العاملة العلمية



٧٠ - على أن الأدلة محدودة فيما يتمثل بنظرية الاقصاء الذي يسببه البحث والتطوير في ميدان الدفاع . ويجادل البعض بأن من المستحيل إجراء اختبار مرضي لهذه النظرية . ويشير البعض إلى أن الاعتماد على الملاحظة والتجريب العرضي المستند إلى الأداء الاقتصادي المتناقض للولايات المتحدة بوصفها منفقا عسكريا كبيرا واليابان بوصفها منفقا عسكريا صغيرا مقنع ويثبت أن الانفاق الدفاعي يؤثر بصورة ضارة على الأداء الاقتصادي (كالدور ، وغيره ، ١٩٨٦) . وعلى العكس ، يقول آخرون أنه لا يوجد ما يؤيد نظرية الاقصاء . فعلى سبيل المثال لا يظهر رسم بياني تشتتي لبيانات الولايات المتحدة وجود علاقة عكسية بين التغييرات السنوية في نفقات البحث والتطوير في المجالين العسكري والمدني (وايدنبوم ، ١٩٩٠) وتوضع هذه النتائج المتعارضة قصور التحليل المفرط في التبسيط . ومع ذلك فإن للبحث والتطوير في ميدان الدفاع آثارا ايجابية وسلبية وطفيفة على الاستثمار (سينغلتن وهارتلي ، ١٩٩٠) ونادرا ما يولس اهتمام لمشاكل البيانات والصعوبات التي تكتنف الحصول على تعريف ومقياس متسقين للبحث والتطوير في ميدان الدفاع للتمكين من إجراء مقارنات دولية مرضية .

هاء - النمو والقدرة على المنافسة والاداء الصناعي

٧١ - يبدو أن وجود عبء شديد من البحث والتطوير في مجال الدفاع ، في البلدان الغربية ، مقترن بانخفاض في القدرة الدولية على المنافسة ، على نحو ما تظهره بعض المؤشرات كالانتاجية ودخول الواردات في الصناعات التي تعتمد على الكشافة التكنولوجية . ويستشهد كثيرا لدعم هذه المناقشة بالخبرة المتباينة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة ذاتي الاعباء الكبيرة في البحث والتطوير في مجال الدفاع من ناحية ، والمانيا واليابان من ناحية أخرى . لكن الواقع أكثر تعقيدا بكثير مما تشير إليه المقارنات السطحية التي تركز على عامل واحد فقط (البحث والتطوير في المجال العسكري) من بين عدد من العوامل الممكنة في الاداء الاقتصادي لبلد ما .

٧٢ - وغالبا ما ترد إشارات إلى الأثر السلبي للبحث والتطوير العسكريين على اتجاهات الانتاجية (فايرينين ، ١٩٩٢) . ولم يتمكن البحث في علم الاقتصاد القياسي بشأن العلاقة بين البحث والتطوير الصناعيين واتجاهات الانتاجية إلى التوصل إلى نتائج حاسمة . وفي بعض الدراسات ، يبدو أن هناك علاقة إيجابية هامة بين نمو الانتاجية والنفقات في مجال البحث والتطوير ، غير أن العلاقة بين هذين المتغيريين ليست ذات أهمية وفقا لدراسة أخرى . لذلك فإن من غير المستغرب أن نجد أن النفقات

في مجال البحث والتطوير العسكريين لا يمكن أن ترتبط بسهولة بالاتجاهات في تطور إنتاجية العوامل .

٧٢ - وقد اعتمدت طريقة أخرى لدراسة هذه العلاقة على معلومات جزئية إلى حد بعيد وعلى طبيعة أنشطة البحث والتطوير . فالمبتكرات في سير العمل التي تتمخض عن البحث والتطوير تنطوي على مكاسب في مجال الانتاجية بالنسبة للصناعة قيد التشغيل . وبالمقابل ، فإن المبتكرات الانتاجية المستعملة بوصفها مدخلات لصناعات المستعملين ، كالادوات مثلا ، قد تنقل مكاسب هامة في مجال الانتاجية إلى الصناعات التي لا تقوم هي بإداء البحث والتطوير . ونظرا لأن البحث والتطوير العسكريين يركزان على تكنولوجيا المنتجات بفرض الاستعمال المباشر من قبل العسكريين ، ولا توجد صناعات للمستعمل النهائي تستخدم المبتكرات الانتاجية الناجمة عن ذلك بوصفها مدخلات ، يمكن الاستنتاج بأن من المحتمل أن يكون للبحث والتطوير العسكريين أثر لا يذكر في توليد مكاسب الانتاجية في صناعات المستعملين .

٧٤ - غير أن الأعمال التجريبية في هذا المجال ، وفي غيره من المجالات ، لا تخلو من مشاكل . فغالبا ما تستخدم حالات التوافق خطأ لتوحي بالسببية ؛ وقد يحدث تجاهل لبعض العوامل الهامة الأخرى في الأداء الاقتصادي لبلد ما ؛ وقد تؤدي البيانات الكلية إلى إخفاء الاتجاهات الكامنة على المستوى الجزئي . والسرية مشكلة ، وتوجد صعوبات في تحديد البحث والتطوير في المجال الدفاعي وتمييزهما عن البحث والتطوير في المجال غير العسكري وعن بعض أنشطة الإنتاج ، كتكاليف بدء العمليات ؛ وفي بعض الحالات يمكن لبيانات التسلسل التاريخي أو بيانات المقطع العرضي أن تعطي نتائج متضاربة . وكذلك فإن النتائج التجريبية في هذا المجال عرضة لأدراج بعض البلدان أو استبعادها (مثلا الولايات المتحدة واليابان بوصفهما بلدين بعيدين عن المركز) ، وعرضة للمواصفات الدقيقة لمعادلة التقدير . وأخيرا ، توجد حاجة إلى نماذج حركية تقرر بأن الأثر الاقتصادي للبحث والتطوير في المجال الدفاعي حاليا سوف يستمر على مدى فترة طويلة .

واو - النواتج الفرعية

٧٥ - كانت الاحتياجات الدفاعية ، تاريخيا ، من بين عدد من المحددات الهامة للتقدم التقني ، لاسيما في أزمنة الحرب . فبعد عام ١٩٤٥ ، مثلا ، دعم العسكريون التكنولوجيات الجديدة ، كالرادار والالكترونيات والحواسيب وتكنولوجيات الفضاء ، التي كانت لها ، ومازالت ، استخدامات عديدة في القطاع المدني . وإذا كانت هناك

مثل هذه النواتج الفرعية (أشار خارجية مفيدة) ، فقد تم الإعراب عن القلق بأن إجراء تخفيضات في البحث والتطوير في المجال الدفاعي سوف تكون له آثار ضارة في الاقتصاد المدني وأن هذه الآثار الضارة سوف تستمر على مدى سنوات عديدة . ويلزم تقييم مشمل هذه المناقشات بشأن النواتج الفرعية القيمة الناجمة عن البحث والتطوير الدفاعيين على نحو تحليلي ونقدي أكبر .

٧٦ - وبحلول الثمانينات ، كانت دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تشكك في النموذج الوحيد الاتجاه للنواتج الفرعية . فقد ظهرت ألمانيا واليابان ، ولديهما أعباء قليلة في مجال البحث والتطوير الدفاعيين ، بوصفهما اقتصاديين ناجحين جدا يصدر عنهما تقدم تقني هام في مناعتي الحاسوب والالكترونيات . وفي الوقت ذاته ، أصبحت التكنولوجيا المدنية في بعض القطاعات أكثر تقدما بكثير من التكنولوجيا العسكرية (مثلا ، هندسة البرامج ، وأشباه الموصّلات) ، ويوجد دليل على حدوث حركات نقل هام للتكنولوجيا من القطاع المدني الى القطاع العسكري (الالكترونيات هي مشمل على هذه النواتج الداخلة : بوست ، ١٩٩١) . كما ظهر أن بعض التكنولوجيات العسكرية ذات المتطلبات الصارمة من حيث الأداء أصبحت شديدة الاختصاص ودون قيمة تذكر أو دون قيمة على الإطلاق بالنسبة للقطاع المدني ، فمثلا لا تنطبق تكنولوجيا الطائرات الخفية على الطائرات المدنية ، بالمقارنة مع النواتج الفرعية الاقدم التي استفادتها الطائرات المدنية من الطائرات العسكرية . كما توجد عوائق مؤسسية أمام نقل التكنولوجيا من الاقتصاد الدفاعي الى الاقتصاد المدني وتعكس غالبا اختلاف التوجه في هذين القطاعين . وفي داخل المؤسسات ، تنشأ عوائق حيث يفرق مقاولو الدفاع بيسر أنشطتهم العسكرية وأنشطتهم المدنية لمراعاة متطلبات السرية العسكرية ، ومعايير المحاسبة الحكومية ، والمتطلبات الصارمة للمواصفات العسكرية ، أو لاستغلال فوائد التخصص . أما فيما بين المؤسسات ، فالنواتج الفرعية سوف تعتمد على الطبيعة العامة أو الخاصة للتكنولوجيا ، ولحقوق الملكية ، وعمل أسواق المعلومات (بوست ، ١٩٩١) .

٧٧ - والمشكلة الرئيسية في تقييم مناقشة النواتج الفرعية هي عدم وجود دليل يمكن من إجراء تقييم مناسب للفائدة من حيث التكلفة . وهناك مناقشات مقنعة من الجانبين تحتاج الى تحليل وأدلة للتوصل الى نتيجة . ومعظم الأدلة كيفية ، وسردية ، ومستندة الى أمثلة مختارة من النواتج الفرعية الناجحة أو الفاشلة . ويصعب بالطبع تحديد مقادير فوائد النواتج الفرعية وقياسها . غير أن التأكيدات المتكررة بأن النواتج الفرعية يصعب قياسها قد توحى بأنه لا يوجد شيء يمكن قياسه : ويحتمل وجود مبالغة في بعض الأمثلة المؤيدة للبحث والتطوير في المجال العسكري . وفوق ذلك ، يتعين الاعتراف

بأن الاستثمار في مجال البحث والتطوير العسكريين قد لا يكون أكثر الطرق كفاءة لتعزيز التكنولوجيا المدنية : فتقديم الدولة لدعم مماثل للقطاع الخاص في مجال الابحاث المدنية يمكن أن يؤدي الى إيجاد منتجات أكثر قابلية للتسويق .

زاي - البحث والتطوير في المجال الدفاعي ، والتحويل ، والسياسة العامة

٧٨ - إن التخفيضات في الميزانيات الدفاعية قد لا تؤدي بالضرورة الى حدوث تخفيضات مماثلة في البحث والتطوير الدفاعيين . فهناك ضرورتان قد تقدمان الحماية لميزانيات البحث والتطوير في المجال الدفاعي . أولا ، ستكون هناك ضرورة للاحتفاظ بقاعدة تكنولوجية دفاعية متقدمة قادرة على مواجهة الاخطار المستقبلية ، مثلا عن طريق تقديم الدعم للسلع التي تعرض التكنولوجيا عمليا . وقد يعكس ذلك ايضا ارتفاع تكاليف العودة اذا رغب بلد ما في إعادة إنشاء قطاعه الخاص بالبحث والتطوير في المجال العسكري . ثانيا ، غالبا ما ينظر الى البحث والتطوير في المجال العسكري بوصفه أداة لسياسة صناعية ترمي الى تعزيز قطاعات التكنولوجيا الرفيعة ، كالفضاء والالكترونيات . أما البلدان النامية فقد تستعمل هذا البحث والتطوير لتعزيز الصناعات الوليدة وتحقيق الشروع في تكنولوجيات جديدة ؛ في حين أن البلدان المصنعة تستعمل البحث والتطوير العسكريين للاحتفاظ بقدرتها الدولية على المنافسة . والحقيقة ، توجد هناك أساليب بديلة لتحقيق مثل هذه الاهداف : مثلا ، قيام الحكومات بتمويل استكشاف الفضاء أو الابحاث الأساسية في القطاع المدني . ومع ذلك ، فإن وجود مجمع للبحث والتطوير في المجال العسكري قد يشكل عائقا كبيرا أمام التخفيضات في الانفاق في هذا المجال ، بالاشارة الى الآثار "المدمرة" المزعومة على التكنولوجيا الرفيعة لبلد ما ، وقدرة هذا البلد على "البقاء" في الاقتصاد العالمي الحديث ، والقدرة على التنافس مع البلدان التي تحولت حديثا الى بلدان صناعية .

٧٩ - وللبحث والتطوير الدفاعيين أيضا بعض الخصائص المميزة التي تنشأ عنها صعوبات بالنسبة للتحويل . ففي بعض الحالات ، يكون الأصول ، أي العلماء والمهندسون المتخصصون ، وغيرهم من العاملين في قطاع البحث والتطوير الدفاعيين رفيعي التخصص وفي مجالات دفاعية ضيقة بحيث لا يمكن انتقالهم (انظر أيضا الفصل التاسع) . وتركيز صناعة البحث والتطوير في المجال الدفاعي على الجودة العالية ومتطلبات الاداء القاسية التي تتجلى في تصاعد التكاليف ، وحالات التأخر في التسليم ، و "التزويق" . وتكون النتيجة في الغالب توجها الى الاتكال في المؤسسات التي تعتمد على العمل

الدفاعي التابع للحكومة ، بدلا من التوجه نحو المشاريع حيث تضرر المؤسسات التي المصارمة لدى تحديد فرص السوق المربحة . ومرة أخرى ، توفر مشاكل التحويل هذه والمعارضة المحتملة للتخفيضات في الانفاق على البحث والتطوير الدفاعيين فرصة أمام الحكومات لتثقيف المجتمع بشأن الفوائد الطويلة الأجل لنزع السلاح وللمساعدة العلماء العسكريين على التدريب على مجالات جديدة والالتحاق بها .

٨٠ - ما هي الاستعمالات المستقبلية الممكنة للمجمعات الرئيسية للبحث والتطوير العسكريين ، لاسيما تلك الكائنة في الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا (مثلا ، لوس ألاموس ، الولايات المتحدة) ؟ فمشاكل الاستعمال المستقبلي الممكن ذات أهمية خاصة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا ، لاسباب اقتصادية فحسب بقدر ما هي لاسباب سياسية واستراتيجية . ويوجد عدد من الامكانيات لمثل هذه المجمعات :

- (أ) إنها تستطيع أن تواصل الاضطلاع بأعمال البحث والتطوير العسكريين ؛
- (ب) إنها تستطيع أن تواصل استخدام العاملين بها لكنهم سيتقاضون مرتبات دون أداء أي عمل ؛
- (ج) إنها تستطيع أن تنقل قوتها العاملة العلمية العسكرية الى بلدان أجنبية ؛
- (د) إنها تستطيع أن تحول قوتها العاملة العلمية الى البحث والتطوير المدنيين ذوي الصلة وغير ذلك من الأنشطة المدنية . مثلا ، يمكن تشجيع إيجاد الصلات بين العاملين في البحث والتطوير العسكريين ، ومعاهد البحث الأكاديمي ، والصناعة المدنية (مثلا ، التعليم ، اختبار النماذج) . أو يمكن تنمية تعاون دولي ، بالاضطلاع بمشاريع بحثية مشتركة في مجال التكنولوجيا المدنية (مثلا ، بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا ومختبرات الأسلحة لديهما) .

٨١ - إن بعض هذه السيناريوهات المستقبلية قد تضيف الى حالات سباق التسلح الاقليمي واحتمال وقوع المنازعات الاقليمية (مثلا ، في حالة انتقال العلماء العسكريين الى البلدان الاجنبيين) . وكذلك فإن خيار استمرار أعمال البحث والتطوير العسكريين قد لا يؤدي الى زعزعة الاستقرار اذا قلّ التطوير والاختبار والتقييم (مثلا ، اذا اكتفى

بمواصلة البحث الدفاعي) . غير أن إمكانية التحول من البحث والتطوير العسكريين إلى البحث والتطوير المدنيين جذابة على نحو واضح . ويمكن إحراز ذلك بطرق مختلفة ، كأن يكون ذلك عن طريق الحوافز الضريبية ، ومنح العقود الحكومية ، ومن خلال برامج إعادة التدريب وإعادة التعمين . وفي بعض الحالات ، قد يكون الحل المناسب إغلاق مجمع للبحث والتطوير العسكريين ومساعدة العاملين به على التدريب من جديد والانتقال إلى قطاعات اقتصادية أخرى . وفي أماكن أخرى ، يمكن أن يعاد تنظيم بعض مجمعات البحث والتطوير العسكريين لتصبح مؤسسات للبحث والتطوير المدنيين بملكية خاصة ويطلب منها أن تدخل الأعمال المدنية في الأسواق التنافسية كي يكتب لها البقاء . وبالتأكيد فإن مشاكل التكنولوجيا الرفيعة التي تطلب قوة عاملة علمية ليست قليلة . فهناك مشاكل تتعلق بالبيئة ، وبمصادر الطاقة في المستقبل ، وإنتاج الأغذية في البلدان النامية ، وتحويل الاقتصادات المخططة مركزيا إلى اقتصادات موقية ، وحل ما تبقى من الاخطار الصحية كمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والسرطان : فمثل هذه المشاكل توفّر فرصا لاستعمال موارد البحث والتطوير لصالح الانسانية .

سادسا - صادرات الاسلحة

الف - مقدمة : القضايا الرئيسية

٨٢ - عقب حرب الخليج ، تجدد اهتمام الأمم المتحدة ، والجماعة الأوروبية ومنظمات دولية أخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، برصد التجارة الدولية في الأسلحة وتقييمها . وهناك قلق مستمر إزاء كون أن صادرات الأسلحة ستخلق سباقات تسلح إقليمية وستزيد إمكانية إثارة نزاع محلي بل وعالمي . وتشمل المناطق المشيرة للقلق بوجه خاص الشرق الأوسط ، والخليج الفارسي ، وشمال أفريقيا ، وشبه القارة الهندية ، وأجزاء من جنوب شرق آسيا ، وأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى . وتضم هذه المناطق بلدانا نامية تواجه مشاكل كبيرة تتمثل في الفقر ، والجوع وسوء الحالة الصحية وانعدام المسكن ، والامية . وبالنسبة لتلك البلدان ، فإن سباق التسلح باهظ التكلفة للغاية (انظر الفصل الثامن) . وفي الواقع ، طرحت مقترحات مفادها أن تقدم الوكالات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مدفوعات لإعانة البلدان النامية مشروطة بإجراء تخفيضات في نفقاتها الدفاعية (ماكنمارا ، ١٩٩١) . وقُدمت أيضا مقترحات للحد من صادرات الأسلحة إلى مناطق محددة ، مثل الشرق الأوسط (مؤتمر نزاع السلاح عام ١٩٩١) . وثمة مبادرة محمودة تفضي إلى زيادة الوضوح تمثلت في القيام في

عام ١٩٩٢ بإنشاء سجل الأسلحة التقليدية الذي يوفر بيانات عن عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي (قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام ، المرفق) .

٨٣ - وهناك سمات أخرى للاتجار الدولي في الأسلحة لا يمكن تجاهلها . أولاً ، عكس التغيرات الأخيرة في الإنفاق العسكري في منظمة حلف شمال الأطلسي وبلدان حلف وارسو ، سابقاً ، من المرجح أن ينشط المتعهدون في الميادين الدفاعية سعياً وراء بيع الصادرات لتعويضهم عن المشتريات المحلية الأخذ في الانخفاض . ونتيجة لذلك ، قد يؤدي نزاع السلاح في جزء من العالم (منظمة حلف شمال الأطلسي ودول حلف وارسو سابقاً) إلى زيادة التسلح في الواقع وقد يسهم في انعدام الاستقرار في أماكن أخرى بالعالم . وثانياً ، فإنه في حالة عدم وجود ترتيبات أمنية دولية كافية ، قد تكون صادرات وواردات الأسلحة ضرورية لكفالة قدرة بعض الدول على حماية أنفسها . وبالمطبع ، تتمثل الصعوبة هنا في أنه في حالة عدم وجود اتفاق دولي ، تختلف البلدان الموردة للأسلحة في الرأي من ناحية أي البلدان تعتبر بلدان "صديقة" وما هي الكمية والدوعية المناسبة من صادرات الأسلحة اللازمة لتوفير حماية وطنية "كافية" . وثالثاً ، يمكن أن تكون صادرات الأسلحة ممرداً هاماً للعمالة بالنسبة للشركة المصدرة والبلد المصدر ، ومن ثم يخلق فئة ذات مصلحة تعارض فرض ضوابط على المبيعات الخارجية للأسلحة . وتنشأ فوائد اقتصادية أخرى للدولة المصدرة حيث تمكن الصادرات موردي الأسلحة من توزيع التكاليف الثابتة المرتفعة للبحث والتطوير على ناتج أكبر والحصول على وفورات الإنتاج الكبير ، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الوحدة . وفي بعض الصناعات الدفاعية ، مثل الصناعات المتعلقة بالغذاء الجوي ، يمكن أن تكون هذه الوفورات في التكلفة كبيرة (هارتلي ، ١٩٩١ ، الفصل ٧) . وعلاوة على ذلك ، حلت المعايير الاقتصادية بصورة متزايدة محل الأسباب السياسية لتصدير الأسلحة ، مثل تقديم الدعم للحلفاء والاصدقاء ، ولا سيما بين البلدان الأحدث عهداً بتوريد الأسلحة التي تسعى إلى الحصول على العمولات الأجنبية . ومع ذلك ، فإن من المثير للاهتمام أنه لا يترتب على ذلك دائماً أن السدول المصدرة للأسلحة ، باعتبارها متميزة عن المتعهدين ، تستفيد دائماً من المبيعات الخارجية للأسلحة . وليس بخاف أن صادرات من الأسلحة تباع بخسارة ، أو أنه يتم التنازل عن تكاليف البحث والتطوير ، وحدث أمثلة لم يتم فيها السداد .

٨٤ - وتدعو الحاجة إلى أن يكون راسمو السياسة الساعون إلى تحديد التجارة الدولية في الأسلحة واعين بمشاكل التعريف ، ونطاق التجارة ومعوقات التنظيم ، ولا سيما بالنظر إلى الضغوط القوية لاستمرار إنتاج الأسلحة في منظمة حلف شمال الأطلسي ، وبلدان حلف وارسو ، سابقاً ، وغيرها من البلدان المصدرة .

باء - التعاريف

٨٥ - تنعكس التجارة الدولية في المعدات الدفاعية بصورة مباشرة في صادرات وواردات الأسلحة . كما تنعكس بصورة غير مباشرة في العلاقات بين الموردين الدوليين (وعلى سبيل المثال ، المتعهدون الرئيسيون في الولايات المتحدة وأوروبا الذين يشترون الاجزاء والمكونات من آسيا واليابان مثلاً) ، في نقل التكنولوجيا وفي مجموعة متنوعة من الروابط الدولية التي تنعكس في اتفاقات منح التراخيص والإنتاج المشترك ، والبرامج التعاونية والصفقات التعويضية المقابلة (ويليت ، ١٩٩١) .

٨٦ - وتتنبأ نظرية التجارة الدولية التقليدية بأن التجارة الدولية ستقوم على الغروق في المزايا النسبية بين الدول وأن أسعار السوق التنافسية ستحدد كمية التجارة الخارجية وقيمتها . وتنبئ أسواق الأسلحة عن هذا النموذج التقليدي . وتتحكم الحكومات في صادرات متعهديها في الميادين الدفاعية . ويمكنها أن تحدد الأسعار بتقديم إعانات مالية أو التنازل عن رسوم البحث والتطوير أو قبول ترتيبات المقايضة ؛ ويمكنها أن تعرض الصادرات كهدايا مجانية ويمكنها أن تحدد البلدان التي يسمح لها بتلقي مصادراتها من الأسلحة .

٨٧ - وتكثر مشاكل البيانات . وكثيراً ما تكون الاتفاقات الدولية بشأن الأسلحة محاطة بالسرية وهناك نوع من التجارة غير المشروعة أو تجارة السوق السوداء . وعادة ما تشير البيانات المتاحة للجمهور إلى منظومات الأسلحة الكاملة والرئيسية ، ولا تقدم معلومات عن التجارة في الاجزاء ، والمكونات وقطع الغيار فضلاً عن التجارة في الهياكل الأساسية ، والمرافق وخدمات الدعم (مثلاً ، تشييد المطارات ونظم الاتصالات ؛ والإصلاح والصيانة ؛ وتدريب الكوادر) . كما توجد اختلافات بين مصادر البيانات التي تنشر بانتظام . ويوفر معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ووكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح بيانات منتظمة عن عمليات النقل الدولي للأسلحة ؛ ولكن يركز الأول على الأسلحة التقليدية الرئيسية في حين تشمل الأخيرة الأسلحة الرئيسية والأسلحة المغيرة على حد سواء (انظر A/46/301) .

٨٨ - والتركيز على عمليات نقل الأسلحة وحدها يمكن أيضاً أن يكون مضللاً . فهناك تجارة دولية رئيسية في السلع والخدمات والتكنولوجيا والقوى العاملة المدنية التي تتمتع بإمكانية استخدامها في تطبيقات عسكرية حالياً أو مستقبلاً (الاستخدام المزدوج) . وتتضمن الأمثلة على ذلك تصدير الحواسيب القوية التي يمكن استخدامها

لاستحداث منظومات أسلحة متقدمة وعدد ماكينات دقيقة يمكن استخدامها لتشكيل رفاصات "صامتة" للفواصات . وبالمثل ، يمكن أن يؤدي انتقال العلماء على الصعيد الدولي إلى نقل التكنولوجيا العسكرية ، وعلى سبيل المثال ، تكنولوجيا الأسلحة النووية والقذائف ، من ، الاتحاد السوفياتي ، سابقا ، إلى الشرق الأوسط ، على سبيل المثال .

جيم - التجارة الدولية في الأسلحة

٨٩ - يرد في الجدول ٧ موجز عن حقائق التجارة الدولية في الأسلحة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية الرئيسية . واستنادا إلى أرقام معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ترد السمات الرئيسية على النحو التالي :

(أ) في عام ١٩٩٠ ، بلغ مجموع التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية الرئيسية حوالي ٣١,٧٣ بليون دولار ، مقابل ما يقرب من ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٨٧ (أسعار عام ١٩٨٥) : معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، (١٩٩١) . ويعكس جانب من هذا الانخفاض قيام العراق بإجراء تخفيض كبير في وارداته ، مع قيام مصر والهند وإسرائيل والجمهورية العربية السورية بإجراء تخفيضات أخرى . وقدرت أرقام وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح مجموع التجارة العالمية في الأسلحة (الأسلحة الرئيسية والأسلحة الصغيرة) بحوالي ٤٥ بليون دولار في عام ١٩٨٩ (الأسعار الحالية : وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، ١٩٩٠) ؛

(ب) وفي عام ١٩٩٠ ، استأثرت بلدان العالم الثالث بحوالي ٥٥ في المائة من مجموع التوريدات . ومن ناحية الكمية ، كانت الفلبين للقذائف ، والمركبات المدرعة والمدفعية في صادرات الأسلحة إلى العالم الثالث بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٠ (ويليت ، ١٩٩١) ؛

(ج) وتمثل مصدرو الأسلحة الرئيسيون في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، سابقا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة والصين . وفي الفترة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ ، أسهمت هذه الدول بقراءة ٩٠ في المائة من صادرات الأسلحة في العالم ؛

(د) ومن بين الصف الثاني من منتجي الأسلحة ، يتمثل المصدرون الرئيسيون في تشيكوسلوفاكيا ، والبرازيل ، وإسرائيل وإسبانيا ؛

(هـ) وفي عام ١٩٩٠ ، تمثل المستوردون الرئيسيون للأسلحة في المملكة العربية السعودية ، واليابان ، والهند وأفغانستان ، الذين استأثروا بحوالي ثلث واردات العالم من الأسلحة ؛

(و) وفي الفترة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ ، تركزت المصادرات من احتساب الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، سابقا ، على تسعة بلدان استأثرت بـ ٨٠ في المائة من مجموع المصادرات السوفياتية ، وهي ، الهند ، العراق ، وأفغانستان ، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، والجمهورية العربية السورية وأنغولا في العالم الثالث وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية في حلف وارمو ، سابقا . ومن المرجح أن تؤدي معاهدة القوات التقليدية في أوروبا لعام ١٩٩٠ ، وحرب الخليج والاحداث التي وقعت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، سابقا ، إلى حدوث تغييرات رئيسية في أسواق الاتحاد الروسي لتصدير الأسلحة ؛

(ز) وفيما يتعلق بالفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، تمثلت أسواق التصدير الرئيسية للأسلحة الولايات المتحدة في اليابان ، واسبانيا ، ومصر ، والمملكة العربية السعودية ، وجمهورية كوريا ، وألمانيا ، وإسرائيل ، وأستراليا ، وكندا وتركيا . وتمثلت أسواق التصدير الرئيسية لفرنسا في المملكة العربية السعودية ، والهند ، والعراق والإمارات العربية المتحدة ، وتمثلت أسواق المملكة المتحدة في المملكة العربية السعودية والهند ؛

(ح) وفي بعض البلدان ، تمثل صادرات الأسلحة مصدرا رئيسيا للعمالة . وتشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من عمال الأسلحة البالغ عددهم ١,٥ مليون عامل في غرب أوروبا يعتمدون على المصادرات إلى العالم الثالث وحده ، وكان الاعتماد على مصادرات الأسلحة فيما يتعلق بالولايات المتحدة في حدود ١٠-١٥ في المائة في أواخر الثمانينات ، مقابل ما يقدر بنسبة ٢٥ في المائة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، سابقا (رينر ، ١٩٩١) . أما الصناعات الدفاعية في إيطاليا ، وبلجيكا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والسويد ، وفرنسا ، والنمسا ، فإنها تعتمد بوجه خاص على مصادرات الأسلحة ، وجرى تصدير ٤٠ في المائة أو أكثر من إنتاجها العسكري في منتصف الثمانينات (رينر ، ١٩٩١ ، الصفحة ١٢٨) .

الجدول ٧ - تجارة الاسلحة ، ١٩٨٦-١٩٩٠

(بملايين دولارات الولايات المتحدة ، بأسعار ١٩٨٥)

المصدرون	الصادرات إلى		المجموع ١٩٩٠
	العالم الثالث	البلدان الصناعية	المجموع ١٩٩٠-١٩٨٦
الخمس الرئيسيون			
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية			
السوفييتية	٤٣ ١٦٩	١٧ ٦٣١	٦٠ ٧٧٩
الولايات المتحدة	٢١ ٧٦١	٢٣ ٠٥٠	٥٣ ٨١١
فرنسا	١٠ ٤٩٠	٣ ٢٩٣	١٣ ٨٧٣
المملكة المتحدة	٦ ٢١٠	١ ٥٤٢	٧ ٧٥٢
الصين	٧ ٥٦٩	-	٧ ٦٨٤
الجميع	١٠١ ٤٦٤	٦٣ ٧٦٧	١٦٥ ٢٣٢

المستوردون	واردات		المجموع ١٩٩٠
	العالم الثالث	البلد الصناعية	المجموع ١٩٩٠-١٩٨٦
الخمس الرئيسيون			
الهند	١٦ ٩٨٩		١٦ ٩٨٩
اليابان		١٠ ٩٧١	١٠ ٩٧١
المملكة العربية السعودية	١٠ ٨٣٨		١٠ ٨٣٨
العراق	١٠ ٣١٤		١٠ ٣١٤
أفغانستان	٥ ٧٤٢		٥ ٧٤٢
الجميع	١٠١ ٤٦٤	٦٣ ٧٦٨	١٦٥ ٢٣٢

المصدر : معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٩١ .

٩٠ - وتتمثل احدى النتائج الرئيسية في أن صادرات وواردات الاسلحة تتركز بشدة بين عدد قليل من البائعين وعدد قليل من المشترين (احتكار البائعين واحتكار المشترين) . ومن حيث المبدأ يصبح من الأيسر ، بذلك العدد القليل من البلدان ، تقييد التجارة الدولية في الاسلحة .

دال - المقترحات المتعلقة بالسياسة : صعوبات التنظيم

٩١ - كان هناك كثير من النداءات لفرض ضوابط على التجارة الدولية في الاسلحة . وقد اعتمدت بعض الدول ضوابط انفرادية طوعية ، برفض تصدير أية اسلحة ، أو رفض تصدير أنواع معينة من الاسلحة ، مثل الاسلحة النووية أو الكيميائية ، أو رفض التصدير إلى بلدان ومناطق معينة . وفي أماكن أخرى ، كانت هناك نداءات لكي تتخذ الأمم المتحدة اجراءات على الصعيد الدولي أو لكي تتخذ منظمات مثل الجماعة الأوروبية اجراءات على الصعيد الإقليمي . واستجابة للنداءات الكثيرة والمتنوعة لاتخاذ اجراءات ، تحقق بعض التقدم المفيد .

٩٢ - وتمثل اسلحة التدمير الشامل موضوع اتفاقات دولية قائمة بالفعل أو يجري حاليا التفاوض بشأنها . وتتعلق هذه الاتفاقات الفعلية أو المزمعة بالاسلحة النووية ، والكيميائية والبيولوجية ولا يسمح أي منها ، ولن يسمح ، بنقل تلك الاسلحة على الصعيد الدولي . وهناك ، مع ذلك ، إمكانية اقتناء الدول لتلك الاسلحة عن طريق التجارة الدولية غير المشروعة ، أو باستحداث قدرة محلية عن طريق توظيف علماء بارزين من سوق العمل الدولي . وتمثل تطور آخر في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف لعام ١٩٨٧ الذي وافق فيه عدد من البلدان على مبادئ توجيهية للحد من أخطار الانتشار النووي بتحديد عمليات النقل التي يمكن أن تسهم في عمل منظومات ايمال الاسلحة بخلاف الطائرات المزودة بطيارين (أي القذائف ، انظر A/46/301) . وفي الآونة الأخيرة ، في عام ١٩٩١ ، وافق الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن على مبادئ توجيهية لعمليات نقل الاسلحة التقليدية (مؤتمر نزع السلاح ، ١٩٩١) ، وأعقب ذلك في عام ١٩٩٢ إنشاء سجل الاسلحة التقليدية . وفيما يتعلق بالسجل ، فإنه مطلوب من الدول الاعضاء أن تقدم بيانات عن وارداتها وصادراتها من دبابات القتال ، وعربات القتال المدرعة ، ومنظومات المدفعية ، وطائرات القتال ، والطائرات الهليكوبتر الهجومية ، والسفن الحربية والقذائف . وعن طريق بيان المشترين والبائعين على حد سواء ، سيوفر السجل وسيلة أفضل لتقييم عمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي ومقارنتها ببيانات النفقات العسكرية التي يقدمها مصدر واحد فقط .

٩٣ - وينبغي عدم الاستهانة بالمعوقات التي تعترض التوصل إلى اتفاق متعدد الاطراف بشأن عمليات نقل الاسلحة . ويكفي مجرد إيراد قائمة لبعض المشاكل الرئيسية للاشارة إلى جسامه المهمة . وترد هذه المشاكل على النحو التالي :

(أ) مشاكل التعريف . وعلى سبيل المثال ، يركز السجل على المعدات التقليدية الرئيسية . بيد أنه يصعب تصنيف بعض المعدات ، مثل طائرات التدريب التي تتمتع بقدرات قتالية أو الطائرات الهليكوبتر التي يسهل اعطاؤها دورا هجوميا . كما أن الاهتمام بالمعدات الرئيسية سيفغل الاسلحة الصغيرة والتجارة الدولية في الاجزاء والمكونات الرئيسية . وفي النهاية تنشأ مشاكل من التجارة الدولية في السلع والخدمات المدنية ذات الاستخدام المزدوج ؛

(ب) مشاكل التحقق من أي اتفاق دولي وانفاذه ، ولا سيما الاتفاق الذي يشمل أعدادا كبيرة من البلدان . فهل متوافق جميع البلدان الموردة على أي اتفاق وكيف سيتم انفاذه ؟ ومن المرجح أن تظهر أسواق سوداء وعمليات نقل غير مشروعة (مثلا ، العراق) . وفي تلك الحالات ، تدعو الحاجة إلى إنشاء آلية مؤسسية ما للحد من الخواطر الدافعة للغش أو للتحايل على أي اتفاق ؛

(ج) الضغوط الاقتصادية الدافعة إلى التصدير . بالإضافة إلى توفير الوظائف والعمالة الأجنبية ، تستخدم صادرات الاسلحة أحيانا لتبرير التطوير الوطني لبرامج الاسلحة الجديدة الباهظة التكلفة . وعلى سبيل المثال ، قد يقرر بلد ما استحداث طائرة قتالية جديدة باهظة التكلفة على أساس أن من المرجح أن تطفو بأسواق تصديرية كبيرة تسهم في تكاليف البحث والتطوير وتؤدي إلى تخفيض تكاليف الوحدة عن طريق وفورات الانتاج الكبير (مثلا ، فرنسا والمملكة المتحدة) . وتأتي الضغوط الأخرى للتصدير والتخلي عن القيود المفروضة على صادرات الاسلحة من الصناعات الدفاعية في منظمة حلف شمال الاطلسي ومن حلف وارسو ، سابقا ، التي تسعى إلى فتح أسواق جديدة لتحل محل أسواقها المحلية الآخذة في الانكماش ؛

(د) آثار الإبدال . من المرجح أن تقوم البلدان العاجزة عن استيراد الاسلحة اللازمة لامنّها وحمايتها بإنشاء صناعاتها الدفاعية المحلية الخاصة بها . وفي الواقع ، هناك دليل على أن عددا متزايدا من بلدان العالم الثالث المستوردة تطلب الحصول على صفقات للانتاج بموجب تراخيص وصفقات تعويضية مقابلة ، ترمي إلى إنشاء قدرة صناعية دفاعية محلية . وتلك هي الحال بوجه خاص حيث تعتبر الصناعة الدفاعية

بمشابهة قطاع رئيسي للتكنولوجيا العالية (حالة الصناعة الناشئة) . ومن الممكن أيضا أن ينشئ البلد قدرة تكنولوجية دفاعية بالدخول مباشرة في سوق العمل الدولي وتوظيف العلماء والتقنيين والمهندسين البارزين . وحالما ينشئ أحد بلدان العالم الثالث صناعة دفاعية محلية ، فإنه يسعى أيضا إلى الحصول على أسواق تصديرية .

٩٤ - والتركيز على مشاكل التنظيم لا يقدم به الإيحاء بأن وضع اتفاق دولي أو إقليمي بشأن تجارة الأسلحة أمر غير مرغوب فيه أو مستحيل . ومن المرجح أن يكون التفاوض بشأن وضع اتفاق من هذا القبيل مهمة معقدة ومستنزفة للهمة ، ولكن الآثار المترتبة على عدم القيام بأي شيء يمكن أن تكون خطيرة وباهظة التكلفة . وهنا ، يمكن تصور سيناريوهات مستقبلية بديلة مختلفة :

(أ) سياسة حرية التجارة ، التي تترك التجارة الدولية في الأسلحة لقوى السوق (التي تؤثر فيها الحكومات تأثيرا شديدا) ؛

(ب) الاعتماد على سجل الأسلحة التقليدية ، بضمان استجابة جميع الدول وبتوسيع نطاق السجل ليشمل الأسلحة المفيرة ، والمنتجات ذات الاستخدام المزدوج والتجارة في التكنولوجيات الرئيسية ؛

(ج) تشجيع قيام مشتري وبائعي الأسلحة بفرض قيود من جانب واحد ؛

(د) تشجيع التوصل إلى اتفاقات محدودة تشمل عددا صغيرا من البلدان ، مثل المصدرين الرئيسيين للأسلحة ، وأسلحة محددة ومناطق معينة من العالم ؛

(هـ) استهداف وضع اتفاق شامل يسمى إلى ضم جميع بلدان العالم ؛ مثلا ، الاعتماد على الاتفاقات الحالية بشأن الأسلحة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

٩٥ - ويمكن متابعة بعض هذه السيناريوهات في آن واحد ، مثلا ، (ب) و (ج) و (د) . ومن الواضح أن الخطوات الأخرى للاستفادة من السجل يرجح أن تكون ممكنة إلى أبعد حد . وهنا ، سيتمثل الهدف في تعزيز زيادة الوضوح ، الأمر الذي قد يسهل بدوره وضع تدابير إفرادية أو متعددة الأطراف لتقييد عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي (انظر A/46/301) . بيد أنه قبل المضي في هذا الخيار أو أي خيار آخر متعلق بالسياسة ، تدعو الحاجة إلى طرح أسئلة بشأن الأهداف والاساس المنطقي الذي تركز

عليه القيود أو الاتفاقات الدولية المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة . وقد تساعد تلك الاتفاقات على جعل العالم مكانا أكثر أمنا ولكنها لا تعني بالضرورة نهاية سباق التسلح .

سابعاً - مسائل سباق التسلح والحد من الأسلحة

ألف - مقدمة : القضايا الرئيسية

٩٦ - يشمل الحد من الأسلحة الاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة المبرمة على أساس تعاهدي ، وعمليات الحد من الأسلحة مع تخفيضها من طرف واحد . وقد حدثت تطورات كبرى في مجال الحد من الأسلحة منذ عام ١٩٨٦ . فقد أدت الاتفاقات بشأن القوات النووية والتقليدية والتغيرات السياسية في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا إلى احتمال حلول سباق لنزع السلاح محل سباق التسلح الذي صادف في أثناء الحرب الباردة .

٩٧ - وكان ثمة تطوّر أحدث عهدا هو مبادرات وطنية لنزع السلاح بغضل تخفيضات من طرف واحد بدلا من التخفيضات الناتجة عن معاهدات ، مثل المعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والقصيرة المدى والمحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة القوات التقليدية في أوروبا . وعمليات التخفيض هذه التي جرت من طرف واحد ، ولا سيما تخفيضات الاتحاد السوفياتي والجمهوريات التي خلفته ، وتخفيضات البلدان الأخرى في معاهدة وارسو سابقا والولايات المتحدة وغيرها من دول منظمة حلف شمال الأطلسي قد أصبحت أهم بكثير من المعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف في إحداث تخفيضات في نفقات الدفاع . وقبل أن يدلي الرئيس غورباتشوف ببيان أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ (انظر A/43/PV.72) ، كانت التخفيضات التي تتم عن طريق التفاوض أهم سبل نزع السلاح ، ولكن ، بعد هذا الخطاب وآخر التطورات في العالم ، أصبحت المبادرات التي تتخذ من طرف واحد هي السبيل الرئيسي ، بما في ذلك التخفيضات التي أعلن عنها الرئيس بوش في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، واستجابات الرئيس غورباتشوف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، والتخفيضات الأخرى التي أعلن عنها الرئيسان بوش ويليتمين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والقرارات الأخيرة المتخذة في الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وغيره من بلدان أوروبا .

٩٨ - ويرمي الحد من الأسلحة إلى تقليل مخاطر نشوب منازعات اقليمية أو عالمية بتخفيض أو إنهاء سباق التسلح بين الأمم . ومن الأمثلة على ذلك سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا ، بين أواخر الأربعينات و عام ١٩٩٠ ، وسباقات التسلح الاقليمية في الشرق الاوسط والهند وباكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وأمريكا الوسطى والجنوبية . وهناك دواعي قلق ، بالنسبة للتسعينات ، من تمخض التكنولوجيا الجديدة عن سباق للتسلح في المستقبل (مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، مثلا) ومن إحجام الدول عن التضحية بآخر مبتكرات تكنولوجيايتها خشية فقدان تفوقها العسكري . وهناك كذلك دواعي انشغال أخرى بمحدد سباقات التسلح الاقليمية الجديدة ؛ وبمحدد تكاثر الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ؛ وبشأن الإرهاب الدولي ومخاوف من أن تفضي زعزعة الاستقرار إلى حروب . لكن التقليل من خطر الحرب ليس الهدف الوحيد للحد من الأسلحة . فإن هناك فوائدها الاقتصادية أيضا . فالحد من الأسلحة يوفر نقودا ويفرج عن موارد يمكن الاستفادة منها ، في نهاية المطاف ، لإنتاج صلح وخدمات مدنية قيّمة (شيلنغ ، ١٩٦٦ ؛ A/43/368) .

باء - النماذج الاقتصادية لسباق التسلح

٩٩ - ينشأ سباق التسلح حيثما تتنافس دولتان غريمتان أو أكثر فيما بينها للحصول على أسلحة . وفهم سبب حصول البلدان على أسلحة أمر أساسي لتفسير سباق التسلح ولوضع المناسب من تدابير الحد من الأسلحة . وتنتج نماذج سباق التسلح من مجرد افتراض أن الدول تتسلح كرد فعل على خطر تعتقد أنه يتهدد من دول منافسة . ويظهر نموذج رتشاردسون أن دولة ما ستزيد من إنفاقها على الدفاع ردا على زيادة الدول المنافسة لإنفاقها العسكري ، وأن ردها يتأثر أيضا بضم لحقها أو بالإجهاد أو بعوامل اقتصادية (رتشاردسون ، ١٩٦٠) . وقد يعكس الشعور بالضم رغبة في الشار لهزائم ماضية (على سبيل المثال : ألمانيا بعد ١٩١٨) . ويُقر النموذج أيضا بتكاليف الإنفاق الدفاعي أو أعبائه الاقتصادية إلى حد أن أمة ستجد ، على مدى الأيام ، ومع تخصيص مزيد من الموارد للدفاع ، أن من المكلف بإفراط الاستمرار على تكبد تضحيات جسيمة من الاستهلاك المدني ؛ وبالتالي ، فإن الضغوط الاقتصادية هي في نهاية المطاف ، احتمالا ، أهم عوامل الحد من الأسلحة (هارتلي وهوبر ، ١٩٩٠) ^(٦) .

١٠٠ - ومن البديهي أن نماذج سباق التسلح هي نقطة الانطلاق في تحليل اندلاع الحرب . وقد ذهب بعض المحللين إلى أن وجود خط لولهي للتسلح يتصاعد باستمرار في دولتين

متنافستين يجب أن يسفر عن حرب بشكل حتمي (رتشاردسون ، ١٩٦٠) . على أن هناك نماذج بديلة تشير إلى أن سباقا للتسلح بين امتين قد يؤدي ، في حالات متباينة ، إما إلى الحرب أو إلى السلم ، وأن من الممكن لنزع السلاح - على نقيض ذلك - أن يضمن السلم أو يفضي إلى الحرب . وعلى سبيل المثال ، يمكن لسباق التسلح أن يؤدي إلى السلم والاستقرار إذا نجم عنه أن يتوصل الطرفان إلى موقع ردع متبادل ، ومثال ذلك سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الستينات والسبعينات . وبالعكس ذلك ، يمكن أن يؤدي نزع السلاح إلى الحرب إذا انتقل الجانبان من موقع مستقر للردع المتبادل إلى موقع غير مستقر يمكن لأي منهما فيه أن يعتدي على الآخر (انتريليفاتور وبرتيو ، ١٩٨٤) . ومن الأمثلة التي ارتبط فيها نزع السلاح ، في نهاية الأمر ، بالحرب ، أوروبا في الثلاثينات ، وجزر فوكلاند (مالفيناس) في مطلع الثمانينات . على أن الصعوبات تنشأ لأن العالم يسوده عدم الاطمئنان : وتحدد حالات عدم الاستقرار عبادة بعد حصولها . ويزيد التقدم التكنولوجي من عدم الاطمئنان (عن طريق البحث والتطوير في المجال العسكري) ، مما يتيح لأحد الطرفين فرصة الحصول على تفوق عسكري مؤقت : وعلى سبيل المثال ، احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي بعد عام ١٩٤٥ . وهناك إمكان آخر لعدم الاستقرار ينشأ من عالم "يتمحور حول عدة محاور" بدلا من محوريين : وبالتالي ، فإن من الممكن للحد من التوتر بين الدول العظمى أن يزيد من أنواع التوتر وعدم الاستقرار على الصعيد الاقليمي .

جيم - مثال : الشرق الاوسط

١٠١ - يعطي الشرق الاوسط مثالا للنزاع الاقليمي وللعلاقة بين الاستقرار الاقليمي والاستقرار العالمي . وهو يتيح دراسة حالة لتصنيع الأسلحة وتجارة الأسلحة وتأثير الحرب الباردة وسباق التسلح والحروب وإمكان الحد من الأسلحة . وقد حدثت حروب متتالية بين العرب وإسرائيل ، وحرب كبرى بين العراق وإيران ، ومؤخرا حرب الخليج . وكثيرا ما كانت هذه المنازعات نتيجة تنافس قومي ومنازعات دولية حول الأراضي والممتلكات (مخزونات النفط) . وانعكس خطر النزاع في واردات الأسلحة . فبين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ ، استوردت بلدان الشرق الاوسط ما تتجاوز قيمته ٥٠ بليون دولار من الأسلحة التقليدية الرئيسية ، أي ما يمثل أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع ما استوردته بلدان العالم الثالث من الأسلحة ، والجهات الموردة كانت البلدان الخمسة الرئيسية المصدرة للأسلحة (أسعار ١٩٨٥ : معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ١٩٩١) . وفي فترة أحدث عهدا ، أخذت أسلحة التدمير الشامل ومنظومات إطلاقها تدخل المنطقة ، بالرغم من أن ذلك لم يكن معترفا به دائما بشكل رسمي (أي الأسلحة

النووية والكيميائية وربما البيولوجية) . وبالإضافة إلى ذلك ، أنشأ بعض البلدان صناعة دفاع وطنية ، ولا سيما إسرائيل ومصر ، والعراق حتى عهد قريب .

١٠٢ - وادخلت اتفاقات هتّى إلى المنطقة للحد من النزاع . ومن أمثلة ذلك معاهدة السلم بين مصر وإسرائيل ، الموقعة عام ١٩٧٩ ، التي قللت من فرص العدوان المفاجئ ، والاتفاق الثلاثي بين فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (١٩٥٥) الذي حد من صادرات الأسلحة إلى الشرق الأوسط ، إلى أن بدأت شحنات الأسلحة السوفياتية تُسلم إلى مصر في ١٩٥٨ (وهذا مثل لتأثير الحرب الباردة في المنطقة) ؛ ووجود قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في عدد من البلدان . وعلاوة على ذلك ، قرر مجلس الأمن في قراره ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ و ٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ أن يقبل العراق إزالة جميع أسلحته الكيميائية والبيولوجية والمرافق المساندة لها ، وتدمير أو إزالة جميع القذائف التسيارية وما يتصل بها من مرافق إنتاج والتوقف عن جميع الأنشطة النووية .

١٠٣ - وتُبرز الخبرة المكتسبة في الماضي ضرورة التعاون بين الفعاليات الخارجية والاقليمية في تنفيذ اتفاقات نزع السلاح . فالتدابير التي شرعها بلدان أجنبية لا تكفي عند عدم وجود دعم إقليمي ، أو إذا لم تشمل جميع موردي الأسلحة . وعلى سبيل المثال : جرى الاتفاق على نظام الحد من الأسلحة ، المتجسد في الاتفاق الثلاثي لعام ١٩٥٥ ، بعد عدة سنوات من توقيعه ، لرغبة مصر في الحصول على أسلحة واستعداد الاتحاد السوفياتي لتلبية هذه الرغبة . ومن الأمور الهامة أيضا الرابطة بين تدابير نزع السلاح وحل المنازعات . وهذه التدابير ليست مسائل فنية وحسب ، بل هي تعكس نوعية العلاقات السياسية بين الدول . وهكذا نرى أن ترتيبات نزع السلاح ، في عملية السلم الحالية ، تناقش في سياق سياسي أعم ، يشمل المفاوضات بشأن مسائل إقليمية من قبيل المياه واللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية .

١٠٤ - ويُستخلص من الخبرة في مجال الشرق الأوسط ثلاث عبر لواقعي السياسات . فهناك - أولا - مسائل تُطرح بصددها ملاءمة الترتيبات المؤسسية القائمة لحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . ولقد يبدو أن ثمة ثغرات في الترتيبات القائمة تعني أن البلدان غير قادرة على البدء بمباحثات مفيدة للجميع وعلى التبادل . ومنذ حرب الخليج في ١٩٩١ ، أحرز بعض التقدم في المفاوضات وبرزت أوائل عملية سلام بين الأطراف المتنازعة تقليديا . وثانيا ، توحى الخبرة في الشرق الأوسط بأن المناطق المجردة من السلاح ، أو المناطق الخالية من أسلحة التدمير الشامل والمراقبين

وعملية الإخطار (كما هي حال مراقبي الأمم المتحدة في ميناء) والحد من التحركات العسكرية وتدابير بناء الثقة يمكن أن تسهم في تخفيف حدة التوتر الدولي وتقليل احتمالات نشوب نزاع اقليمي . وشالسا ، يمكن لمجموعة جديدة من التدابير الدولية للحد من الأسلحة أن تركز على تحديد مبادرات الأسلحة إلى مناطق النزاع المحتمل ، ولا سيما الشرق الأوسط . والمشكلة تقوم على ضمان أن يكون هذا الاتفاق ملزما وأن أحد البلدان لا يستغل الفرص للفوز بمبيعات المصادرات . وقد أحرز بعض التقدم المحدود في عام ١٩٩١ عندما اتفقت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن على إبلاغ إحداها الأخرى بعمليات نقل دبابات ومركبات مدرعة وطائرات عسكرية وطائرات هليكوبتر وزوارق بحرية وبعض نظم القذائف إلى الشرق الأوسط . (مؤتمر نزع السلاح ، ١٩٩١) .

دال - اتفاقات الحد من الأسلحة

١٠٥ - كثيرا ما تنزع الإشارات إلى سباقات التسلح والحد من الأسلحة إلى الإفراط في تبسيط حالة معقدة . فالحد من الأسلحة يشمل أية مبادرة للتقليل من الأسلحة والقنات المسلحة أو الحد منها . وقد تكون هذه المبادرة من طرف واحد أو ثنائية أو متعددة الأطراف ، كما قد تكون طوعية أو إلزامية . وعلى سبيل المثال ، يمكن للدول المنتصرة ، بعد حرب ما ، أن تفرض نزع السلاح على الأمة المهزومة . ومن الأمثلة الأخرى على ذلك اجتماع مجموعة الدول السبع في شهر تموز/يوليه ١٩٩٣ ، الذي جرى فيه تأكيد الحاجة الماسة إلى وقف انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، بما في ذلك تقديم المعونة لمنع نقل المواد الذرية من الاتحاد السوفياتي سابقا . ويبين الجدول ٨ الاتفاقات القائمة للحد من الأسلحة وأهم الالتزامات المفروضة بموجبها .

الجدول ٨ - اتفاقات الحد من الأسلحة

١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
														بروتوكول جنيف ، ١٩٢٥ (١)
														معاهدة انتشاركتيكا ، ١٩٥٩
														معاهدة الفضاء الخارجي ، ١٩٦٧ (٢)
														معاهدة ثلاثيلولكو ، ١٩٦٧ (ج)
														معاهدة عدم الانتشار ، ١٩٦٨ (د)
														معاهدة قاع البحار ، ١٩٧١ (هـ)
														اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، ١٩٧٢ (و)
														معاهدة القذائف المضادة للقذائف التيارية ، ١٩٧٢ (ز)
														الاتفاقان الأول والثاني للحد من الأسلحة الاستراتيجية ١٩٧٢-١٩٧٩ (ح)
														اتفاقيتا تحديد التجارب النووية ، ١٩٧٤-١٩٧٦ (ط)
														اتفاقية التقيير في البيئة ، ١٩٧٧ (ي)

(يتبع)

.../...

١٩٩٧ (٩٢)٥

1E 1F 1G 1H 1I 1J 1K 1L 1M 1N 1O 1P 1Q 1R 1S 1T 1U 1V 1W 1X 1Y 1Z

• De Jonge Oudraat, in Sur, 1991 a : المصدر

حواشي الجدول ٨

- ١ : إنشاء قاعدة بيانات ؛ ٢ : الحد من الاستخدام ؛ ٣ : الحد من الوزن ؛
٤ : الحد من إجراء التجارب ؛ ٥ : الحد من الامتلاك ؛ ٦ : الحد من الإنتاج ؛
٧ : الحد من النقل ؛ ٨ : حظر الاستخدام ؛ ٩ : حظر الوزن ؛
١٠ : حظر إجراء التجارب ؛ ١١ : حظر الامتلاك ؛ ١٢ : حظر الإنتاج ؛
١٣ : حظر النقل ؛ ١٤ : التدمير .

(أ) بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للفازات الخائفة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية .

(ب) معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى .

(ج) معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

(د) معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

(هـ) معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها .

(و) اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة .

(ز) معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

حواشي الجدول ٨ (تابع)

(ج) عدة اتفاقات تم التوصل إليها بعد انتهاء المرحلة الأولى من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ؛ وكذلك الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية ؛ لم تدخل قط حيز التنفيذ) .

(ط) معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية المعقودة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (١٩٧٤) ، والمعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية الجوفية للأغراض السلمية المعقودة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (١٩٧٦) .

(ي) اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى .

(ك) الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى .

(ل) اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر .

(م) المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ .

(ن) وثيقة مؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ؛ وثيقة فيينا (١٩٩٠) المتعلقة بمفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن .

(س) معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والأقصر مدى ، المعقودة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

حواشي الجدول ٨ (تابع)

(ع) الاتفاق الموقع بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية وعدم إنتاجها وبشأن التدابير الميسرة لمعقد الاتفاقية الممتدة الأطراف بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . لم يدخل حيز التنفيذ بعد .

(ف) المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا . لم تدخل حيز التنفيذ بعد .

(ص) معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها . لم تدخل حيز التنفيذ بعد .

١٠٦ - بادئ ذي بدء ، يتعين على الحكومات ومفاوضيها المعنيين بالحد من الأسلحة أن يحددوا جوانب الإنفاق الدفاعي وهياكل القوات والأسلحة التي يودون تنظيمها . وفي هذه النقطة تشور مشكلات تتعلق بتطبيق نماذج مباح التسليح على نحو يمكن المتفاوضين بشأن تحديد الأسلحة من الاسترشاد بها : ما هي الآثار المحتملة على السلم والاستقرار لأنواع مختلفة من المبادرات والاتفاقات التي تنطوي مثلا على قوى بشرية أو معدات نووية أو تقليدية ؟ ويطرح الجدول ٩ إطارا يُظهر سلسلة المتغيرات الدفاعية التي يمكن أن تكون المركز الذي تدور حوله مبادرات واتفاقات الحد من الأسلحة ويستخدم الجدول منها يقوم على تبيان دورة حياة الأسلحة يمكن أن تشمل متغيراته الممكنة للتحديد البحث والتطوير وإجراء التجارب والإنتاج والوزع والتخزين والنقل والسحب أو التدمير .

الجدول ٩ - دورة حياة الاسلحة وأمثلة لاتفاقات الحد منها

دورة الحياة	أمثلة
البحث والتطوير	اتفاقية الاسلحة البيولوجية (١٩٧٣)
إجراء التجارب	معاهدة حظر الجزئي للتجارب النووية (١٩٦٣) (٢)
الإنتاج	معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى (١٩٨٧)
الوزع	معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (١٩٩٠)
التخزين	اتفاق الاسلحة الكيميائية (١٩٩٠)
النقل	معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (١٩٦٨)
السحب أو التدمير	المعاهدة المنبثقة عن المحادثات المتعلقة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية (١٩٩١)

المصدر : Crawford, in Sur, 1992 .

(٢) معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء .

هاء - بعض المشكلات : الإبدال وغياب اليقين وعدم الامتثال

١٠٧ - لا ينفك الوكلاء الاقتصاديون في المجمع العسكري الصناعي يسعون لإيجاد سبل بديلة لضمان الأمن القومي ولكسب المال ولحماية دخولهم وميزانياتهم . وعلى هذا النحو ، يُحتمل أن يؤدي اتفاق ناجح للحد من صف واحد من الأسلحة الى البحث عن أسلحة جديدة واستمرار سباق التسلح بأشكال جديدة ومختلفة . فعلى سبيل المثال ، ربما يفضي تحديد الأسلحة النووية الى التوسع في الأسلحة التقليدية ، أو ربما يفضي تحديد القذائف الانسيابية والتسيارية الى شراء مزيد من الطائرات (بريتو وانتريليفاتور ، (١٩٨١) .

١٠٨ - إن التقدم التقني يجعل الحياة أكثر مشقة أمام المتفاوضين على تحديد الأسلحة . فهو يزيد من درجة غياب اليقين الى الحد الذي لم يعد عنده أحد قادرا على التنبؤ الصحيح بالمستقبل . فالأسلحة الحديثة الناتجة عن البحث والاستحداث الحاليين بوجهيهما العسكري و/أو المدني يمكن أن تخلق أوجه عدم استقرار وتهديدات للسلام العالمي في المستقبل (على سبيل المثال ، الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه ومبادرة الدفاع الاستراتيجي) . على أن القوى الكبرى محجمة عن إدخال تكنولوجيات دفاعية جديدة في أي اتفاق للحد من الأسلحة خشية أن تفقد ميزة عسكرية قد يهدد فقدانها أمنها القومي . ومن الممكن كذلك أن توقع الدول اتفاقا يمكنها أن تخرج عليه فيما بعد .

١٠٩ - ويشكل الامتثال لاتفاقات الحد من الأسلحة هو الآخر إحدى المشكلات الرئيسية ، وهذا هو السبب الذي جعل الدول تصر على وضع ترتيبات متفق عليها للتحقق من الامتثال . وثمة اتفاقات تزيد درجة سهولة التحقق منها عن اتفاقات أخرى . فعلى سبيل المثال ، من الممكن التحقق من الامتثال لمعاهدة ازالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى ، المبرمة عام ١٩٨٧ ، عن طريق جملة وسائل منها رصد القذائف التي يجري تدميرها على فرض أن كلا الجانبين قد قدم بيانات صحيحة عما لديه من مخزون . ومن الممكن كذلك استخدام وسائل تكنولوجية وطنية كالتوايح الامطناعية في كشف عدم الامتثال . بيد أن مشكلات التحقق تتزايد بدرجة كبيرة حيثما تتأثر قطاعات مدنية كبيرة وشركات مدنية باتفاقات الحد من الأسلحة ، مثلما هي الحال في مجال الأسلحة الكيميائية . ومما هو مفهوم أن الشركات المدنية سيكون لديها الرغبة في حماية الاسرار التكنولوجية والتجارية المشروعة الناتجة عما تقوم به من أنشطة البحث والاستحداث وستقاوم عملية التحقق خوفا من التجسس الصناعي . فضلا عن ذلك ، من

الممكن أن يلقي التحقق عبثا كبيرا على كاهل الشركات العاملة في المناطق المتأثرة ، إذ سيتعين عليها أن تتعامل مع متطلبات التبليغ وزيارات مواقع العمل (صور ، ١٩٩١^(٢) و ١٩٩١^(ب) و ١٩٩٢) .

واو - الفوائد والتكاليف

١١٠ - تتكلف سباقات الأسلحة الكثير . فهي تستغل الموارد النادرة من علماء ومهندسين مؤهلين وقوى بشرية مدربة وعمل يدوي غير مدرب ومصانع ومعدات وطاقات ومواد . وكل هذه المدخلات لازمة لإنتاج ما تحتاجه القوات المسلحة من معدات وتوفير ما تحتاجه من أفراد وهياكل أساسية داعمة . وثمة تكاليف غير مباشرة أيضا ، إذ أن الشركات والقوى العاملة فيها ، لارتباطها بالمجمع العسكري الصناعي ، تكتسب عادة الاعتماد على عقود الدفاع الحكومية بدلا من روح المشروع الحر التي لا سبيل في ظلها أمام الشركات إلا أن تصارع من أجل البقاء في أسواق قوامها المنافسة ، وعادة الاعتماد هذه يمكن أن تخلف أثرا عكسيا في روح المنافسة الدولية . وتكاليف سباق التسلح هذه تبين ما يمكن أن يدره الحد من الأسلحة المفضي إلى نزع السلاح من فوائد : الافراج عن الموارد لتخصيص لاستخدامات مدنية بديلة .

١١١ - وسينطوي نزع السلاح الناشئ عن مبادرات الحد من الأسلحة على بعض تكاليف التكيف (انظر الفصل التاسع) . ومحور تكاليف التكيف هذه سيتمثل في الصناعات والقوى العاملة والأفراد العسكريين والمناطق المعتمدة على الانفاق العسكري . وسيستغرق التكيف وقتا وسيكلف بعضا من البطالة في رأس المال والعمل كليهما بالإضافة إلى تكاليف إعادة تخصيص الموارد لاستخدامات بديلة . وبالمثل ، سيكون ثمة حاجة إلى وقت حتى تُجنى ثمار نزع السلاح . فنزع السلاح ، بوصفه عملية استثمارية ، ينطوي على تكاليف في الأجل القصير يقابلها فوائد في الأجل البعيد . وبالإضافة إلى تكاليف التكيف التي يحتاجها نزع السلاح ، تنطوي اتفاقات الحد من الأسلحة على تكاليف أداء مرتفعة يتطلبها التفاوض والمساومة ثم رصد الاتفاق والتأكد من الالتزام به .

١١٢ - وقد قدرت بضع دراسات في الولايات المتحدة التكاليف التي تتكلفتها الولايات المتحدة في عمليتين للتحقق والامتثال لترشطان بخمسة اتفاقات للحد من الأسلحة . وأجرى إحدى هذه الدراسات مكتب الميزانية في الكونغرس حيث قام بتحليل المعاهدة المنبثقة عن المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة الحد من التجارب الجوية للأسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية الجوية للأغراض

السلمية واتفاق الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٠ (وكلها مبرمة بين الولايات المتحدة وما كان يعرف باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا . وقد جرى في عملية التقدير هذه التمييز بين التكاليف المحتملة مرة واحدة والتكاليف السنوية المتكررة . وتشمل التكاليف المحتملة مرة واحدة تدمير المعدات والمرافق وإنشاء المرافق المطلوبة لتفقد المواقع ؛ ومن المحتمل أن تستمر هذه التكاليف لفترة تتراوح بين ٥ سنوات و ١٠ سنوات من تاريخ الاتفاق . وتتضمن التكاليف السنوية أو المتكررة عمليات التفيتش المعتادة والمراقبة المستمرة لبعض المواقع وعمليات التفيتش في المواقع التي يشك في وجود معدات مخبأة فيها مما تحدده المعاهدة . ويبين الجدول ١٠ تقديرات التكلفة التي وضعها مكتب الميزانية بالكونغرس للاتفاقات الخمسة ؛ إذ يكلف الامتثال لهذه الاتفاقات والتفتيش عليها الولايات المتحدة ما يتراوح بين ٠,٦ و ٣ من بلايين الدولارات فيما يتعلق بالتكاليف المحتملة مرة واحدة ، وما يتراوح بين ٠,٢ و ٠,٧ من بلايين الدولارات للتكاليف المتكررة (بأسمار ١٩٩٠ : الولايات المتحدة ، مكتب الميزانية بالكونغرس ، ١٩٩٠) . ويتعلق أكثر من نصف هذه التكاليف بالمعاهدة المنبثقة عن المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية . وفي مقابل ذلك مستحق للولايات المتحدة وفورات بالغة . فمن المتوقع أن تسفر المعاهدة المنبثقة عن المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا عن تخفيض في الإنفاق الدفاعي عن مستواه عام ١٩٩٠ بما لا يقل عن ٩ بلايين من الدولارات (المرجع نفسه ، ١٩٩٠) . ويضاف إلى ذلك ما يحققه تطبيق اتفاقات أخرى لتحديد الأسلحة النووية من وفورات ضخمة . فعلى سبيل المثال ، تشير تقديرات مكتب الميزانية بالكونغرس إلى أن تطبيق أحد خيارات ما بعد المعاهدة المنبثقة عن المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ويقضي بتخفيض عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية إلى ٣٠٠٠ قد يوفر للولايات المتحدة ما يربو على ١٥ بليون دولار سنوياً (المرجع نفسه ، ١٩٩١) .

الجدول ١٠ - تكاليف الامتثال والتفتيش بالنسبة
للولايات المتحدة
(بملايين دولارات الولايات المتحدة ، بأسعار ١٩٩٠)

التكاليف المحتملة	مرة واحدة	التكاليف السنوية	المعاهدة أو الاتفاق
١٨٣٠ - ٤١٠	١٠٠ - ٣٩٠		المعاهدة المنبثقة عن المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية
٧٨٠ - ١٠٥	٢٥ - ١٠٠		معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا
٣٠٠ - ٨٥	٥٠ - ١٠٠		معاهدة الحد من التجارب الجوية للأسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية لأغراض السلمية
٣٣٠ - ٤٥	١٥ - ٧٠		اتفاق الأسلحة الكيميائية
٣٠٣٠ - ٦٤٥	١٩٠ - ٦٦٠		المجموع

المصدر : الولايات المتحدة ، مكتب الميزانية بالكونغرس ، ١٩٩٠ .

زاي - الخلاصة

١١٣ - تنطوي اتفاقات الحد من الأسلحة على تكاليف كما تنطوي على فوائد . وشملة تكاليف مباشرة مرتبطة بمفاوضات تطبيق هذه الاتفاقات وضمان الامتثال لها من خلال التحقق والتفتيش ، بالإضافة إلى تكاليف التكيف مع التفسير . ويلزم لاتفاقات الحد من الأسلحة التي تحتاج إلى تكلفة عالية تحققاً وتفتيشاً وتدميراً أن تخضع لتمحيص دقيق يقوم على حساب التكلفة والعائد وذلك لتحديد مدى جدواها . ففي مجال الأسلحة الكيميائية ، مثلاً ، قد يستلزم تطبيق نظام للتفتيش يتميز بعمقه وغزارة موارده تكاليف تزيد عما ينبغي ، بينما يمكن لمستوى تفتيشي أقل بكثير أن يوفر الكثير ويجعل الاتفاق ذا جدوى (على سبيل المثال ، حينما تزيد الفوائد على التكلفة) . وبعبارة أخرى ، قد يكون نظام للتفتيش ليس كاملاً أو شاملاً تماماً أفضل الحلول (مور ، ١٩٩١ ب) ، الجزء الرابع) . كما لا ينبغي أن نتجاهل التكاليف البيئية لتدمير الأسلحة . فتدمير الأسلحة النووية والكيميائية يترتب عليه مشكلات بيئية ضخمة . وفي الوقت ذاته ، سيخلق تدمير الأسلحة ، كعمل من الأعمال ، سوقاً جديدة وفرص عمل لبعض ممن فقدوا وظائفهم في الصناعات الدفاعية .

١١٤ - ويقل حجم العمل البحثي الذي يجريه الاقتصاديون في ميدان الحد من الأسلحة نسبياً عما ينبغي . وهناك فرص عظيمة لتطبيق وإدخال طائفة متنوعة من النماذج والأساليب التحليلية الاقتصادية . وهناك حاجة للتكهن بطبيعة سباقات التسلح المقبلة والتنبيه بها (على سبيل المثال : ما هي البلدان الداخلة في هذه السباقات وبأي الأسلحة ؟) ، وحاجة للتنبيه بالاستجابة المحتملة للمجموع العسكري الصناعي لمختلف نظم تحديد الأسلحة .

١١٥ - وفي جميع مناطق العالم الرئيسية الثلاث - منطقة السوق الصناعية والاشتراكية سابقاً والنامية - يمكن تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة من نزع السلاح . بيد أن ذلك لن يتم إلا إذا اتبعت سياسات ملائمة ، ولا سيما على الصعيد الوطني . ويمكن تيسير هذه السياسات بدرجة كبيرة بإبرام مجموعة جديدة من اتفاقات الحد من الأسلحة يتم التفاوض بشأنها بين دولتين أو أكثر من الأعداء أو الحلفاء السابقين . وفي الستينيات والسبعينيات والثمانينيات كانت تجرى بشأن اتفاقات تحديد الأسلحة ، ولا سيما تلك التي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، مثل اتفاق الحد من الأسلحة الاستراتيجية والمعاهدة المنبثقة عن المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، مفاوضات وكان يتم إبرام هذه الاتفاقات بهدف تحقيق الاستقرار الاستراتيجي المترتب على تجنب

وقوع الحرب . ولم يكن لهذه الاتفاقات إلا آثار محدودة نسبيا على نفقات الدفاع التي كانت مستمرة في التزايد . أما في وقتنا الراهن ، فإن نفقات الدفاع أخذت في التناقص في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا وبلدان معاهدة حلف شمال الأطلسي وبلدان معاهدة حلف وارسو سابقا ، وهي نفقات تعادل ، مجتمعة ، شطرا كبيرا من الإنفاق العسكري على صعيد العالم كله . ولا يغوتنا أن نذكر أن أحد الأهداف الثلاثة لتحديد الأسلحة ، كما ذكر توماس شيلينغ في الستينات (شيلينغ ، ١٩٦٩) ، هو تخفيض تكلفة الدفاع (الهدفان الآخران هما تقليل فرصة وقوع حرب وتقليل الخسائر الناجمة عنها إن وقعت) .

١١٦ - ويمكن أن تؤدي مجموعة جديدة من اتفاقات الحد من الأسلحة إلى بلوغ هذا الهدف الاقتصادي . ويمكن لهذه الاتفاقات أن تعين على تقليل تكاليف نزع السلاح وأن تختصر فترة الانتقال بين التكاليف والفوائد ، وأن تزيد من فوائد نزع السلاح وبذلك تزيد من العائد الاقتصادي لنزع السلاح زيادة كبيرة ، عند اعتبارها عملية من عمليات الاستثمار . ويمكن أن يجري التفاوض للوصول إلى هذه الاتفاقات بين الأعداء والحلفاء السابقين ، ومستدعو هذه الاتفاقات إلى إجراء تخفيضات تدريجية وثابتة القدر ومتوقعة في النفقات الدفاعية ، وتخفيضات في عدد العاملين المنشآت العسكرية والدفاعية ، وتخفيضات في المشتريات والمخزونات العسكرية وتخفيضات في عمليتي البحث والاستحداث للأغراض العسكرية . ومستدعو كذلك إلى وضع برامج متبادلة وتعاونية للمساعدة في إعادة تدريب من فقدوا وظائفهم من العاملين العسكريين والمدنيين وتحويلهم إلى أعمال أخرى ، وفي إعادة تخصيص الموارد الأخرى المتأثرة بنزع السلاح .

١١٧ - وثمة جانب آخر من جوانب هذه المجموعة الجديدة من اتفاقات الحد من الأسلحة يتمثل في تخفيض صادرات الأسلحة إلى المناطق التي يحتمل نشوب نزاع بها ، وبوجه خاص منطقة الشرق الأوسط . ففي غياب اتفاقات متعددة الأطراف قابلة للتنفيذ سيكون هناك مغريات هائلة أمام أي بلد يخفض نفقاته الدفاعية لأن يزيد من صادرات الأسلحة حتى يبقى على عمل خطوط الإنتاج ويحفظ للعمال أعمالهم ويتجنب الاضطرابات الاقتصادية ويحصل على العملات الأجنبية . على أن هناك بعدا آخر لهذه المجموعة الجديدة من اتفاقات الحد من الأسلحة يتعلق بالاتفاقات السابقة الرسمية وغير الرسمية القاضية بحظر تصدير أسلحة التدمير الشامل والتكنولوجيات الحساسة اللازمة لها وذلك للحد من انتشارها ، ويتمثل في زيادة إحكام هذه الاتفاقات وإضفاء الطابع الرسمي على غير الرسمي منها . ويمكن لهذه الاتفاقات أن تتخذ أساسا لها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومجموعة الموردين اللندنية (لجنة زانغر) بالنسبة للأسلحة النووية ، ونظام مراقبة تكنولوجيا

القذائف بالنسبة للقذائف ، ومجموعة استراليا بالنسبة للأسلحة الكيميائية . وثمة ملمح آخر لهذه الاتفاقات الجديدة وهو خلق مشروعات تعاونية لاعادة توجيه العمالة والمرافق العلمية والفنية التي كانت تعمل سابقا في معامل الأسلحة وفي إنتاجها نحو التعاون في التعامل مع مشكلات العالم الكبرى ، بما في ذلك مشكلات البيئة والطاقة واستخدام المفاعلات النووية أو التخلص منها ، وذلك سيؤدي الى أمرين : أولهما إعادة توجيه الإمكانيات العلمية والتكنولوجية نحو وجهات منتجة وثانيهما الحيلولة دون انتقال العمالة المدربة الى بلدان تستحدث أسلحة التدمير الشامل . وبعبارة أخرى ، تتسم الفرص التي تهيئها الاتفاقات الجديدة للحد من الأسلحة بكثرتها وحفزها ويمكن أن تكون الفوائد المترتبة عليها في النهاية فوائد هائلة وجذابة . على أن الأمر سيستلزم في الاجل القصير تكاليف للانتقال والتكيف .

ثامنا - نزع السلاح والتنمية

ألف - مقدمة القضايا

١١٨ - ان الاتفاق على الدفاع في البلدان النامية يشبه من حيث المبدأ نظيره في البلدان الصناعية ، ولكنه يختلف من ناحية الحجم وطبيعة تكاليف الفرمة الضائعة . فالبلدان النامية فقيرة بوجه عام . ويماني جزء كبير من شعوبها من الفقر الذي يؤدي الى الموت جوعا ، واعتلال الصحة ، وصوء المساكن ، والامية . وان انفاق رؤوس الاموال الشحيحة للغاية ، بما في ذلك النقد الاجنبي ، وموارد القوى العاملة الماهرة على الدفاع ينطوي على تضحيات كبيرة بفرص اقتصادية أخرى في مجال النمو والقيمة الاقتصادية - ويؤثر تأثيرا معاكسا على المستويات المعيشية الحالية والمستقبلية (برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ١٩٩٢) . وفي الوقت الذي تتحول فيه الدول الكبرى من سباق التسلح الى سباق نزع السلاح ، تواجه البلدان النامية احتمال سباقات التسلح والمنازعات الاقليمية . ومن الامثلة القريبة والمكلفة على ذلك الحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج في عام ١٩٩١ . وبالنسبة للمستقبل ، هناك قلق دولي متعاظم من قيام بلدان نامية فرادی تمتلك أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية ، لا ببدء سباقات تسلح اقليمية جديدة وخطرة ومكلفة فحسب ، بل أيضا بهزعة الامكانيات المستقبلية للسلم (انظر الفصل السابع) .

١١٩ - وتتمتع رغبة كثير من البلدان النامية في الحصول على أسلحة حديثة أيضا في استيرادها لهذه الأسلحة التي تزيد من أعباء ديونها ومدفوعات الخارجية . كما أن

الامكانات المستقبلية لنزع السلاح داخل منظمة حلف شمال الاطلسي وبين المنظمة وحلف وارسو سابقا تضيف بعدا جديدا . وازاء تقلص الاسواق لاستيعاب القوات المسلحة الوطنية للمتعاقدين في مجال الدفاع فإن أولئك المتعاقدين سيبحثون عن فرص في أسواق جديدة فيما وراء البحار ، وتعد البلدان النامية منفذا محتملا للقدرات الفائضة في الصناعات الدفاعية للبلدان الصناعية (انظر الفصل السادس) . وفي الوقت ذاته كان هناك ثمانية بلدان نامية ، بحلول عام ١٩٨٩ ، من بين البلدان العشرين الرئيسية المصدرة للأسلحة في العالم ، كما أوردت وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، وهي : اسبانيا واسرائيل وبلغاريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشيلي والصين ومصر ويوغوسلافيا . (ACDA, 1990) .

١٢٠ - وبالتأكيد فإن الامكانات المستقبلية لنزع السلاح في الشرق والغرب ستخلق ضغوطا وتوقعا بأنه سيتم استخدام جزء من حصة السلم المتاحة للبلدان الصناعية للمساعدة في تنمية البلدان الأكثر فقرا (UNIDIR, 1987 و UNCTAD, 1992) . غير أن هذه المقترحات مشوبة بالمعوقات ، فأولا لن يؤدي نزع السلاح الذي ينظر اليه باعتباره استثمارا الى الافراج الفوري أو القصير الأجل عن الموارد . وثانيا ، فمن المرجح أن لا تكون الموارد المفرج عنها والمتاحة كبيرة . وثالثا ، عندما تصبح التمويلات والموارد متاحة في البلدان الصناعية ، فإن ذلك لا يعني أنها ستخصص للتنمية في العالم الثالث . وبعبارة أخرى ، لا توجد آلية تكفل بصورة آلية التحويل الدولي الفوري للأموال من الدفاع الى التنمية (انظر the international redistribution of income, Schmidt, 1989) ، بيد أن البلدان النامية من حقها أن تنزع أسلحتها كوسيلة لتعزيز تنميتها .

باء - الحقائق المجردة

١٢١ - يشكل انفاق العالم الثالث حوالي ١٥ في المائة من الانفاق العسكري العالمي الاجمالي ، غير أنها تتحمل اعباء دفاعية كبيرة نسبيا من حيث حصة الدفاع من الناتج المحلي الاجمالي ويوصفها حصة في ميزانيات الحكومة المركزية . وفي كثير من الأحيان تشكل المدازعات الفعلية والمحتملة بين الدول سببا لارتفاع الانفاق على الدفاع . ويورد الجدول ١١ البلدان العشرين التي تتحمل أكبر الاعباء الدفاعية . والتناقض واضح هنا : فالبلدان الفقيرة نسبيا كثيرا ما تتحمل أكبر الاعباء الدفاعية .

الجدول ١١ - البلدان العشرون التي تتحمل أكبر الأعباء
الدفاعية ، ١٩٨٨-١٩٩٠

البلد	الدفاع كنسبة متوية من الناتج المحلي الاجمالي	النفقات الدفاعية (بملايين دولارات الولايات المتحدة بأسعار عام ١٩٨٨)
نيكاراغوا	٢٨,٣	٢٥٠
العراق	٢٣,٠	٩ ٢٦٨
أنغولا	٢١,٥	٧٠٣
المملكة العربية السعودية	١٩,٨	١٥ ٢١٣
اليمن (١)	١٨,٥	٢٢٢
عمان	١٥,٨	١ ٢٥٢
اثيوبيا	١٣,٦	٧٨٦
منغوليا	١١,٧	٢٦٦
كوبا	١١,٣	١ ٨٠٤
الأردن	١١,٠	٥٢٢
البحرين	١٠,٧	٢٠٠
إسرائيل	٩,٢	٣ ٨٠٧
الجمهورية العربية السورية	٩,٢	٢ ٠٧٠
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٨,٨	٢ ٠٠٣
هندوراس	٨,٤	٢٧٩
زيمبابوي	٧,٩	٢٥٠
الجمهورية العربية الليبية	٧,٤	١ ٧٨٠
اليونان	٦,٨	٣ ٠٤١
باكستان	٦,٧	٢ ٩٠٦
الكويت	٦,٥	١ ٥١٨
الولايات المتحدة الأمريكية (ب)	٥,٨	٢٦٨ ١١٣
المملكة المتحدة (ب)	٤,٠	٢٢ ٤٧٠
اليابان (ب)	١,٠	٣٠ ٤٨٣

المصدر : معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٩١ .
(١) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا .
(ب) أدرجت لأغراض المقارنة .

جيم - الاتفاق على الدفاع : هل هو عبء أو فائدة

١٢٢ - يتفاعل الاتفاق على الدفاع بطرق معقدة مع عملية التنمية الاقتصادية (انظر أيضا الفصل الثاني) . فيفيد أحد الآراء أن الآثار مفيدة ، حيث تقوم القوات المسلحة بتوفير التدريب وتطوير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية (كشبكات الاتصالات) التي تفيد الاقتصاد المدني . وبالإضافة الى ذلك ، بإمكان القوات المسلحة أن تسهم في البرامج المدنية من خلال الاغاثة في حالات الطوارئ والرعاية الطبية ، كما أنها يمكن أن تزيل الفساد ، وادخال النظام الضروري للتماسك الاجتماعي وتفيد القيم التقليدية ، وبذلك تسهم في عملية التحديث وبناء الدولة . ويمكنها أيضا أن توفر النظام الداخلي اللازم لتعزيز النشاط الاقتصادي . ومن شأن الاتفاق العسكري أيضا أن يحفز الطلب الاجمالي ، مما يؤدي الى زيادة درجة استخدام القدرات التي قد تزيد من معدلات العمالة والنمو . كما أن اقامة صناعة دفاعية محلية يمكن أن يستغل أيضا كأداة للقضاء على القيود التي يفرضها النقد الاجنبي على التنمية الاقتصادية اذا تم تحقيق صادرات كافية من الاسلحة (بينوا ، ١٩٧٣) .

١٢٣ - يشير النقاد الى الاستخدام غير الانتاجي الواضح للموارد ومن ثم الاعباء والخسائر المترتبة على الاتفاق على الدفاع ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية الفقيرة . إذ يعتقد أن المستويات العالية للاتفاق العسكري تسهم في خلق صعوبات اقتصادية محلية على المدى القصير وانخفاض النمو على المدى الطويل من خلال تحويل اتجاء الموارد من برامج الرفاه الاجتماعي الملحة ، كالتعليم والصحة ، ومن مشاريع التنمية الاقتصادية ، كتحصين الناتج الزراعي وتخفيف حدة المجاعات والجوع ، على سبيل المثال . وفي الوقت نفسه ، تعد البلدان النامية المستورد الرئيسي للأسلحة التي تمتص ما لديها من نقد اجنبي وتؤدي الى زيادة المشاكل المتعلقة بديونها الخارجية . وتزيد تجارتها من الاسلحة ، التي تشكل حوالي خمس الايرادات العالمية ، ما يزيد على نصف تجارة الاسلحة (ديفر ومن ، ١٩٩٠) ^(١) . ومن الممكن أيضا أن تصبح المؤسسة العسكرية مؤسسة محافظة ذات مصالح ، ونظام التمييز . وإذا أمكن القول بأن المؤسسة العسكرية توفر التعليم والتدريب ، فيمكن القول بعكس ذلك بأنه كثيرا ما توجد سبل بديلة أقل تكلفة لخلق رأسمال بشري رائع بالنسبة للتنمية الاقتصادية .

١٢٤ - وقد يُظن أن هذه الآراء البديلة عن أثر الاتفاق الدفاعي على التنمية يمكن أن تحل بالطرق التجريبية . فقد توصلت دراسة احصائية رائدة أعدها بينوا الى دليل بوجود علاقة ايجابية بين الاعباء الدفاعية ومعدلات النمو ، واستنتجت أن النفقات

العسكرية ليست بالضرورة ضارة للنمو (بينوا ، ١٩٧٣) . غير أن هذه النتائج قد تعرضت للانتقاد بسبب الطابع التبسيطي للعمل الاحصائي المبين في الشكل المخصص لمعادلات التقدير ، واحتمال أن تكون النتائج زائفة بما يعكس أثر متغيرات أخرى والتسبب المتبادل ، وعدم التحديد الدقيق للعلاقات السببية وآلية التحويل من الانفاق الدفاعي الى النمو . ومنذ ذلك الوقت تجري تجارب اقتصادية قياسية أكثر تطورا تميل الى اظهار أثر ايجابي مباشر للانفاق الدفاعي على النمو ، وأثر سلبي غير مباشر على نسبة المدخرات . وحيث أن هذه النسبة على النمو هام وايجابي ، فمن الممكن ، بمجرد توحيد الاثرين المباشر وغير المباشر ، أن تكون النتيجة الصافية الاجمالية هي أن الانفاق العسكري له أثر سلبي على النمو (ديفر وسميث ، ١٩٨٣ ، وديفر ١٩٨٦) . بيد أنه عند استعراض الدليل المتناقض ، لا بد من التسليم بأن نماذج الاقتصاديين للنمو والتنمية ليست مرضية بما فيه الكفاية . "وريشما يتسنى شرح النمو بصورة مناسبة ، لا يمكن اعطاء نتائج تجريبية قاطعة لأثر النفقات العسكرية على النمو" (هيويست ، ١٩٩١ ، الصفحة ٢٨) .

١٣٥ - ولا غرو من أن تكون البلدان مختلفة وأن تختلف النتائج بشأن العلاقة بين الدفاع والتنمية في كثير من الاحيان وبين الدول . ويتوقف الكثير على الاستخدام البديل للانفاق العسكري ، وخاصة تكوينه . وقد يعزز الانفاق الدفاعي النمو اذا حل محل النفقات الاستهلاكية الخاصة أو العامة أو ضيق عليها الخناق ، إلا أنه من المرجح أن يكون له أثر معاكس على النمو اذا ما ضيق الخناق على الاستثمار الخاص الانتاجي أو الاستثمار الحكومي الفعّال في الهياكل الاساسية . وعلاوة على ذلك ، يمكن تحقيق فوائد النمو المترتبة على الانفاق الدفاعي بقدر أكبر من الكفاءة من خلال برامج موجهة بشكل مباشر نحو أهداف محددة كالنفقات التعليمية والتدريبية والصحية التي تعد أكثر الوسائل كفاءة لخلق رأسمال بشري رائج (هيويست ، ١٩٩١) غير أن الجهود الرامية الى تحويل الموارد من القطاع العسكري الى القطاع المدني قد تكون صعبة بشكل خاص في البلدان النامية التي قد لا تكون أسواق العمل ورأس المال متطورة بطريقة كافية لتوليد مؤشرات قياسية لأسعار السوق ، أو لأن القطاع العسكري يقاوم مثل هذا التغيير (انظر الفصل التاسع الخاص بمشاكل التحويل في الاقتصادات المخططة مركزيا سابقا التي تنطوي على افتقار مشابه لمؤشرات أسعار السوق) .

١٣٦ - ولا بد من التمييز بين البلدان التي تصنع الاسلحة والبلدان التي لا تفعل ذلك . إذ يحتمل أن تواجه البلدان المنتجة للأسلحة مشاكل أكثر من التكيف مع نزاع

السلاح ، إذ أن ذلك ينطوي على تكاليف قصيرة الأجل للتحويل مقترنة بخسارة محتملة في التكنولوجيا الرفيعة المستوى ومصادر الأسلحة .

١٢٧ - وبالنسبة للبلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء ، يؤثر نزاع السلاح على النفقات النقدية والموارد الحقيقية من القوى العاملة ورأس المال والأراضي والشركات . ومن حيث المبدأ ، يمكن تحويل تدفقات انفاق بسهولة أكبر من القطاع العسكري إلى القطاع المدني ، غير أن تحويل الأموال العسكرية القائمة للاستخدام المدني يعد أكثر صعوبة . ففي كثير من البلدان النامية التي تعاني مشاكل حادة للبطالة ، قد يؤدي هذا التحويل إلى خلق بطالة إضافية قصيرة الأجل في المجالات التكنولوجية بدلا من توفير قوى عاملة ماهرة للاسهام في النمو والقيمة (انظر الفصل الحادي عشر) . ومن جهة أخرى ، فإن تحويل قدر كبير من الأموال العسكرية أقل الحاحا في كثير من البلدان النامية لأنها لا تمتلك قاعدة صناعية عسكرية محلية .

دال - التحدي : فرص التغيير

١٢٨ - إن تكاليف الغرمة الضائعة الهائلة للانفاق الدفاعي بالنسبة للبلدان النامية وسباقات التسلح الاقليمية المستمرة واحتمالات تفجر المنازعات تشكل تهديدا للسلم العالمي وتحديا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي . وقد قدمت مقترحات لتقديم معلومات تتم بقدر أكبر من الوضوح عن الانفاق العسكري وتجارة الأسلحة وتنطبق هذه المقترحات على جميع البلدان الصناعية والنامية على حد سواء ، حيث أن هذه المعلومات تقوم بجمعها الأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية - وقد شرع في عام ١٩٩٢ في إنشاء سجل الأسلحة التقليدية قصد منه تسجيل عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي لفئة محددة من الأسلحة وتقديم معلومات عن المقتنيات العسكرية للدول الاعضاء ومشترياتها (قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام ، المرفق) . ويتضح أيضا أنه في وقت نجاح اتفاقات الحد من الأسلحة بين الدول الكبرى ، فإن "انعدام الحد من الأسلحة على الصعيد الاقليمي في العالم الثالث واضح" (ديفر ومن ، ١٩٩٠) . وهذا الانعدام قد يوجد ثغرات في الترتيبات المؤسسية الدولية القائمة ، مما يحول دون اجراء المفاوضات والاتفاقات ذات الشأن للحد من الأسلحة بين الدول (وذلك باستثناء المفاوضات الجارية بشأن الشرق الأوسط) . وقد يشير أيضا إلى أن الأسباب الاساسية لسباقات التسلح الاقليمية لم تفهم فهما كافيا .

هاء - مثال : الهند وباكستان

١٢٩ - تعد شبه القارة الهندية من أفقر مناطق العالم وأكثرها كثافة سكانية . وينطوي الانفاق العسكري على تكلفة مرتفعة بشكل استثنائي للفرصة الضائعة في هذا السياق من الفقر الواسع الانتشار ، ومع ذلك فإن التوتر المستمر بين الهند وباكستان منذ أكثر من أربعة عقود يبين كيف تحول هذا النزاع الى سباق تسلح اقليمي . وخلال هذه الفترة خاض البلدان حربين كاملتين ومناوشات حدودية عديدة حالت دون تخفيض الانفاق العسكري في البلدين تخفيضا ذا شأن . فباكستان تنفق بقدر أكبر من حيث حصة الفرد وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (حوالي ٦,٨ في المائة في مقابل ٤ في المائة بالنسبة للهند) ، غير أن الهند تنفق أكثر من ذلك بكثير من حيث القيمة المطلقة ، مما يعكس الاختلاف الكبير في حجم البلدين . ومع ذلك ، فإن سباق التسلح هذا يمكن ، على الأقل ، أن يكبح داخليا . وكدولتين حديثتين نسبيا ، خلقتا في ظل العداوة الناجمة عن تقسيم الهند التي كانت تخضع للاستعمار البريطاني ، لم يكن سهلا على الدولتين أن تتعاونوا وتتوصلا الى حل وسط ، ومن جهة أخرى أصبح اتخاذ موقف عسكري متشدد وغير تعاوني هو الخيار المفضل لبناء الدولتين .

١٣٠ - وتوضع حالة الهند وباكستان قضيتين هامتين ، أولاهما الحاجة الى نظم انذار مبكر حتى تتمكن الأمم المتحدة من ايلاء اهتمام خاص للمناطق "الحساسة" قبل أن تنتشر فعليا سباقات التسلح الاقليمية . وثانيتهما ضرورة تحديد ومناقشة العوامل الداخلية المساهمة التي تصبح تبريرا لسباقات التسلح الاقليمية .

واو - احتمالات المستقبل

١٣١ - قدم روبرت ماكنمارا اقتراحا شاملا وطموحا في شكل نموذج أو تصور لنظام عالمي جديد (ماكنمارا ، ١٩٩١) . ويهدف هذا النظام العالمي الجديد الى تحقيق وفورات كبيرة على المدى الطويل في الميزانيات الدفاعية ، بما يوفر موارد لاعادة هيكلة البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء ؛ على أن تجرى هذه التغييرات دون التقليل من شأن الأمن . ولتحقيق هذا النظام العالمي الجديد هناك حاجة الى عدد من المبادرات في مجال السياسات العامة :

(١) ابرام مزيد من اتفاقات الحد من الأسلحة تتضمن الأسلحة النووية

والبيولوجية والكيميائية والقذائف التسيارية . وعلى مجلس الأمن أن يقوم بانفاذ هذه الاتفاقات باستخدام الجزاءات والقوة العسكرية ، عند الاقتضاء ؛

(ب) يقترح أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان العالم الثالث بتخفيض ميزانية الدفاع بنسبة ٥٠ في المائة ؛

(ج) أن تفرض قيود على تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي ؛

(د) أن تقدر المساعدة التي تقدم الى البلدان النامية بشرط تخفيض الانفاق الدفاعي ؛

(هـ) تقوم الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية بتوفير الأمن الجماعي وأدوار حفظ السلم باستخدام القوات المتعددة الجنسيات ؛

(و) من المسلم به أن هذه التغييرات ستستغرق وقتا طويلا قد يصل الى عقد أو أكثر .

١٣٣ - وفي حين أن هذه الاهداف قد تلقى قبولا على نطاق واسع ، فإن الجدل يتركز حول الوسائل والمشاكل التي ستتم مواجهتها عند اقامة هذا النظام العالمي الجديد . فعلى سبيل المثال ، على المجتمع الدولي أن يتفق على مجموعة من القواعد العامة التي تنظم السلوك والعلاقات بين الدول والتزامات المجتمع الدولي . كما أن بعض الدول ، كالبلدان المصدرة للنفط ، لا تعتمد على المساعدات الأجنبية ، وستعارض دول أخرى هذا الاقتراح بوصفه انتهاكا لسيادتها الوطنية . ولا بد أيضا من التسليم بأن مؤسسات الصناعة العسكرية في البلدان الصناعية ستسعى الى اعاقه اتفاقات الحد من الأسلحة وتجاهلها في حين أن بعض الحكومات في البلدان النامية ستحاول أن "تفعل" قضايا المساعدة من التخفيضات في الانفاق الدفاعي . كذلك قد تكون لهذه المقترحات آثار جانبية غير مقصودة . فعلى سبيل المثال ، فإن مراقبة صادرات الأسلحة قد تؤدي الى قيام صناعات دفاعية محلية أو توسيعها ، ان وجدت (هارتلي ، ١٩٩١) . ومع ذلك فإن هذه التصورات لنظام عالمي جديد تبين التحدي الذي يواجهه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والفرصة الكبيرة المتاحة لهما . ويشير أحد التقديرات الى أن تخفيض ٣ في المائة في السنة من الانفاق العسكري في البلدان الفنية والبلدان الفقيرة طوال التسعينات يمكن أن يوفر ١,٥ تريليون دولار من "مكاسب السلم" من أجل التنمية

البشرية بحلول عام ٢٠٠٠ (تتضمن ١,٢ تريليون دولار في البلدان النامية و ٢٧٩ بليون دولار في البلدان النامية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٢ ، الصفحة ٨) .

تاسعا - التكيف الاقتصادي والتحول

ألف - مقدمة : القضايا الرئيسية

١٢٣ - تعرض التخفيضات الدفاعية ، عادة ، على أنها ستعطي فوائد مباشرة في شكل مكاسب للسلم . وهذا ادعاء غير صحيح ومضل . فنزع السلاح ، كعملية استثمارية ، ينطوي على تكيف أولي وعلى تكاليف انتقالية تنعكس في البطالة وفي عدم الاستفادة بالكامل من الموارد الحقيقية . وفي حالات كثيرة ، يجري تجاهل هذه المشكلات والتكاليف ، أو افتراض أنها غير موجودة ، أو تأكيد أنه سيكون من الممكن حلها بسياسات عامة ملائمة . ونادرا ما تحدد السياسات الملائمة وبالتالي فإنه يصبح مسن المحتم أن يعارض المتضررون المحتملون من التخفيضات ونزع السلاح سياسات تجعلهم في وضع أسوأ . وفي هذا السياق فإن اقتصاديات الرفاه الأولية توفر بعض المبادئ التوجيهية للسياسة بالاشارة إلى أنه لا يمكن تحسين رفاه المجتمع إلا بتعويض المتضررين المحتملين بطريقة ما . وهذا هو جانب المشكلة المتعلق بالسياسة السني يتيح فرما لتقليل تكاليف التكيف إلى أدنى حد ممكن ويجري تناوله في الجزء الثالث (انظر الفصل "حادي عشر") . وقبل تناول خيارات السياسة ، من الضروري تحليل المشكلات المترتبة بالتحويل والانتقال والتكيف بالنسبة لتخفيضات الإنفاق العسكري . ولا مناص من أن يكون هذا المجال مجالا تخور بشأنه خلافات وتمود فيه الخرافات والمواقف والايديولوجيات ويغتنق إلى التحليل والمضمون النقدي والادلة المؤيدة (كيربي وهوبر ، ١٩٩١ ، وبوكيرت وريتشارد ، ١٩٩١) .

١٢٤ - وهذا الفصل يركز على تكاليف الاستثمار التي لا بد من تكبدها للحصول على الفوائد الاقتصادية اللاحقة لنزع السلاح . ويجري تحليل اقتصاديات التغير والتكيف والتحول من حيث تأثيرها على اليد العاملة وعلى الموارد الرأسمالية في السوق وفي الاقتصادات المخططة مركزيا أو الاقتصادات الانتقالية ، وكذلك في البلدان النامية . وكنقطة بداية ، يجري تعريف التحويل وتقديم إطار لتحليل الاثر الاقتصادي لتخفيضات الإنفاق العسكري .

باء - تعريف التحويل

١٢٥ - للتحويل تعريفان على الأقل . أولاً ، هناك التعريف الضيق وهو "تحويل المصانع الدفاعية إلى مؤسسات تصنع ملءاً مدنية ، وبالعكس تحويل المصانع المدنية إلى مؤسسات تصنع ملءاً عسكرية" . وهذا التفسير يتطلب ، من الناحية الفعلية ، عملية لاستبدال المنتجات بحيث تنتج في المصنع نفسه وبقوة العمل نفسها منتجات مدنية بدلا من منتجات عسكرية . واستبدال المنتج هذا ليس ممكناً بالنسبة للقوات المسلحة التي تظل داخل القطاع العسكري . غير أنه مع تغيير الملكية تكون هناك إمكانية لاستبدال المنتج بالنسبة لبعض المرافق الدفاعية التابعة للقوات المسلحة التي يمكن تحويلها لاستخدامات مدنية . وعلى سبيل المثال فإنه يمكن استخدام القواعد الجوية العسكرية كمطارات مدنية .

١٢٦ - وثانياً ، تفسير للتحويل أوسع نطاقاً ويركز على عملية إعادة تخصيص الموارد المحررة من القوات المسلحة ومن الصناعات الدفاعية المنكمشة للقطاعات الآخذة في الاتساع وللمناطق الاقتصادية . وعملية "عامل إعادة التخصيم" هذه تحدث بشكل مستمر في أي اقتصاد ديناميكي ، ونجاحها يعتمد على أداء أسواق اليد العاملة وأسواق رأس المال وعلى الحالة العامة للاقتصاد (مثل الانتكاس أو الازدهار) . وفي هذا الفصل ، جرى الأخذ بالتعريف الأوسع نطاقاً للتحويل . وكما سيتبين فإن الأخذ بالتعريف الضيق من شأنه أن يؤدي إلى استنتاج أن التحويل لن يكون ، في حالات كثيرة ، مجدياً من الناحية التقنية أو من الناحية الاقتصادية .

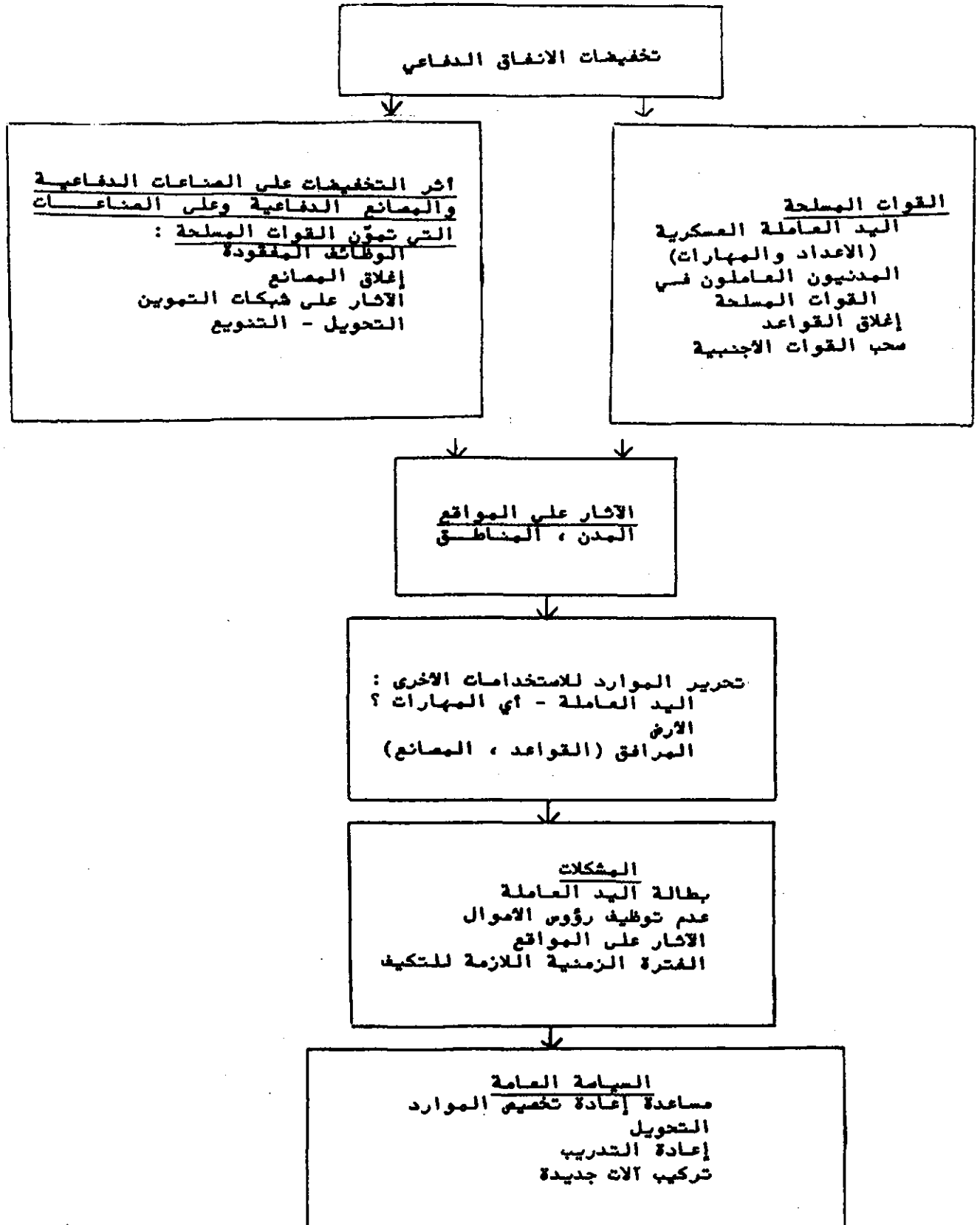
جيم - تكاليف التخفيضات الدفاعية

١٢٧ - عندما تكون التخفيضات الدفاعية جزءاً من سياسة للحد من الأسلحة تكون هناك مجموعتان من التكاليف المتكبدة . فأولاً ، ليس الحد من الأسلحة ، في حد ذاته ، عديم التكلفة إذ أن هناك تكاليف المساومة والتحقق والتفتيش وتدمير الأسلحة (انظر الفصل "سابعاً") . ومن الممكن أن تتراوح هذه التكاليف بين تكاليف قليلة نسبياً وتكاليف كبيرة . ومبادرات الحد من الأسلحة من طرف واحد مستغاضة بعض هذه التكاليف ولو أنه قد يتعين تكبد التكاليف المتعلقة بتدمير الأسلحة . وثانياً ، وهو الأهم ، فإن نزاع السلاح ينطوي على تكاليف للتكيف نتيجة لتحرير الموارد من القوات المسلحة ومن الصناعات الدفاعية (انظر الفصل "ثانياً" ، الشكل الثاني) . وهناك ، على سبيل المثال ، تكاليف تعبئة اليد العاملة العسكرية والموارد المحررة من الصناعات

الدفاعية وإعادة وزعها (إن كان) . وسوف تكون هناك أشار على تخصيص الموارد في شكل قوة العمل ورأس المال والمواد الخام والخدمات والطاقة والإدارة على مستويات الاقتصاد والصناعة والشركات ، وستختلف تلك الاشار فيما بين المناطق وبين الاجل القصير والاجل الطويل .

١٣٨ - ويعرض في الشكل الخامس إطار مبسط لتحديد تكاليف نزع السلاح (تناقش في الجزء الثالث ، الفصل "عاشر" ، الفوائد الطويلة الاجل) . وذلك الشكل يبين ما للتخفيضات الدفاعية من آثار اقتصادية على القوات المسلحة ، وعلى الصناعات الدفاعية والصناعات التي تمون القطاع الدفاعي ، كما تنعكس في تحرير اليد العاملة وإغلاق القواعد الدفاعية والمصانع الدفاعية ، وفي التخفيضات التي تجرى في الصناعات التي تمون تلك القواعد والمصانع . وهذه الاشار سيكون لها بُعد محلي أو بُعد اقليمي . وعلى هذا فإن الاشار بالنسبة للاقتصادات الوطنية هي اشار مباشرة وآشار غير مباشرة . وستكون هناك اشار مباشرة مرتبطة بتحرير الموارد للاستخدامات البديلة ، وكذلك اشار غير مباشرة في أشكال مثل تخفيضات في الناتج وفي تشغيل صناعات التمويل ، والاشر على الناتج الفرعي التقني بين القطاع الدفاعي والقطاع المدني . ومن الممكن أيضا أن تتحول ثقافة الشركات الدفاعية من مفهوم الاعتماد على الحكومات إلى مفهوم المؤسسات التي تستند إلى العمل بروح المبادرات الخاصة وتحمل المخاطر والاستجابة لقوى السوق (هارتلي وهوبر ، ١٩٩١) .

الشكل الخامس - تكاليف نزع السلاح



١٣٩ - وعندئذ ستثور أسئلة حول الكيفية والسرعة التي يمكن بهما لاقتصادات السوق والاقتصادات المخططة مركزيا أو الانتقالية أن تتكيف مع التخفيضات في الإنفاق الدفاعي (الاقتصادات الانتقالية هي اقتصادات تلغي الآليات التخصيصية الإدارية وتنتقل إلى النظم السوقية) . والردود على هذا السؤال تؤثر على ما إذا كانت السياسة العامة سيكون لها دور : وإذا كان الأمر كذلك ، هل ينبغي أن تركز السياسة على مساعدة إعادة تخصيص الموارد من القطاعات الدفاعية المنكمشة إلى أجزاء أخرى في الاقتصاد ، أو أن تساعد المقاولين في مجال الدفاع في التحول إلى الأنشطة المدنية ؟ ومن المرجح أن تكون بعض هذه المشكلات المتعلقة بالتكيف أكبر من ذلك في الاقتصادات السابقة ، الاشتراكية والمخططة مركزيا ، في أوروبا الشرقية وما كان يعرف سابقا بالاتحاد السوفياتي حيث شُهدل جهود لتحويل المصانع الدفاعية بالتوازي مع تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص والانتقال نحو اقتصاد سوقي . غير أن هذه المشكلات المتعلقة بالتكيف ليست جديدة ، كما أنها لا تقتصر على الدفاع . وتاريخ الاقتصاد المدني في التكيف مع التغير هو تاريخ طويل . وعلاوة على هذا فقد سبق أن أجريست تخفيضات كبيرة في الإنفاق العسكري ، مثلما حدث في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية . غير أن هذه الخبرة السابقة قد لا تكون مفيدة بالنسبة للوضع الراهن . فالتخفيضات الدفاعية تجرى الآن في حالة السلم دون وجود طلب زائد على المنتجات المدنية ، وهذا على عكس الحالة بعد الحرب العالمية الثانية . وبالإضافة إلى هذا فإنه منذ عام ١٩٤٥ أصبحت الشركات الدفاعية أكثر تخصصا ، كما أنها تعتمد على تكنولوجيات أقل تواؤما وفائدة بالنسبة للأغراض المدنية بما يقلل من إمكانية استبدال المنتج .

١٤٠ - وأي إطار من النوع المبين في الشكل الخامس يوفر نقطة بداية بالنسبة لتقييم تكاليف تخفيضات الإنفاق الدفاعي وفوائده . وقد جرى في الجزء الثالث تناول دور السياسة العامة في تقليل تكاليف التكيف القصيرة الأجل إلى الحد الأدنى وزيادة الفوائد الطويلة الأجل للاستثمار في نزع السلاح إلى الحد الأقصى . غير أن هذا الفصل يركز على تكاليف التكيف ، كما أن الشكل الخامس يحدد المسائل التي تتطلب معالجة من جانب الاقتصاديين والباحثين وواضعي السياسة لإجراء مناقشة مفيدة ووضع خيارات عامة قائمة على معلومات سليمة . وفي بعض الحالات ، توفر نتائج البحوث إجابات على الأسئلة ، غير أنه في حالات كثيرة يوجد نقص في الأعمال التحليلية والعملية المُرضية التي تهدف إلى إيجاد ردود ملائمة وذلك على الرغم من أن بعض الثغرات في المعرفة تعكس وجود نقص في الخبرة العملية في نزع السلاح (هارتلي وهوبر ، ١٩٩٠) . ومع ذلك

فإن من الممكن تحديد بعض المسائل التي لها صلة بالسياسة العامة وتتعلق بجوانب نزع السلاح المرتبطة بالتكيف :

(أ) ما هي الصناعات والمناطق والمحليات التي تستهدفها بصفة خاصة تخفيضات الإنفاق العسكري الناتجة عن نزع السلاح ؟ ستؤثر التخفيضات على الشركات والصناعات ، وشبكات تموينها ، التي تعتمد على أسواق الدفاع ، كما أنها مستنطوي على إغلاق القواعد العسكرية المتهمة مع ما لذلك من آثار سيئة بالنسبة لقدرة على الإنفاق في المدن والمناطق (بوكيرت وريتشارد ، ١٩٩١) .

(ب) ما هي أنواع ، وأرقام ، اليد العاملة والمهارات التي ستحررها القوات المسلحة وصناعات الدفاع والصناعات الممولة لها ، وما هي الأماكن التي ستجرى فيها تخفيضات في العمالة ؟

(ج) ما مدى صلاحية اليد العاملة والموارد الانتاجية المحررة للتسويق ؟ وعلى سبيل المثال فإن بعض مهارات اليد العاملة بالنسبة للأفراد العسكريين ذات نطاق ضيق للغاية وتقتصر قيمتها على المجال العسكري ، مثل أفراد تشغيل الطوربيدات والقذائف وأطقم تشغيل مدافع الدبابات . والمهارات العامة المكتسبة من الخدمة العسكرية والتي قد تطلبها عادة الصناعة المدنية قد تقل قيمتها نتيجة لتوفر أعداد كبيرة من الأفراد الذين سبق لهم أن أدوا الخدمة العسكرية ، فجأة ، في سوق العمل . وبالمثل فإن بعض مرافق الدفاع ، مثل مصانع الصواريخ وأحواض بناء الغوامات ، قد تكون مخصصة بدرجة كبيرة لأغراض الدفاع ، في حين قد يكون من الممكن تحويل مصانع ومرافق أخرى بسهولة وبتكلفة قليلة إلى الاستخدامات المدنية . ومن أمثلة ذلك المطارات العسكرية التي يمكن تحويلها إلى مطارات مدنية ومصانع الطائرات التي يمكنها أن تنتج طائرات مدنية بدلا من الطائرات القتالية .

١٤١ - ويجري في بقية هذا الفصل بحث هذه المسائل على مرحلتين . فأولا ، يجري اتباع نهج يتعلق بوظيفة الانتاج بحيث ينظر لمشاكل التكيف التي تواجه اليد العاملة ورأس المال باعتبارها مدخلات في وظيفة الانتاج العسكري . وفي هذا النهج ، هناك تمييز بين اليد العاملة العسكرية واليد العاملة المدنية ، وكذلك بين رأس المال العسكري ورأس المال المدني . وثانيا ، يجري بحث خبرة التحويل في الاقتصادات السوقية والانتقالية والنامية .

دال - مشاكل التكيف : اليد العاملة

١ - تكيف القوة العاملة

١٤٢ - يعد الإنفاق الدفاعي مددرا هاما للعمالة بالنسبة للاقتصادات السوقية أو الاقتصادات المخططة مركزيا أو الانتقالية في البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء . وهذا الإنفاق يؤدي إلى استخدام الافراد ذوي المهارات المختلفة في القوات المسلحة ، والموظفين المدنيين في وزارات الدفاع ، والعلماء والتكنولوجيين في المؤسسات الحكومية الدفاعية ومؤسسات البحوث التابعة للقطاع الخاص ، والعمال المهنيين والمهرة وغير المهرة في الصناعات التي تورد المعدات العسكرية وأعمال الانشاءات والسلع والخدمات الأخرى (انظر الفصلين "رابعاً" و "خامساً") . والمجموع الحقيقي للوظائف التي تعتمد على الإنفاق الدفاعي يشمل الأشخاص الموظفين بشكل مباشر وبشكل غير مباشر . ومن أمثلة ذلك الوظائف الموجودة في شبكة الإمداد (مثل موردني الألومنيوم لشركات صناعة الطائرات) والوظائف التي ترتبط بقدرة القوات المسلحة والمنتجين الدفاعيين على الإنفاق ، وهي وظائف تشمل المجتمعات التي يكون فيها مقاولو الدفاع والقواعد العسكرية مصدر العمالة الوحيد أو الرئيسي . وتنوع الآثار المباشرة وغير المباشرة هذا يجعل الحصول على بيانات عن الآثار الإجمالية للإنفاق العسكري على العمالة أمرا بالغ الصعوبة (انظر الفصل "رابعاً") . وفي الواقع ، هناك نقص في المعلومات التفصيلية المتعلقة بشبكات الموردين وبالمواقع الجغرافية للجهات الموردة لمقاولي الدفاع الأساسيين ومدى اعتماد تلك الجهات على المبيعات المتعلقة بالدفاع وأهميتها في أسواق العمل المحلية (هوكيرت وريتشارد ، ١٩٩١ ، وهارتلي وهوبر ، ١٩٩٠ ب) . وبالمثل فإن البيانات المتعلقة بأهمية القواعد العسكرية الوطنية والاجنبية في أسواق العمل المحلية غير متوفرة بصفة عامة (شارب ، ١٩٩٠) .

٢ - اليد العاملة العسكرية

١٤٣ - من أهم آثار نزع السلاح التحول إلى تقليص حجم القوات المسلحة . ونتيجة لذلك ، ستسرح أعداد كبيرة من الافراد العسكريين إلى سوق العمل . وستتوقف فرص عملهم على حجم تخفيضات القوات ، والفترة من الزمن التي ستنفذ خلالها تخفيضات اليد العاملة ، ومدى إمكان تسويق مهاراتهم ، والحالة العامة للاقتصاد الذي سرحوا في ظروفه . فالتخفيضات الضخمة التي تحدث بسرعة في اقتصاد يعاني بالفعل من الكساد وارتفاع معدلات البطالة تسبب أكبر قدر من الاضطراب وتفرض أكبر قدر من تكاليف التكيف .

١٤٤ - واحتمال الاضطراب إلى البحث عن عمل جديد بعد قضاء معظم العمر في مهنة واحدة وربما في شركة واحدة ، يمثل مشاكل تكيف شخصية كبيرة لكثير من العمال . ومشاكل التكيف هذه من المرجح أن تكون على نفس الدرجة بالنسبة للأفراد العسكريين المحترفين العاملين لأجل طويل ، إن لم تكن أكبر . والجنود والضباط المحترفون الذين لهم خبرة جهودها طوال عمر قضوه في القوات المسلحة سيكون ما اكتسبوه هو مجموعة الاتجاهات والقيم التي قد لا يمكن تحويلها بسهولة وسرعة إلى الثقافة والاحتياجات المختلفة للشركات والمنظمات المدنية (فالاحتياجات النظامية تختلف مثلاً) . ومن الناحية الأخرى فبعض الجنود المحترفين يواجهون عادة انهياراً في منتصف حياتهم الوظيفية أو كثيراً ما يعمل المجندون لفترة تقل عن العمر الوظيفي المدني العادي . وبالمثل ، تكون فترة الخدمة بالنسبة إلى قوات المجندين الإلزاميين أقصر كثيراً فتصل إلى سنتين أو ثلاث . وهكذا ، فبالنسبة إلى بعض أفراد القوات المسلحة ، قد يؤدي توقع حدوث تغيير في الحياة الوظيفية إلى جعل التحول أسهل إلى حد ما عما كانت عليه تجربة العمال في الصناعات المدنية التي عانت من انهيار سريع .

١٤٥ - ويتوقف ما يترتب على تخفيض الأيدي العاملة في القوات المسلحة من آثار في العمالة جزئياً على مزيج المهارات التي يمتلكها المسرحون . فبعض الأفراد العسكريين يكتسب مهارات قابلة للتحويل والتحويل إلى الحياة المدنية إلى حد بعيد . وتشمل أمثلة ذلك طياري طائرات النقل ، والمهندسين ، ومشغلي الحواسيب ، وميكانيكي المركبات ، والسائقين ، والموظفين الطبيين . وهناك أفراد عسكريون آخرون لديهم مهارات متخصصة جداً وغير قابلة للتحويل وليس لها قيمة إلا للقوات المسلحة وذلك مثل مشغلي القذائف ، والمظليين ، وأطقم الفواصات النووية . وبالنسبة لهذه الفئات ذات المهارات غير القابلة للتحويل يؤدي نزع السلاح إلى جعل رأسمالهم البشري آيل إلى الزوال . وفي أماكن أخرى ، فإن كثيراً من الجنود ، وبخاصة من دخلوا الخدمة دون مؤهلات رسمية ، يستفيدون في حياتهم المدنية اللاحقة من التدريب الذي تلقوه خلال خدمتهم العسكرية . ويتعلق الكثير من الأدلة التجريبية بشأن خبرة العمل المدني للأفراد العسكريين بجنود الولايات المتحدة ، الذين تكون النتائج في حالتهم مختلفة إلى حد ما (هارتلي وهوبر ١٩٩٠)^(٢) ، وتشير بعض الأدلة إلى أن هناك فرقاً طفيفاً بين المنافع التي يحصل عليها من الخدمة العسكرية وتلك التي يُحصل عليها من التدريب المدني . وتشير دراسات أخرى إلى أن منافع التدريب العسكري أكبر بالنسبة للفئات المحرومة والأقليات (براوننغ وآخرون ، ١٩٧٣) . وأهمية الخدمة والتدريب العسكريين بالنسبة للعمل والدخل في المستقبل تتأثر أيضاً بحالة سوق العمل في وقت العودة إلى قوة العمل المدنية . فعلى سبيل المثال كان تقدم المحاربين القدماء

الذين اشتركوا في حرب فييت نام عند عودتهم إلى قوة العمل بالمقارنة بمنافسيهم من غير المحاربين أقل من تقدم الذين شاركوا الخدمة العسكرية في أعقاب الحرب الكويتية . وهذا الفرق يتجلى فيه التغيرات السريعة التي حدثت في قوة العمل المدنية ، وضياح الاقدمات ، وحالة الكساد في سوق العمل (بيرغر ١٩٨٣) .

٣ - العمالة المدنية

١٤٦ - سيؤدي نزع السلاح إلى خفض الطلب على العمل في صناعات الدفاع وصناعات اللوازم المتعلقة بها . ونتيجة لذلك ستسعى 'الأيدي العاملة' المسرحة من القوات المسلحة إلى العودة إلى العمل في نفس الوقت الذي يجري فيه تسريح العمال من صناعات الدفاع إلى سوق العمل .

١٤٧ - والانفاق العسكري ، مثله في ذلك مثل غيره من أشكال الانفاق ، يولد ويدعم العمالة . ومع ذلك ، تشور أسئلة عما إذا كانت آثاره على العمالة هي آثار مختلفة ومميزة . وتشير دراسات العلاقة بين الانفاق العسكري والبطالة إلى أنه على الصعيد الإجمالي لا يحتاج الأمر إلى إعطاء النفقات الدفاعية اعتبار خاص . وعلى هذا الأساس ، فمن غير المرجح أن التخفيضات في نصيب الإنفاق الدفاعي من الناتج القومي ستكون مرتبطة بزيادة متوسطة مستويات البطالة بالمقارنة بالتخفيضات في الأشكال الأخرى من الانفاق (بن وسميث ١٩٩٠) . ومع ذلك فستكون هناك آثار محلية على المدن والمجتمعات المحلية التي تعتمد بدرجة كبيرة على النفقات العسكرية الناتجة إما من شركات الدفاع أو القواعد العسكرية (ريتشارد ، ١٩٩٠) .

١٤٨ - وقد قدرت دراسة أجراها مكتب الميزانية التابع لكونغرس الولايات المتحدة الأثار الاقتصادية لخطط الحكومة لسنة ١٩٩١ المتعلقة بإحداث خفض حقيقي في الانفاق الدفاعي يبلغ ٣٠ في المائة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧ . وتشير التقديرات إلى أنه نتيجة لكل من فقد الوظائف في قطاع الدفاع وزيادتها في الاقتصاد المدني (عن طريق خفض العجز) ، سيبلغ صافي عدد الوظائف المفقودة نحو ٣٠٠ ٠٠٠ قبل عام ١٩٩٥ . وفي حدود هذا التغير الصافي ، هناك فقد مقدر لما يبلغ نحو ١,١ من ملايين الوظائف المتعلقة بالدفاع قبل عام ١٩٩٥ ، تشمل ٤٠٠ ٠٠٠ وظيفة مباشرة في الدفاع و ٢٠٠ ٠٠٠ وظيفة أخرى غير مباشرة في صناعات اللوازم . وتشمل الصناعات الدفاعية التي من المرجح أن تعاني من فقد كبير في الوظائف الدبابات ، والقذائف ، وبناء السفن ، والطائرات ، والذخائر . وعلى الصعيد الإقليمي ، قدرت الدراسة أنه حتى في أكثر الولايات اعتمادا

على الدفاع ، ستكون الاثار السيئة القصيرة الاجل لتخفيضات الدفاع لعام ١٩٩١ متواضعة نسبيا ، بالرغم من أن قلة من المجتمعات المحلية ستعاني آثارا سيئة خطيرة في الاجل القصير (مثل إغلاق قاعدة فورت أورد ، مونتيري ، ومصنع باك للمنتجات الحديدية ، مين : مكتب الميزانية التابع لكونغرس الولايات المتحدة ١٩٩٢) .

١٤٩ - وبالنسبة للمملكة المتحدة ، اضطلع بعمليات محاكاة بشأن الاثار المترتبة في العمالة على خفض ميزانية الدفاع بنسبة ٥٠ في المائة قبل عام ٢٠٠٠ ، الامر الذي يستلزم تخفيضات معدلها المتوسط السنوي يبلغ ٨ إلى ٩ في المائة بحيث تؤدي في النهاية إلى ميزانية دفاع تعادل ٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وبموجب هذا النموذج . ودون أي اتفاق تعويضي ، ستكون النتيجة هي انخفاض في الناتج القومي وارتفاع في البطالة بما يزيد عن ٤٦٠ ٠٠٠ . ولكن إذا استخدمت النفقات المقطوعة من الدفاع في أنواع أخرى من الانفاق الحكومي من قبيل التعليم أو الصحة ، ستكون الاثار الصافية هي زيادة الناتج وانخفاض البطالة بما يزيد عن ٥٠٠ ٠٠٠ (صون وسميث ، ١٩٩٠) (ب) . ومع ذلك ، فالتغيرات الاجمالية التي يقترحها هذا النموذج تخفي مشاكل رئيسية بالنسبة إلى بعض الصناعات ، والمناطق والمدن التي تعتمد بدرجة كبيرة على النفقات الدفاعية . ومن الواضح أن بعض الاثار المترتبة في العمالة ستعتمد مبدئيا على كيفية استجابة الشركات لنزع السلاح .

هاء - مشاكل التكيف : رأس المال

١٥٠ - سيكون لنزع السلاح آثار رئيسية على رأس المال المستخدم في بحوث الدفاع والمصانع القائمة بالصناعة والقواعد الدفاعية . وعلى شركات الدفاع أن تقرر ما إذا كانت متبقية في سوق الدفاع أو متباعدة عن منتجات جديدة لمصانعها القائمة ، أو ستعيد بناء مصانعها وتجهيزها ، أو ستقوم ببيعها . وفي الاقتصادات السوقية ، سيتوقف الكثير على ما إذا كان رأس المال (المصانع والمعدات) متخصص وغير قابل للتحويل إلى استخدامات مدنية أخرى : إذ أن تحويل مصنع دفاعي متخصص بدرجة عالية إلى استعمال مدني آخر قد يكون مكلف بدرجة تجعله عديم الجدوى . ومع ذلك ، يمكن للشركات في الاقتصادات السوقية وغيرها من الاقتصادات أن تختار مجموعة مختلفة من الاستجابات للمحافظة على قيمة رأس مالها .

١ - استجابة الشركات

١٥١ - أدت معاهدة ١٩٩٠ للقوات التقليدية في أوروبا وما تلاها من مبادرات متخذة من جانب واحد إلى تخفيضات في الإنفاق العسكري وتغييرات في توازن القوات المسلحة مما سيكون له آثار كبيرة بالنسبة لحجم صناعات الدفاع وتركيبها وتكوينها وأدائها . وسيؤدي تقليل حجم الجيوش والقوات البحرية والقوات الجوية إلى خفض الطلب على المعدات البرية والبحرية والجوية مما سيكون له آثار رئيسية على صناعات اللوازم . ومع ذلك ، ففي الوقت الذي سينخفض فيه حجم الأنشطة التجارية المتمثلة بالدفاع فسي منظمة دول حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو السابق . فمن المرجح أنه ستوجد أسواق نمو جديدة ناشئة من التحول نحو القوات الدفاعية بدلا من القوات الهجومية (مثل زيادة التأكيد على المراقبة والانذار المبكر والقذائف الدفاعية) . وستخلق نفس عملية الحد من الأسلحة أسواقا جديدة مرتبطة بالتفتيش والتحقق والتخلص من المعدات العسكرية الفائضة من قنبيل الأسلحة النووية .

١٥٢ - وسيستجيب مقاولو الدفاع للتخفيضات بطرق مختلفة . فسيبحثون عن أنشطة تجارية عسكرية أو مدنية جديدة أو سيتواءمون مع انخفاض الناتج وينتظرون وصول طلبات شراء دفاعية جديدة في المستقبل . ومن المرجح أن تصبح أسواق التصدير أكثر اتساما بالمنافسة عندما تستجيب الشركات الأوروبية وشركات الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مابقا للتخفيضات الدفاعية واحتمالات زيادة القدرة عن الحاجة بالبحث عن أسواق أجنبية ربما بدعم من الدولة . ومع ذلك فبعد حرب الخليج ، قد تكون هناك جهود دولية لتنظيم تجارة الأسلحة ، ولا سيما شحنات الأسلحة المرملة إلى الشرق الأوسط (انظر الفصلين "مادسا وسابعا") .

١٥٣ - وستؤدي التخفيضات المحتملة في الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والأجنبية إلى إغلاق المصانع ، وفقد الوظائف والخروج من صناعات الدفاع فضلا عن الاندماجات الوطنية والدولية . وهذه التغيرات ستكشف الاتجاه نحو تقليل عدد مقاولي الدفاع الدوليين الكبار الذين يوظفون مجموعة مختلفة من الأنشطة المدنية والعسكرية .

١٥٤ - ولدى نظر الشركات في استجابتها لتخفيضات الدفاع سيكون دافعها هما البقاء والحصول على الربح . وفي الأجل القصير ، سيكون تكيفها مقيدا بشبوت العوامل والالتزامات التعاقدية . ويتعين عليها أن تعمل باستخدام ما يوجد فعلا من مصانع وعمال ومواقع ، عن طريق الأسواق والنظم التوزيعية القائمة . إن إغلاق مصنع ما وإعلان

أعداد كبيرة من العمال زائدين عن الحاجة هو أمر يتطلب وقتا . وبالمثل ، تحتاج إلى وقت أيضا إعادة التفكير في استراتيجية شركة ما وتحديد أسواق مربحة جديدة يمكن أن تستخدم فيها المزايا التنافسية للشركة . وفي المدى الطويل ، يمكن تغيير كل شيء ، بما في ذلك حجم المنتج كما يمكن تنفيذ أنجع التعديلات . وهكذا فإن العمال ولا سيما العمال الذين يمكن تغييرهم ويعملون دون عقود طويلة الأجل ، هم الذين يتحملون على الأرجح التكاليف الفورية للتكيف ، على سبيل المثال عن طريق خفض ساعات العمل وفقـد الوظائف بعد ذلك . وسيستغرق إغلاق المصانع مدة أطول لتنظيمه حيث ستحتاج الشركات إلى وقت لإعادة تنظيم التوزيع الجغرافي لعملياتها التجارية ، حيث تختار لإعادة التنظيم أو للبيع المواقع التي يمكن تسويقها لاستخدامات أخرى . ومن الاستجابات القصيرة الأجل الأخرى السعي إلى تحقيق مبيعات إضافية في الأسواق القائمة للشركة ، وسحب العمل من المقاولين من الباطن والحصول على عمليات تجارية عن طريق العقود من الباطن . وفي الأجل الطويل ، في فترة ثلاث إلى خمس سنوات تقريبا ، يمكن لشركة ما أن تستثمر في التكاليف اللازمة للدخول بشكل تام في أسواق عسكرية أو مدنية جديدة كما يمكنها أن تقرر ما إذا كانت ستدخل هذه الأسواق عن طريق التوسع الداخلي أو عن طريق الاندماج أو الاستيلاء .

١٥٥ - وفي الوقت نفسه يسعى المقاولون وغيرهم من الفئات التي يحتمل أن تخسر مسن نزع السلاح إلى الضغط على الحكومات لمعارضة التخفيضات الدفاعية وتعديل سياساتها . ويسعون إلى تأخير أو تنقيح تغييرات السياسة ، وسيطالبون بدعم حكومي أو بأعمال مدنية تعويضية من قبيل معونات البديل بالنسبة للطائرات المدنية أو الإعانات بالنسبة إلى بناء السفن التجارية ، وسيصرّون على أن تقدم الحكومة تعويضا سخيا للخاسرين . وهنا يجب التسليم بأن بعض التدابير العامة المتعلقة بالسياسة قد تمتع بالفعل إعادة تخصيص الموارد على نحو فعال ومرغوب اجتماعيا ، وقد تستخدم لمواصلة الدعم الباهظ التكاليف لمجموعات المنتجين ذوي المصالح المعترف بهم وغير الكفاء (انظر الفصل "حادي عشر") .

٢ - رأس المال العسكري : تحويل المرافق الدفاعية

١٥٦ - ستؤدي التخفيضات في حجم القوات المسلحة إلى إغلاق القواعد . فالقوات المسلحة لن تحتاج إلى نفس العدد من القواعد الجوية ، والحاميات التابعة للجيش ، والمؤسسات التدريبية ، وأحواض بناء السفن وإصلاحها التابعة للبحرية والمرافق الداعمة لها . وبالفعل في أعقاب معاهدة ١٩٩٠ للقوات التقليدية في أوروبا

والمبادرات المتخذة من جانب واحد ، حدثت تخفيضات في مستويات القوات في جميع أنحاء أوروبا أدت إلى إغلاق عدد من المرافق الدفاعية بسبب سحب قوات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق المرابطة وراء البحار . وبعض هذه القواعد هو غالبا مكونات رئيسية للاقتصاد المحلي ، وتقع في مناطق لا توجد بها سوى قليل من فرص العمالة البديلة : وعلى ذلك فإن إغلاقها يمكن أن يكون له أثر خطير على العمالة المدنية وعلى حجم القدرة على الانفاق في الاقتصاد المحلي . ومع ذلك فإن إغلاق القواعد ليس شيئا فريدا تختص به التسعينات أو القطاع العسكري (الولايات المتحدة ، مكتب الميزانية التابع للكونغرس ، ١٩٩٣) .

١٥٧ - وقد حدث إغلاق للقواعد على نطاق واسع في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية . ومنذ ذلك الحين وجد الكثير من هذه القواعد الزائدة استخدامات أخرى (أي أن رأس المال قابل للتحويل) . فبعض القواعد الجوية السابقة أصبحت مطارات ؛ وبعض المواقع حولت إلى منشآت تجارية أو مجون أو مرافق تخزين (للمنتجات الزراعية مثلا) ؛ وبعضها أعيد إعداده لإنشاء المساكن ومراكز التسوق ، بينما أعيدت قواعد أخرى إلى الاستخدام الزراعي . وفي الاقتصادات السوقية سيكون للمرافق الدفاعية الزائدة ثمن موقفي يعكس قيمة استخدامها البديل ، بما في ذلك تكاليف تصفية موقع المرافق الدفاعية المتخصصة بدرجة كبيرة والتي ليس لها قيمة استخدام بديل . ولكن هناك مشاكل تكيف مماثلة تحدث في الاقتصاد المدني . وليس أمرا غير معروف بالنسبة للمجتمعات المحلية أن تخطر إلى التكيف مع إغلاق صاحب عمل رئيسي في البلدة من قبيل منجم محلي ، أو مصنع سلب ، أو ترسانة بناء سفن . وسيتوقف النجاح أو الفشل في التكيف مع التغيير على الحالة الإجمالية للاقتصاد ، ومدى إمكانية وسرعة التكيف الاقتصادي المحلي مع التغيير ، ومساهمة السياسة العامة (انظر الجزء ٣) . ومع ذلك ، فمشاكل التكيف بالنسبة لكل من العمل ورأس المال من المحتمل أن تختلف بين النظم الاقتصادية المختلفة .

واو - التكيف في مختلف الاقتصادات

١ - التحويل في الاقتصادات السوقية الصناعية

١٥٨ - تشير الخبرة السابقة في الاقتصادات السوقية الصناعية في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا إلى أن عددا ضئيلا من مؤسسات الصناعات الدفاعية يجري تحويلها على نحو يجعلها تقوم أساسا بتصنيع نفس الانتاج للسوق المدنية . ويمكن أن تستثنى من ذلك

المنتجات العسكرية والمدنية الخاصة بالفضاء الجوي ، بما في ذلك الطائرات ، والمحركات ، والطائرات الهليكوبتر ، والتوابيع الاصطناعية الفضائية ، والتحول من بناء السفن الحربية إلى بناء السفن التجارية . وتعد إمكانات التحول لدى الموردين ومصنعي العناصر على هذا النحو أكبر منها بالنسبة للمتعهدين الرئيسيين . وعلى صعيد المثال ، فإن موردي زناجير الدبابات يمكنهم بسرعة تكييف مصانعهم وقواهم العاملة لانتاج زناجير للمعدات الخاصة بتسوية الأرض . وم تحاول بعض الشركات استغلال التكنولوجيا والموارد والمهارات التي تم تطويرها للانتاج الدفاعي في مجالات مدنية جديدة . ومتواجه هذه الجهود أربع صعوبات رئيسية هي :

(أ) أن الكثير من شركات الانتاج الدفاعي هي شركات متخصصة ، وليس من عاداتها العمل في الاسواق المدنية التنافسية . وتعد مرافق انتاجها والقوة العاملة الخاصة بها وبيئتها موجهة نحو الدفاع بصورة عالية . وهناك اختلاف بين السوق الدفاعية والسوق المدنية في عملية الحصول على الطلبات وتنفيذها ، واجراءات التعاقد ، ومستويات الانتاج ، وجميع جوانب الدخول في عمل تجاري . وأصبحت بعض شركات المنتجات الدفاعية متخصصة في مجال الدفاع بسبب المنافع الناجمة عن التخصص : فهي متمرسه في الاعمال الدفاعية ، التي تنطوي على عناصر مختلفة عن تلك التي تنطوي عليها الاعمال المدنية (ميلمان ، ١٩٧٠) ؛

(ب) الحاجة إلى تحديد الاسواق المدنية والمنتجات التي يمكن صنعها باستخدام الموارد المتاحة للمتعهدين المتخصصين في المنتجات الدفاعية ؛

(ج) الحاجة إلى تحديد الاسواق المدنية المربحة . والسؤال الذي يثار في هذا الصدد هو أنه ، إذا كان هناك احتمال لوجود أسواق مدنية مربحة يمكن استغلالها ، لماذا لم تتحول الشركات الموجودة بالفعل إلى هذه الاسواق ؛

(د) صعوبة التحويل في فترة تتسم بالانتكاس الاقتصادي . وحتى حيثما يمكن للشركات أن تحول مصانعها وقواها العاملة بسرعة وسهولة من الانتاج الدفاعي إلى الانتاج المدني ، فقد يحول الانتكاس الاقتصادي في القطاع المدني من الاقتصاد دون قيامها بذلك .

١٥٩ - ويمكن استخدام إطار بسيط لتقييم احتمالات تحويل القدرة الصناعية من الاعمال العسكرية إلى الاعمال المدنية . وهناك سمتان هامتان في هذا الإطار . الاولى هي

اعتماد الشركة على المبيعات الدفاعية مع الاعتماد على عميل وحيد ، وبمقدور غير تنافسية ولا تقوم على أساس التكلفة ، ويكون البحث والتطوير المتعلقان بها ممولين من الدولة ، وتتمتع بسوق محمية ، وأرباح مضمونة ، وبيئة غير استقلالية على عكس بيئة المؤسسات التجارية (ميلمان ، ١٩٧٠) . أما السمة الثانية فهي اعتماد الشركة على التكنولوجيا الموجهة لأغراض الدفاع والمخصصة لها . وهناك بعض التكنولوجيات الدفاعية ذات التطبيقات المدنية الواسعة النطاق مثل أجهزة الرادار ، والطائرات ، والإلكترونيات الطيران ، وربما تكون هناك بعض التكنولوجيات الدفاعية الأخرى التي تقوم ، إن وجدت ، بتوجيه الاستخدامات المدنية ، مثل معدات الاستطلاع المتطورة والمدركات والأسلحة النووية (أنظر الفصل الخامس) . ويورد الشكل السادس إطاراً تحليلياً يوفر نقطة بداية لتقييم احتمالات التحول (دوسوج ، ١٩٨٧) . والشركات المشار إليها في المنطقة ألف هي الشركات التي يكون التحول فيها أكثر سهولة وأكثر احتمالاً . وفي المقابل ، فإن الشركات الموجودة في المنطقة دال تواجه أكبر المعوقات المتعلقة بالتحويل : ذلك أن المبيعات الدفاعية تسيطر على أعمالها التجارية ، كما أنها تعتمد على التكنولوجيا الموجهة لأغراض الدفاع والمخصصة بدرجة عالية للقطاع الدفاعي (لإطلاع على تفاصيل عن الشركات التي تعتمد على المبيعات الدفاعية ، أنظر الفصل السادس) .

الشكل السادس - إطار للتحويل

الاعتماد على المبيعات الدفاعية			الاعتماد على التكنولوجيا الموجهة للأغراض الدفاعية والمخصصة لها
عـال	منخفض	منخفض	
<u>باء</u>	<u>ألف</u> سهل نسبيا		
<u>دال</u> متعذر للغاية	<u>جيم</u>	عـال	

١٦٠ - وبالنسبة للشركات الدفاعية المتخصصة التي تعتمد اعتمادا كليا على الأعمال التجارية الدفاعية ، يكون التحويل المباشر صعبا من ناحية التقنية ، ومكلفا وربما غير ذي جدوى . وبالنسبة لهذه المؤسسات ، تكون المصانع والمعدات والمديرين والقوى العاملة على درجة عالية من التخصص في الأغراض الدفاعية دونما قابلية للتحويل - على الأقل بتكلفة معقولة . وفي ظل هذه الظروف ، ربما يكون من الأكفأ إغلاق المنشأة الدفاعية المتخصصة ، والقيام ، في حالة وجود مشترين راغبين ، بإعادة تطوير الموقع لأغراض أخرى ، مثل الإسكان ، والمقارنات الصناعية أو المراكز التجارية .

١٦١ - وفي أحيان كثيرة يقول دعاة التحويل المباشر من المنشآت الدفاعية المتخصصة بأن هناك الكثير من الفرص السوقية المدنية المتاحة لهذه الشركات . لكنهم نادرا ما يتعرضون للمشاكل التالية :

(أ) تكاليف تحويل المنشآت الدفاعية وإعادة تدريب القوى العاملة ؛

(ب) تكاليف دخول الأسواق المدنية ؛

(ج) مسألة ما إذا كان يتوقع للأسواق المدنية أن تكون مربحة .

١٦٢ - وإذا كان دعاة التحويل هؤلاء على حق وهناك فرص كثيرة لم تستغلها بعد الشركات المدنية المتخصصة القائمة ، فإن هناك الاختبار النهائي المتعلق بالسوق الانتاجية ، وهو أن الشركات الدفاعية إما أن يتم الاستيلاء عليها أو أن تُسوّق مصانعها الدفاعية لأغراض أخرى . وبمعنى آخر ، فإنه حينما تُعرض المنشآت الدفاعية للبيع ، تقوم بشرائها الشركات التي تعتقد أن بمقدورها الاستفادة بصورة مربحة من أصولها . بيد أن ما يحدث في المعتاد هو إعادة تطوير المنشأة الدفاعية الأصلية وموقعها من أجل استخدامات بديلة أكثر ملاءمة . وفي الوقت ذاته ، فإن اليد العاملة التي سيتم توفيرها ستظل ، مع ذلك ، عاطلة عن العمل وربما تتطلب إعادة تدريب ، وربما يُعاد استخدامها لقطاعات أخرى من الاقتصاد (ويتوقف ذلك على حسن عمل أسواق اليد العاملة المحلية : انظر الدراسات المتعلقة بلندن وميتشغن وميونيخ وروما في كتاب بوكيرت وريتشارد ، ١٩٩١) .

١٦٣ - وعلى العكس من الافتراضات التي يسوقها دعاة التحويل ، فإن التكيف مع التغيير يستلزم وقتا : فهو لا يحدث على الفور ولا يتم دون تكلفة . ويتوقف الكثير من الأمور في هذا الصدد على الفرص المتاحة في السوق المدنية ، على أنه قد تلزم ،

عادة ، فترة تكيف تصل الى خمس سنوات . كما أنه لا ينبغي للمناقشة المتعلقة بالتحويل أن تكون خاضعة لسيطرة كبار المتعهدين الرئيسيين في مجال الدفاع . وبالنسبة للموردين والمتعهدين من الباطن لا يكاد التحويل المباشر يمثل أي مشكلة . فبالنسبة لهذه الشركات ، قد لا يُشكل الدفاع إلا جزءاً من مجموع أعمالها التجارية ، ويمكن استخدام الموارد المخصصة له بمرونة ومتبادلة بين الاعمال العسكرية والمدنية . ومن الأمثلة على ذلك المسابك والمصوبات التي يمكن أن تنتج منتجات في مجال الاعمال التجارية الدفاعية أو المدنية ، وعلب ثروس السرعة الخاصة بالدبابات التي يمكن استخدامها للجرارات والمركبات الثقيلة .

١٦٤ - وهناك إمكانيات للتحويل المباشر بين المتعهدين الرئيسيين ، وذلك عن طريق استخدام الموارد الدفاعية للمنشآت في انتاج سلع مدنية . والفضاء الجوي مثال طيب على ذلك ، حيث يمكن تحويل المصانع الخاصة بالمنشأة وقوتها العاملة التي يمكن استخدامها في تصنيع الطائرات العسكرية والمدنية ، والطائرات الهيلوكوبتر ، ومحركات الطيران . وكانت الأمثلة الأخرى على التحويل أقل نجاحاً . وعلى سبيل المثال ، فإن الجهود التي بذلتها شركة 'فيكرز' (المملكة المتحدة) ، من أجل التحويل من انتاج الدبابات إلى انتاج الجرارات من عام ١٩٤٥ فشلت مالياً لأن شركة 'فيكرز' ، ببساطة ، عجزت عن منافسة شركات الجرارات المتخصصة القائمة (هارتلي وهوبر ، ١٩٩٠) . وهناك أسباب وجيهة وراء هذا الفشل . فشركة فيكرز هي شركة دفاعية متخصصة لا تقوى على المنافسة والبقاء إلا في سوقها المتخصصة . وبالمثل ، فإن مصانع الجرارات كُتبت لها البقاء عن طريق ما حققت من امتياز تنافسي في مجال تخصصها . ولو كانت هناك فرص مربحة في أسواق الجرارات المدنية ، فإن هناك كل الأسباب لتوقع أن تقوم شركات صناعة الجرارات بتحديد هذه الفرص واستغلالها . ويتعين على الشركات الدفاعية التي تسعى إلى التحويل المباشر أن تحدد الأسواق المدنية المربحة المناسبة لمواردها . مع أنه في كثير من الحالات تكون الموارد والمهارات المتعلقة بالشركات الدفاعية على درجة عالية من التخصص وغير قابلة للتحويل : ومن ثم الحاجة إلى إعادة التدريب بشكل ملائم وإمكانية إعادة تزويد البرامج بالأدوات اللازمة من حيث اليد العاملة ورأس المال .

١٦٥ - وهناك مشكلة تكيف بيئية ذات صلة بالموضوع بالنسبة للشركات الدفاعية المتخصصة ، لا سيما الشركات التي تعتمد اعتماداً كلياً على الاعمال الدفاعية . فهناك صعوبات تنشأ عن تغيير بيئة المؤسسة من كونها تتطلب مقتضيات دفاعية إلى مقتضيات مختلفة تتعلق بالأسواق المدنية . وعلى سبيل المثال ، فإن المنتجات الدفاعية تكون في أحيان كثيرة ذات جودة عالية ، ومن العسير بيع هذه المنتجات في الأسواق المدنية

حيث تختلف مستويات النوعية . وفي المنشآت الدفاعية المتخصصة ، تسيطر الحكومة على طابع الشركة وتتولى تحديده ، ويميل هذا الطابع إلى الاعتماد على الحكومة لا على الطابع المؤسسي الذي يستجيب لاحتياجات السوق المتغيرة . وليس خافيا أن متعهدي المنتجات الدفاعية في الأسواق غير التنافسية يتعرضون للانتقاد بسبب ارتفاع التكاليف ، وتماعدها ، وعمليات التأخير ، والاداء غير المرضي للمعدات ، والهدر ، والارباح المفرطة (هارتلي ، ١٩٩١) .

٢ - التحويل في الاقتصادات الانتقالية : حالة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا

١٦٦ - من حيث المبدأ ، ينطوي التحويل في الاقتصادات المخططة مركزيا على نفس القضايا المتعلقة بإعادة تخصيص الموارد من الأنشطة الدفاعية الى الأنشطة المدنية . بيد أن آليات التخصيص تتباين ، حيث تعتمد في الاقتصادات السوقية على الملكية الخاصة ومؤشرات الاسعار في الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات ، وبالنسبة لمدخلات عوامل الانتاج المتعلقة بالأراضي واليد العاملة ورأس المال والمؤسسات . أما في الاقتصادات المخططة مركزيا ، فإن وكالة التخطيط المركزية التابعة للدولة هي التي تتخذ قرارات تخصيص الموارد التي تنطوي على تحديد ما ينبغي انتاجه وكيفية إنتاجه . ومع ذلك فإن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا يمر الآن بمرحلة انتقال ، ويتحرك من اقتصاد مخطط مركزيا الى اقتصاد سوقي مما يوجد مشاكل أكبر بالنسبة للتحويل والتكيف للتخفيضات الدفاعية (بوكيرت وريتشارد ، ١٩٩١) .

١٦٧ - وبغية إظهار الوقائع السياسية والعسكرية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا ، من المهم تحليل التحويل بوصفه عملية ذات مرحلتين . أما المرحلة الأولى فهي من عام ١٩٨٩ الى انقلاب ٢٣/٨/١٩٩١ . وتمتد الفترة الثانية من أواخر عام ١٩٩١ وتشمل إنشاء كمنولك الدول المستقلة من الجمهوريات السوفياتية سابقا . وهناك اختلاف كبير بين هاتين المرحلتين من مراحل التحويل سواء في حجم الموارد من المخصصات أو في طرق تخصيصها .

١٦٨ - وقد بدأت مرحلة التحويل الأولى باتخاذ تدابير نزع السلاح الاحادية التي أعلنت في عام ١٩٨٨ واشتملت على اجراء تخفيضات في أفراد القوات المسلحة ، وتخفيضات في الانفاق على البحث والتطوير الدفاعيين ، وشراء المعدات وفي اجمالي ميزانية الدفاع . وكان نطاق إمكانات مهمة التحويل ضئلا مع وجود ما يقدر بأشني عشر مليونا

من الأشخاص الذين يعملون في الصناعات الدفاعية والصناعات المتصلة بها ، أي ما يعادل نحو ثلث مجموع العمالة في الصناعات التحويلية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وأعلن دخول نحو ٧٠٠ مؤسسة في عملية التحويل ، حيث قامت نسبة ٥٠ في المائة منها بخفض انتاجها الدفاعي بأكثر من نسبة ٢٠ في المائة ، وأعلن أن نصيب الناتج المدني في مجموع ناتج الصناعات الدفاعية سيزداد من نسبة ٤٣ في المائة في عام ١٩٨٨ الى ٦٥ في المائة في عام ١٩٩٥ . وفي واقع الامر ، فقد أصبح التحويل شعارا سياسيا وقامت على تصميم مشاريعه ، بصورة رئيسية ، التكتلات العسكرية - الصناعية لحماية مصالحها الخاصة ، دون أن تمس وحدات الانتاج الدفاعي الكبرى . وقدم هذا التحويل بصورة زائفة لجمهور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا كوسيلة سريعة وفعالة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة في ذلك البلد .

١٦٩ - وكان الهدفان اللذان أعلنهما في عام ١٩٩٠ البرنامج الحكومي لتحويل الصناعات الدفاعية هما أولا ، زيادة انتاج السلع الاستهلاكية والمعدات اللازمة لانتاج الاغذية والملابس والاسكان والخدمات الصحية (أي الاهداف المحددة لتحقيق مكاسب السلم في نهاية المطاف في شكل أجهزة تلفزيون وغسالات وبرادات وتوفير الرعاية المحيية والاسكان وما الى ذلك) ، وثانيهما ، تعزيز التقدم التقني في القطاعات الرئيسية ، لا سيما الالكترونيات ، وتكنولوجيا الحواسيب ، والاتصالات ، والطيران المدني ، وبناء السفن المدنية ، والفضاء . واستند البرنامج في جميع مسوداته وفي صورته النهائية الى التخطيط المركزي والادارة المركزية اللذين يصدران التكاليفات الى المؤسسات لانتاج منتجات جديدة تماما . وأصبح يعرف بإسم البرنامج الاسوقي نظرا لاعتماده على نظام الادارة والتسلسل القيادي التقليدي ، مع وجود الرقابة البيروقراطية وحالة من اللامبالاة بالنسبة لتكاليف الانتاج ، واتباع نهج مركزي في تنظيم و انتاج وتوزيع الطلبات الحكومية ، واصدار تكاليفات من القيادة بتغيير خطوط الانتاج (بورغسوف ، ١٩٨٩) .

١٧٠ - ووصف مجتمع العلماء والصحافة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا المرحلة الاولى من التحويل هناك بأنها كانت فشلا ذريعا . وتظهر تجربة التحويل هذه كيف أن المصانع والمعدات العسكرية محدودة الاستخدام بالنسبة للاستخدامات المدنية الجديدة . ويقتضي تحويل المصانع الدفاعية توفير معدات جديدة (مستوردة من الخارج في أغلب الاحيان) وتهيئة بيئة تنظيمية جديدة (بعيدا عن الاعتماد على العقود الدفاعية غير المحددة والمزايا السخية) ، واعادة تدريب المديرين والقوى العاملة

على انتاج منتجات مدنية بديلة ، وضرورة اجراء البحوث المتعلقة بالسوق ، وتوفير الرغبة بالمجازفة في سبيل استحداث منتجات جديدة . بيد أنه في خلال فترة التكيف ، قامت الدولة بتوفير العمالة وضمانات الدخل . وعلى سبيل المثال ، ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، استلزمت التخفيضات الدفاعية قيام أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ عامل بتغيير أعمالهم ، ولكن معظمهم قد ظلوا في نفس الشركات وانتقلوا الى أعمال جديدة تم انشاؤها في نطاق توسيع الانتاج المدني . وجرى التعليم أيضا بأن عملية التحويل والتكيف ستستغرق ربما أربعة الى خمسة أعوام وستنطوي على تكاليف استثمارية كثيرة ، ويعني ذلك كله أن تحقيق أي مكاسب للسلم إنما هو احتمال طويل الأجل .

١٧١ - أما المرحلة الثانية من التحويل ، التي بدأت في أواخر عام ١٩٩١ ، فتتميز بأن شراء الأسلحة والمعدات العسكرية ، الذي انخفض بالفعل بنسبة ٣٠ في المائة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، سيزداد انخفاضاً في الاتحاد الروسي بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٣ . وهذا الخفض الحاد في المشتريات العسكرية الحكومية ، والذي سيؤدي الى تحول رئيسي في الصناعة الدفاعية وإعادة توجيهها على نطاق واسع الى الانتاج المدني ، إنما يشار اليه بوصفه تحولا "كاسحا" من جانب المهنيين الروس والجمهور بوجه عام .

١٧٢ - والمرحلة الثانية التي هي في نواح عديدة جديدة ، مرحلة تحويل تبشر بأن تكون أكثر واقعية وأكثر نفعا رغم الصعوبات الهائلة . فقد وضع إنتاج الدفاع في الاتحاد الروسي تحت الإشراف المدني ، وسيتم إصلاحه إصلاحاً جذرياً في إطار وزارة موحدة للصناعة . واعتمد قانون التحويل الذي ينظم الزيادة المتوقعة في البطالة والخسائر في الإيرادات وغيرها من المسائل الاجتماعية خلال تجريد الاقتصاد الروسي تجريداً جذرياً من صناعة الأسلحة . وقد أعربت مؤسسات الدفاع الروسية صراحة ، تحت وطأة المصاعب الاقتصادية والمالية الشديدة ، عن استعادتها ورغبتها في دخول الاقتصاد السوقى الناشئ والعمل وفقاً لشروطه التنافسية . واختارت هذه المؤسسات إنشاء شركات للأوراق المالية ولإيجارات وشركات مشتركة وصغيرة وغيرها من الشركات ذات التوجه السوقى . وشملت المشاركة الحكومية النشطة والمحدودة في عملية التحويل الضرائب والائتمانات والحوافز المتعلقة بالهلاك وغيرها من الوسائل بما في ذلك العطاءات التنافسية للعقود المدنية الخاصة بالدولة . أما فكرة وجود برنامج موحد للتحويل تابع للدولة أو خطة وطنية فإنها مرفوضة بوصفها إحلالاً ضعيفاً لمشاريع عملية شرعت فيها مؤسسات التحويل وقامت بتنفيذها .

١٧٣ - وفيما يتعلق بالاتحاد الروسي وأوكرانيا والاعضاء الآخرين في كمنولث الدول المستقلة ، فإن عملية التكيف تزداد تعقيدا بسبب نهجها المزدوج في مجال التفسير . ويشمل هذا النهج السعي إلى الاضطلاع بالتحويل الذي يحاول في الوقت نفسه إيجاد اقتصاد سوقي قائم على المشاريع الخاصة . وأحد هذه المهام معب بها فيه الكفاية ، فالقيام بكلتا المهمتين في آن واحد يمثل تحديا كبيرا . وفي هذا المقام قد يكون هناك دور للحكومات الأخرى والمجتمع الدولي في تنظيم برنامج معونة دولي لكمنولث الدول المستقلة لتقديم المشورة التقنية والمعدات والتدريب اللازم للمساعدة على الانتقال إلى اقتصاد السوق وقت السلم . ويمكن تمويل برنامج المعونة هذا عن طريق الأطراف في معاهدة القوات التقليدية في أوروبا لعام ١٩٩٠ . وعلى الرغم من أن هذا البرنامج سوف يمتد بعض مكاسب السلم التي ستتاح في المستقبل لدول حلف شمال الأطلسي ، فإنه سيكون جديرا بالاهتمام ، لا سيما إذا ما حال دون العودة إلى صباق التسلح الذي كان سائدا وقت الحرب الباردة .

٣ - التحويل في الاقتصادات النامية

١٧٤ - إن بعض مشاكل التحويل والتكيف في البلدان النامية سيكون مشابها لتلك الموجودة في الاقتصادات السوقية والاقتصادات المخططة مركزيا والاقتصادات التي في مرحلة الانتقال . ومع ذلك ، هناك بعض الملامح المميزة لمشاكل التكيف في البلدان النامية . وفي العادة ، يكون معظم العمالة في قطاع الدفاع في البلدان النامية في القوات المسلحة (انظر الفصل الرابع) . ومن ثم ستشمل مشاكل التكيف في هذه البلدان تسريح الأفراد العسكريين للمشاركة في سوق العمل أو ، عدم توظيف للأيدي العاملة في حالة التجنيد . ومن المحتمل أن تؤدي هذه النتيجة ، في الأجل القصير إلى زيادة مشكلتي العمالة والبطالة الكبيرتين في الاقتصادات النامية . ومن المحتمل أيضا وجود آثار فيما يتعلق باستيعاب وتوفير الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها القوات المسلحة في الماضي . وقد حدثت هذه المشاكل في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا حيث عادت قواتها الموجودة في الخارج إلى وطنها . ومع ذلك ، قد تتمكن تلك البلدان النامية ذات الاقتصادات المخططة مركزيا من التقليل إلى أدنى حد من البطالة عن طريق إعادة تخصيص الأفراد العسكريين للعمل في مهن مدنية بديلة . وفي المقابل ، قد تشهد تلك البلدان النامية ذات الاقتصادات السوقية مشاكل تكيف أكبر حجما إذا ما تعين عليها الاعتماد على أسواق عمل محدودة مقيدة جغرافيا ولا تستطيع توفير إشارات ملائمة لأسعار السوق .

١٧٥ - ولدى بعض البلدان النامية قاعدة صناعية كبيرة في مجال الدفاع ، لا سيما الصين والهند ومصر والبرازيل (انظر الفصل الرابع أعلاه و Renner 1991) . وفي تلك

البلدان التي أنشئت فيها شركات الدفاع ومصانعها كمصانع متخصصة في مجال الدفاع دون وجود أي أنشطة مدنية ، فإن التحويل أكثر صعوبة إلى حد كبير . ومثال ذلك شركة "Hindustan Aeronautics" ، في الهند ، حيث تشكل مبيعات الأسلحة ٩٧ في المائة من مجموع مبيعاتها . وهناك أمثلة مشابهة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا ، حيث تزداد مشاكل التكيف داخل "المدن المغلقة" ، التي كانت تعتمد كلية على الأنشطة العسكرية ، مثل مؤسسة "فليابنسك ٦٥" ، شرق جبال الأورال . وهناك بعد إضافي فيما يتعلق بتلك البلدان النامية التي لديها قاعدة صناعية في مجال الدفاع . وبعضها من بين أكبر بلدان العالم المصدرة للأسلحة ، ومن بينها شيلي والصين ومصر وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا . وبالنسبة لتلك البلدان ، قد يكون لفقدان صادرات الأسلحة أثر مباشر على قدرتها في الحصول على النقد الأجنبي الشحيح . وفي الوقت نفسه ، فإن فقدان أي بلد نام لصناعته المحلية في مجال الدفاع قد يكون له أثر ضار على قدرته في تحقيق نمو اقتصادي عن طريق تعزيز قاعدته التكنولوجية . ومع ذلك ، فإنه من الضروري التسليم بوجود صبل بديلة لتعزيز التكنولوجيا الرفيعة في القطاع المدني . وتشمل الأمثلة المحتملة دعم البحث والتطوير في القطاع الزراعي واستحداث صناعة طائرات مدنية لتحسين المواصلات الداخلية ، والقيام بمشاريع مشتركة في مجال البحث والتطوير مع البلدان المتقدمة النمو .

زاي - الاستنتاج

١٧٦ - يخطوي نزع السلاح على مشاكل تكيف رئيسية وتكاليف كبيرة فيما يتعلق بالموارد الحقيقية لليد العاملة والإدارة ورأس المال ، وما يرتبط بها من مدخلات من المواد الخام والطاقة والخدمات المعاونة . أما اليد العاملة ورأس المال فإنهما يواجهان مشاكل مشابهة فيما يتعلق بالتكيف والتحويل من حيث إمكانية تحويل الموارد بيسر وسرعة من السوق العسكرية إلى السوق المدنية . وبعض الموارد مخصصة بصورة كبيرة للقطاع العسكري وغير قابلة للتحويل . وتشير هذه الموارد أكبر المشاكل فيما يتعلق بالتكيف لا سيما بالنسبة للعمالة واحتمال تعرضها للمعاناة والمصاعب الناجمة عن فقدان الدخل بسبب ضياع الأعمال . وهنا ، يوجد دور للسياسة العامة في المساعدة على إحداث التغيير عن طريق سياسات مثل إعادة تدريب القوى العاملة ، وإعادة توظيف رأس المال وتوفير معلومات عن فرص العمل (انظر الفصلين العاشر والحادي عشر) .

١٧٧ - وتواجه أنواع مختلفة من الاقتصادات أيضا أنواعا مختلفة من مشاكل التكيف . ومن المحتمل أن تحدث أبلغ مشاكل التكيف صعوبة في البلدان النامية التي لديها قطاع

دفاع كبير وفي اقتصادات مثل اقتصادات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا التي تم فيها التخلي عن مؤسسات التخطيط المركزي ، في حين لم يتم بعد إنشاء مؤسسات الاقتصاد السوقي فيها . وبالنسبة لجميع الاقتصادات ، فإنه من الواضح أيضا أن تكاليف التكيف ستكون أعلى في حالة إجراء نزع السلاح على نطاق واسع أثناء وجود ركود في الاقتصاد . ومع ذلك فإن نزع السلاح يؤدي في الأجل الطويل إلى تحقيق مزايا اقتصادية حيث يعاد تخصيص الموارد المفرج عنها من القطاع العسكري لإنتاج ملع وخدمات مدنية : وهذه هي مكاسب السلم . ويقتضي مضاعفة نصيب المجتمع من عائد السلم المتحقق من نزع السلاح ، التقليل إلى أدنى حد من تكاليف التكيف وتحقيق أقصى قدر من الفوائد .

الجزء الثالث - الاستنتاجات

عاشرا - مكاسب السلم

ألف - مقدمة : القضايا الرئيسية

١٧٨ - السلم نفسه هو أحد المكاسب الأولى للسلم . وبالإضافة إلى ذلك ، هناك مزايا اقتصادية لنزع السلاح توفد دائما بأنها "مكاسب السلم" . وهذا مصطلح أحاطته مجموعة مختلفة من الأساطير التي يتعين تحليلها وتقييمها بدقة . وفي هذا التقرير ، ينظر إلى مكاسب السلم بوصفه عملية استثمار يجري فيها تكبد الأعباء الراهنة على أمل تحقيق مزايا في المستقبل . واستنادا إلى هذا الرأي ، من المحتمل أن تكون مكاسب السلم صغيرة في الأجل القصير ، وأن تسيطر عليها أعباء التكيف المتمثلة في البطالة وإعادة تخصيص الموارد من الاستخدامات العسكرية إلى الاستخدامات المدنية اللازمة لتحقيق فوائد في الأجل الطويل في شكل ناتج من السلع المدنية والخدمات أكبر حجما .

١٧٩ - وسيتوقف حجم الفوائد الطويلة الأجل المحققة من نزع السلاح ، على كيفية استخدام الموارد المفرج عنها من القطاع العسكري . ومن الممكن إعادة تخصيص هذه الموارد لتحسين رصيد البلد من رأس المال المادي والبشري عن طريق التعليم والتدريب ، مثلا ، أو يمكن استخدامها لزيادة الاستهلاك ، وسيكون لكل منهما آثار مختلفة طويلة الأجل على الناتج القومي الإجمالي للبلد (A/9770/Rev.1) ، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، ١٩٨٤) . ويجري ، في هذا الفصل ، دراسة بعض الأساطير المحيطة بمكاسب السلم ، واستكشاف السيناريوهات البديلة للمستقبل فيما يتعلق بالاقتصادات السوقية الصناعية والاقتصادات الاشتراكية في أوروبا الشرقية سابقا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا والتي تمر حاليا بمرحلة الانتقال وكذلك الاقتصادات النامية .

باء - مكاسب السلم : الأساطير والحقيقة

١٨٠ - يمكن فهم طبيعة مكاسب السلم على مستويات ثلاثة :

(١) بوصفها إعادة تخصيص بسيطة للنفقات العامة من بنود الدفاع إلى البنود الأخرى في الميزانية ، وهو ما يمكن تسميته بالمستوى غير المطلق ؛

(ب) بوصفها عملية إحلال كاملة بين الدفاع والانشطة الاقتصادية الأخرى وهو ما يمكن تسميته بالمستوى البسيط ؛

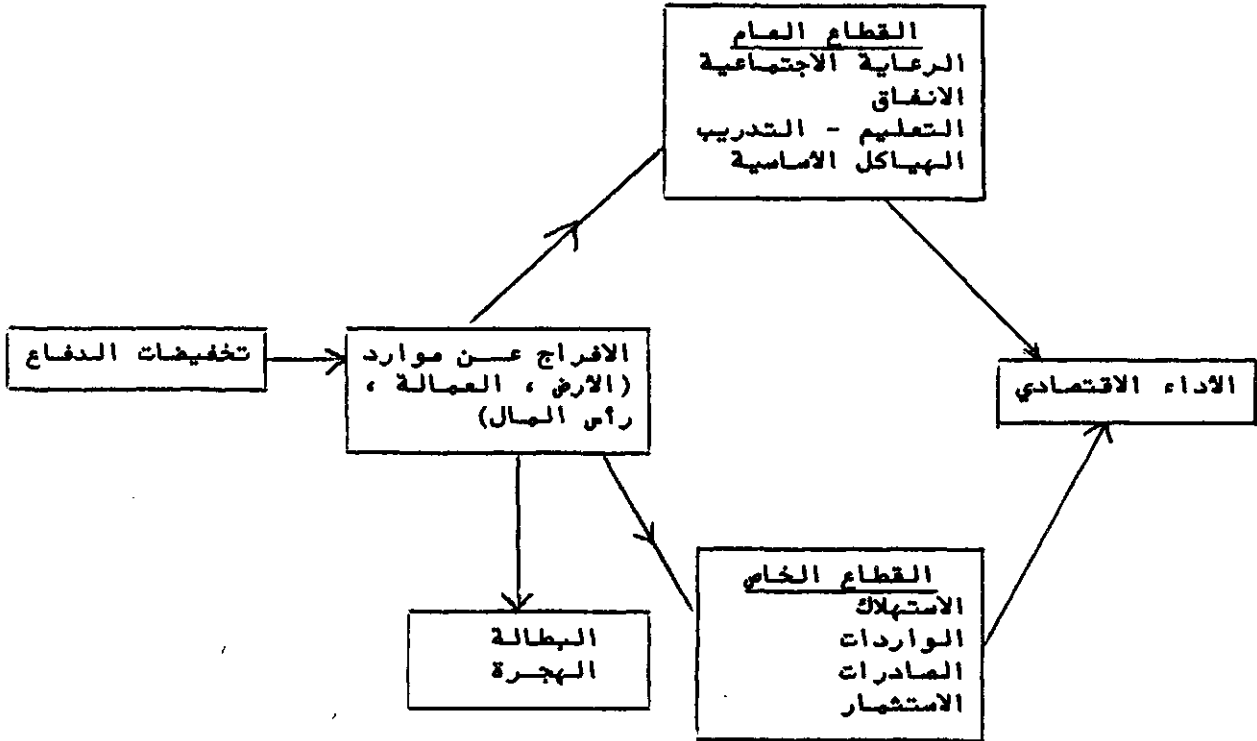
(ج) بوصفها إعادة تخصيص رئيسي للموارد ينطوي على تكاليف ويستغرق زمنا ، والتكيف مع التغيير ليس فوريا . وهذا هو المستوى المطلق الذي يسلم بالتكاليف وأوجه التعقيد الكامنة في إعادة تخصيص الموارد ويحدد التكاليف القصيرة الأجل والمزايا الطويلة الأجل على السواء .

١٨١ - وهناك على الأقل أربع أساطير تحيط بمكاسب السلم . أولا ، ما يشاع عنها بأنها كبيرة ومتاحة على الفور . ووفقا لهذه الأسطورة ، يؤدي نزع السلاح إلى تحقيق مكاسب للسلم مباشرة يمكن أن تدفع إلى مواطني البلد القائم بنزع السلاح أو تستخدم بطريقة أخرى ، مثل تخفيض الضرائب أو سداد الدين الوطني أو بناء الهياكل الأساسية أو إعادة بنائها أو تمويل الخدمات الاجتماعية ، أو يمكن تحويلها إلى صندوق إنمائي لصالح البلدان النامية . وهذا الرأي السائد سواء على المستوى غير المطلق أو المستوى البسيط يعالج النفقات العسكرية بوصفها فئة من فئات الإنفاق الاجتماعي التي يمكن تحويلها إلى فئة أخرى مثل تحويل المال من جيب إلى آخر . وتتجاهل هذه الأسطورة الحقيقة القائلة بأن التحويل والتكيف يتضمنان إعادة تخصيص أساسية للموارد لخدمة الاقتصاد مع إجراء عمليات تكيف حقيقية في أنماط العمالة ، واستخدام رأس المال ، وفي حجم وهيكل الصناعات وفي استخدام الأراضي .

١٨٢ - والأسطورة الثانية هي أن مكاسب السلم سوف تحل مشاكل البلد الاقتصادية والاجتماعية . وهي قد تساعد ، رهنا بحجم المكاسب وكيفية استخدامها . وعلى سبيل المثال ، هل تستخدم هذه المكاسب من أجل الاستهلاك العام أو الخاص أو من أجل الاستثمار ؛ ومع ذلك ، هناك خطر بأن يخلط تحليل العلاقة بين الإنفاق على الدفاع وضعف الأداء الاقتصادي بين العلاقة المتبادلة والمسببات . بل يبين أي نموذج بسيط وتوضيحي أن العلاقة المحتملة بين نزع السلاح والأداء الاقتصادي تتضمن مجموعة معقدة من الروابط ، على النحو المبين في الشكل السابع . وظاهريا ، تسفر الاقتطاعات في نفقات الدفاع عن وفورات في الميزانية يمكن استخدامها في تلبية مطالب بديلة للإنفاق الحكومي (على سبيل المثال ، الصحة أو التعليم) أو إعادة توجيهها إلى المواطنين في شكل تخفيض للضرائب . ومستوذي هذه التكييفات المالية بدورها إلى تغييرات في تدفقات الموارد (المادية) الحقيقية للأرض والعمالة والمشاريع في الاقتصاد . وسيتم تسريع القوى العاملة ذات المهارات المختلفة من القوات المسلحة ومن صناعات الدفاع ،

وسيمت الافراج أيضا عن رؤوس أموال في شكل فائض من القواعد العسكرية ومرافق تصنيع في مجال الدفاع . ولن يتم في بادئ الامر توظيف هذه الموارد في معظم الحالات ، بل سيتم تحويلها فعليا الى استخدامات بديلة في القطاع العام أو القطاع الخاص وفقا لوجهة النظر العلمية بشأن مكاسب السلم . أما الحد الذي من المحتمل أن تؤثر فيه مكاسب السلم على الاداء الاقتصادي (العمالة والنمو والتضخم وغيرها) فإنه يتوقف على كيفية توزيع مكاسب السلم بين القطاعين العام والخاص وبين الاستثمار والاستهلاك . ومن المحتمل كثيرا أن يؤدي تخصيص مكاسب السلم للاستثمار الخاص في مصانع وآلات جديدة أو تخصيصها للاستثمار العام في التعليم والتدريب (رأس المال البشري) والهيكل الأساسية ، إلى تحسين الاداء الاقتصادي ، لا سيما النمو ، بالمقارنة مع الإنفاق على مدفوعات الرعاية الاجتماعية ، مثلا ، على الرغم من أن هذه المجالات متسهم في تحقيق الاهداف الاجتماعية .

الشكل السابع - الدفاع والاداء الاقتصادي



١٨٣ - والاسطورة الثالثة تتعلق بالاقتصاد المنهار أو سيناريو الكارثة . ووفقا لهذه الاسطورة ، سيؤدي نزع السلاح إلى انكماش اقتصادي يتعذر تجنبه ، والافتراض هنا بأن الاقتصاد يعتمد تماما على الإنفاق العسكري . ويتجاهل هذا الرأي المتشائم التحويلات الناجحة في الماضي بعد الحروب الرئيسية ، التي تثبت أن الاقتصادات يمكن أن تتكيف وأن تتواءم بنجاح مع نزع السلاح وأن تجني مزايا ناتج مدني أكبر حجما . وتتجاهل أيضا أنه بالنسبة لبلدان حلف شمال الأطلسي ، يمثل الإنفاق العسكري ، على الأقل ، حصة صغيرة نسبيا في الناتج الإجمالي بلغت أقل من ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ . وتتجاهل أيضا أن عمليات التكيف مع التغييرات الرئيسية في الأسواق ليست فريدة بالنسبة لصناعات الدفاع . وقد شهدت الصناعات المدنية في أوروبا وأمريكا الشمالية ، على سبيل المثال ، عمليات تكيف كبيرة عقب الانخفاض في صناعاتها التحويلية الرئيسية مثل الفحم والملب وبناء السفن والمنسوجات .

١٨٤ - والاسطورة الرابعة هي أن مشاكل التكيف وتكاليفه ستكون صغيرة نسبيا ومحلية ، بحيث يمكن تجاهلها فعلا . والواقع ، أن مشاكل التكيف وتكاليفه قد تكون كبيرة ومستمرة زمنا طويلا بالنسبة لبعض الفئات والمجتمعات المحلية التي من المحتمل أن تخسر نتيجة نزع السلاح لا سيما في فترة الكساد . وبدون وجود سياسات ملائمة للتكيف مثل السياسات المتعلقة بالقوى العاملة والسياسات الإقليمية ، فإن هذه الفئات ، ستعاني كثيرا من نزع السلاح ويمكن أن تشكل حواجز تعترض سبيل التغيير (انظر الفصل الحادي عشر) .

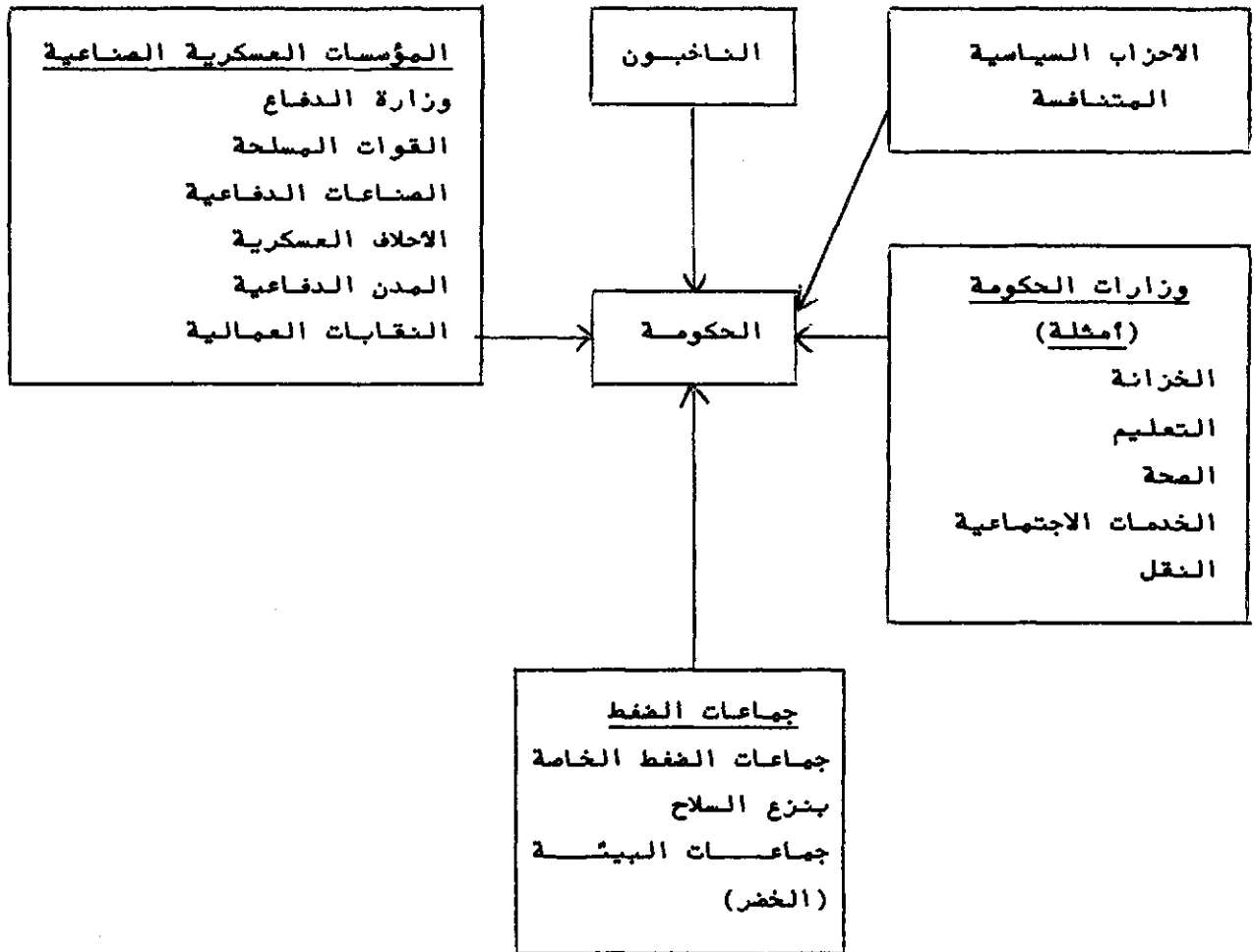
جيم - عوائق التغيير

١٨٥ - سيلقى نزع السلاح ، في بعض الحالات معارضة من الجماعات التي تعتقد أنها ستُمنى بخسارة من جراء هذه السياسة ، ولا سيما وزارات الدفاع ، والقوات المسلحة ، والمقاولون ، والمناطق والمدن التي تعتمد على الإنفاق العسكري . وعلى سبيل المثال ، ستشدد وزارات الدفاع والقوات المسلحة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ، التي تسعى إلى حماية ميزانياتها ، على الحاجة إلى الإبقاء على دفاعات قوية ، وهي تشير إلى استمرار التهديدات للأمن والشكوك العامة حول المستقبل ، واحتمالات المخاطر الجديدة ، على سبيل المثال من قبل الإرهاب الدولي . وميساور العلماء والنقابات العمالية القلق بشأن الآثار التكنولوجية والمتعلقة بالعمالة والاجتماعية المترتبة على إلغاء المشاريع الكبرى لصنع المعدات . وسيتم الإعراب أيضا عن القلق بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على إغلاق القواعد العسكرية في المناطق الريفية البعيدة التي تفتقر إلى فرص عمل بديلة .

١٨٦ - ولحماية نفسها من التخفيضات الكبيرة ، ستعد وزارات الدفاع والقوات المسلحة بتحسينات فيما يتعلق بالكفاية في شكل المنافسة ، والاخذ بالطابع المدني والترشييد والتعاون الدولي . وستعرض أيضا تخفيضات كبيرة في المستقبل في الإنفاق المقرر ، آملة على الدوام في حدوث تغيير في الحكومة أو بزوغ تهديد جديد . وستحاول القوات المسلحة حماية حقوقها التقليدية في الملكية ومشاريعها الجلييلة والبراقة المتعلقة بالأسلحة ذات التكنولوجيا العالية . وعندما تواجه بالتخفيضات ، من المحتمل أن تلجأ القوات إلى التوفير فيما يتعلق بالتدريب ، ومهام الدعم ، والمخزون ، وقنوات الاحتياط والقوة العاملة المدنية بدلا من التغطية ببرامجها الكبرى المتعلقة بالمعدات الجديدة . وعلى سبيل المثال ، سيتم تفضيل حاملات الطائرات ، وطائرات التفوق الجوي والدبابات الحربية الرئيسية لدعم السفن وطائرات النقل والشاحنات . وستزيد التهديدات في بقية العالم من طلبات القوات المسلحة في المعدات والقدرات الملائمة ، مثل القوات البرمائية . وعندما تواجه القوات المسلحة التخفيضات ، من المحتمل أن تضغط من أجل تخريد المعدات القديمة ، وخفض الطلبات الراهنة والتركيز على تطوير الجيل الثاني من المعدات والتي تحتاج إليها لضمان قدرتها على أداء دور جديد ومتغير . وتنطوي التخفيضات المحتملة أيضا في القوى العاملة على زيادة الاعتماد على المعدات المتطورة وبالتالي الحاجة إليها . وفي الواقع ، فإن المؤسسة العسكرية ستطالب بنصيب من أرباح السلم لضمان تجهيز قواتها الأمفر بمورة أفضل من أجل أدوارها الجديدة والمتغيرة ، حتى تكون أكثر قدرة على حماية المصلحة الوطنية (هارتلي ، ١٩٨٧) .

١٨٧ - وستتخطى جماعات المصالح الأخرى التي من المحتمل أن تعاني من التخفيضات الدفاعية من أجل تغيير السياسة وستطالب أيضا بالتعويض . وتشمل الأمثلة المدن التي تعتمد على الكتائب الدفاعية أو على القواعد العسكرية . وقد تجد الحكومات الحساسة إزاء أصوات الناخبين والتي تسعى إلى إعادة انتخابها أنه من الصعب تجاهل الطلبات من أجل المساعدة هذه . وتمتد جميعها وجهة النظر القائلة بأنه حتى لو كانت الوفورات الكبيرة من النفقات الدفاعية ممكنة ، فإن تكييف القوات المسلحة ، والاقتصادات المحلية وأسواق العمل مع الظروف المتغيرة قد لا يكون زهيدا الشمن . ويبين الشكل ٨ بعض جماعات المصالح ذات الآراء والمعتقدات المختلفة بشأن نزع السلاح . والنظر إلى نزع السلاح باعتباره عملية استثمار يعني أنه سيعود بفوائد على المجتمع في المدى الطويل ، ولكن ذلك بحسب تكاليف التكييف في المدى القصير .

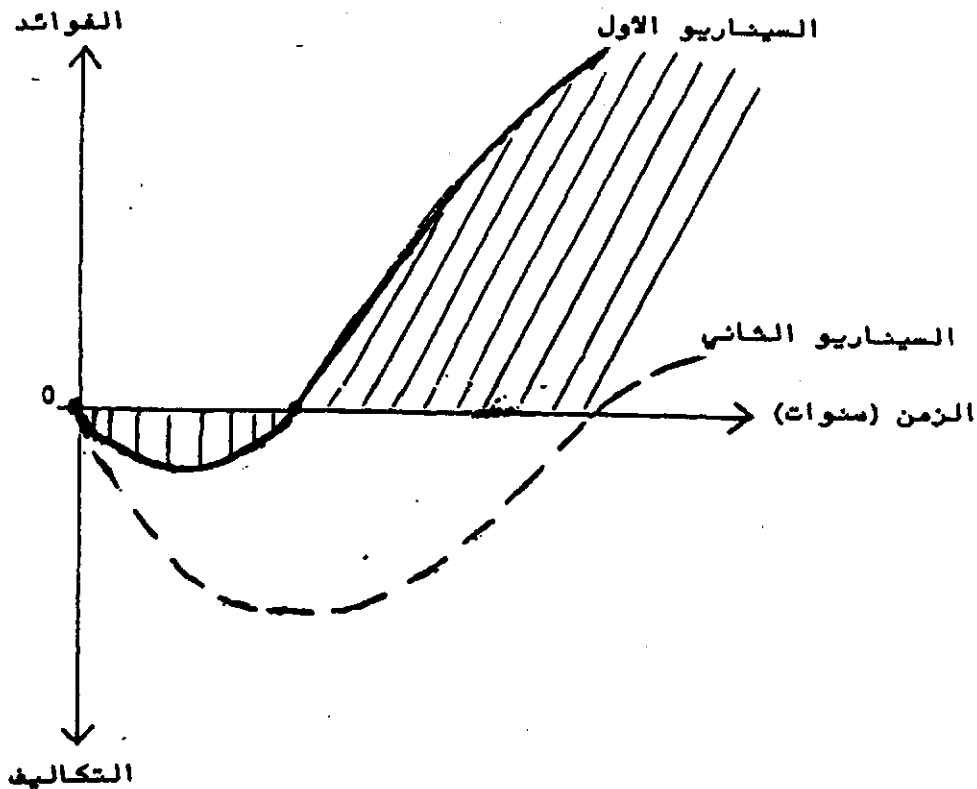
الشكل الثامن - جماعات المصالح ونزع السلاح



دال - من الاستثمار في العلم إلى مكاسب العلم

١٨٨ - تنطوي جميع الاستثمارات على احتمالات النجاح والفشل . وتتوقف الفوائد المتحققة من نزع السلاح بوصفه استثماراً جيداً أو رديئاً على عوامل مثل حالة الاقتصاد ومدى براعة الحكومات في إدارة التغييرات . ويبين الشكل التاسع تكاليف وفوائد نزع السلاح بوصفه عملية استثمارية . ويعرض السيناريو الأول استثماراً ناجحاً مع تحميل تكاليف منخفضة عبر فترة زمنية قصيرة ، تليها أرباح كبيرة ، ينتج عنها معدل مرتفع من العائد الاجتماعي لنزع السلاح . وقد تعكس التكاليف المنخفضة تدخلاً حكومياً ناجحاً من خلال سياسات القوى العاملة ، والتي تشمل على برامج لإعادة التدريب ، والتنقل الجغرافي ، وتوفير المعلومات وغير ذلك . ويعرض السيناريو الثاني استثماراً رديئاً ، ينطوي على تكاليف مرتفعة على مدى عدد ممتد من السنوات تليها فوائد منخفضة نسبياً ، وينتج عنه معدل منخفض أو حتى سلبي للعائد الاجتماعي من نزع السلاح . وفي هذا السيناريو ، قد تعكس التكاليف المرتفعة صورة اقتصاد يعتمد على قوى السوق وحدها من أجل التكيف ، حيث يتعين عليها أن تعمل في فترة انكماش . ويقدم التحليل في الشكل التاسع إطاراً للنظر في سيناريوهات مستقبلية بديلة في الاقتصادات المختلفة .

الشكل التاسع : تكاليف وفوائد نزع السلاح



هاء - احتمالات المستقبل : البلدان
الصناعية ذات الاقتصاد السوقي

١٨٩ - بالنسبة للبلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا ، فإن التخفيضات المستمرة المتدرجة الطويلة الأجل في النفقات العسكرية في ظروف التوسع الاقتصادي مع وجود أسواق ضيقة للعمالة ومبالغ كبيرة متاحة للاستثمار في ممانع ومعدات جديدة ، والمقتترنة بسياسات حكومية لإعادة تدريب القوى العاملة ، وتقديم المساعدة إلى الأفراد العسكريين وعمال الصناعات الدفاعية في العثور على وظائف جديدة وتقديم المساعدة إلى الصناعات والممانع ذات الوجة الدفاعية في تحديد فرص سوقية جديدة ستؤدي إلى تكاليف منخفضة ، وفترة انتقالية قصيرة (بين التكاليف والفوائد) ، وأرباح مرتفعة ، وبالتالي عائد مرتفع من نزع السلاح ، كما حدث ، على سبيل المثال ، في الولايات المتحدة في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية . وعلى العكس ، فإن التخفيضات العرضية القصيرة الأجل في النفقات العسكرية في ظروف انكماش اقتصادي المقتترن بمعدلات مرتفعة من البطالة والمبالغ الصغيرة نسبيا المتاحة للاستثمار في ممانع ومعدات جديدة ستؤدي إلى تكاليف مرتفعة ، وفترة انتقالية طويلة ، وأرباح منخفضة ، وبالتالي عائد منخفض (أو حتى سلبي) من نزع السلاح ، ولا سيما عندما يقتترن مواء بغياب الاجراءات الحكومية لمواجهة هذه المشاكل أو الإعانات المالية المتسمة بالإسراف والمقدمة من الحكومات إلى العمال المتعطلين والصناعات أو المناطق المتأثرة . ول سوء الحظ ، فإنه قد يبدو أن هذه النتيجة السلبية ستكون في المجموعة التي تأتي فيها الولايات المتحدة والبلدان الأخرى بمنظمة حلف شمال الأطلسي في المقدمة ، بدون مكاسب للسلم ، ما لم تتغير السياسات بشدة (باركر وآخرون ، ١٩٩١) .

واو - احتمالات المستقبل : البلدان
ذات الاقتصاد الاشتراكي سابقا

١٩٠ - بالنسبة للبلدان ذات الاقتصاد الاشتراكي سابقا في الاتحاد السوفياتي سابقا وأوروبا الشرقية ، ستؤدي التخفيضات التدريجية المتصلة طويلة الأجل في النفقات العسكرية في ظروف التوسع الاقتصادي والمعدلات المرتفعة للاستثمار المقتترنة بسياسات حكومية لتوجيه الناتج والعمالة إلى الاستخدامات الوطنية إلى تكاليف منخفضة ، وفترة انتقالية قصيرة ، وأرباح مرتفعة ، وبالتالي عائد مرتفع من نزع السلاح ، كما حدث على سبيل المثال ، في الاتحاد السوفياتي في الفترة التالية للحرب العالمية

الثانية . وعلى العكس ، فإن الهبوط المفاجيء والمندفع في النفقات العسكرية في ظروف الازمة الاقتصادية سيؤدي إلى تكاليف مرتفعة ، وفترة انتقالية طويلة ، وأربهاج منخفضة وبالتالي عائد منخفض (أو حتى سلبي) من نزع السلاح ، كما هو الحال اليوم في الاتحاد السوفياتي سابقا ، حيث ضاعف من هذه الاحوال الاقتصادية المعاكسة غيـاب التخطيط المركزي والاسواق على السواء واستمرار دعم الدولة المتمم بالإسراف للصناعات الدفاعية والافراد . وسيحتاج إلى مزيج غير عادي من السياسة الاقتصادية الوطنية المركزة والمساعدة التقنية من بلدان أخرى ومنظمات اقتصادية دولية لتشجيع إنشاء أسواق العمل ورأس المال وغيرها من الاسواق ذات الصلة وتهيئة الاحوال السوقية المناسبة لإعادة تخصيص الموارد التي تم تحريرها من جراء خفض الإنفاق العسكري بغية تجنب الاثار الوخيمة ، وجني فوائد نزع السلاح (منظمة العمل الدولية ، ١٩٩٠) .

زاي - احتمالات المستقبل : البلدان ذات الاقتصاد النامي

١٩١ - بالنسبة للبلدان ذات الاقتصاد النامي في الجنوب ، ستؤدي التخفيضات التدريجية المتعلقة الطويلة الاجل للنفقات العسكرية في الشرق الاوسط ، وجنوب آسيا ومناطق أخرى ، عند إجرائها في ظروف التوسع الاقتصادي والمعدلات المرتفعة للاستثمار الناشئة عن الاسعار المرتفعة للمواد ، ولا سيما النفط ، والمساعدة الأجنبية ، والسياسات الاقتصادية الكلية الجيدة إلى تكاليف منخفضة ، وفترة انتقالية قصيرة وفوائد مرتفعة ، وبالتالي إلى عائد مرتفع من نزع السلاح . وعلى العكس ، فإن الهبوط المفاجيء والمندفع في النفقات العسكرية ، عند اقترانه بظروف الاضمحلال الاقتصادي الناشئ عن الاسعار المنخفضة للمواد ، وانخفاض المساعدة الأجنبية والسياسات الاقتصادية الكلية الهزيلة سيؤدي إلى تكاليف مرتفعة ، وفترة انتقالية طويلة ، وفوائد منخفضة ، وبالتالي عائد منخفض ، أو حتى سلبي ، من نزع السلاح . وقد يكون هذا هو الحال في العديد من هذه البلدان اليوم ، ما لم تواجه بمساعدة تقنية ومالية دولية وسياسات وطنية اقتصادية كلية وتجارية واقتصادية دفاعية على إمام بالحالة . ومع ذلك فإنه من المحتمل أن تتحسن في البلدان النامية احتمالات تحقيق مكاسب السلم لأنها تمتلك بالطبع مقدارا أصغر من رأس المال العسكري وتدفقات أكبر نسبيا للموارد إلى القطاع العسكري وخارجه .

حاء - الخلاصة

١٩٢ - يتعين على المجتمع الدولي أن يواجه التحدي المتمثل في صيانة السلم على المدى الطويل ، بتجنب سباقات التسلح وعمليات إعادة التسلح في المستقبل . وتشقـم

الفترات الطويلة من السلم ونزع السلاح فوائد اقتصادية هائلة . وسيؤدي إجراء خفض شامل متواضع نسبته ١٠ في المائة في الإنفاق العسكري العالمي إلى توفير ٩٥ بليون دولار سنوياً وذلك على أساس نفقات عام ١٩٩٠ ، وسيؤدي إجراء خفض نسبته ٢٠ في المائة في الإنفاق العسكري ، في البلدان الصناعية وحدها ، إلى توفير نحو ١٦٠ بليون دولار سنوياً (سنة الأساس ١٩٩٠ : انظر الفصل الثالث) . وبالطبع ، فإنه ستكون هناك حاجة في الأجل القصير إلى جزء من هذه التخفيضات في الإنفاق الدفاع لتمويل الاستثمار الجديد في اليد العاملة ورأس المال لتسهيل التكيف وإعادة تخصيص الموارد .

١٩٣ - وفي المناطق العالمية الرئيسية الثلاث - المنطقة الصناعية ذات الاقتصاد السوقي ، والمنطقة الاشتراكية سابقاً ، والمنطقة النامية - هناك فوائد اقتصادية كبيرة يمكن تحقيقها كنتيجة لنزع السلاح ، ولكن إذا ما تم فقط اتباع سياسات عامة ملائمة ، ولا سيما على الصعيد الوطني . وفي الواقع ، يمكن للسياسة العامة أن تسهم إسهاماً كبيراً في خفض تكاليف التكيف والتحول إلى الحد الأدنى وبالتالي المساعدة في زيادة الفوائد المحتملة لنزع السلاح إلى الحد الأقصى .

حادي عشر - دور السياسات العامة

ألف - مقدمة : القضايا الرئيسية

١٩٤ - شمة حاجة إلى سياسات عامة لمساعدة التكيف الاقتصادي . ويمكن تبرير هذه السياسات لسببين على الأقل . أولاً ، أن نفقات الدفاع تقدمها الحكومات التي هي مشتر رئيسي لكل من العمل ورأس المال ، بحيث تسمح الحكومات مشتركة بلا مراء في عملية التكيف . ثانياً ، أن السياسات العامة قادرة على تعزيز التكيف الفعال مع نزع السلاح ، ومن ثم تقليل ما يتطلبه التحول من تكاليف ووقت إلى أدنى حد . وبدون سياسة عامة مناسبة ، قد تصبح عملية التكيف طويلة ومضنية .

١٩٥ - وشمة سياسات عامة حتى ويختلف استخدامها حسب الأنماط الاقتصادية المختلفة . وليست كل السياسات العامة مناسبة للمساعدة في إعادة توزيع الموارد من الأنشطة الدفاعية إلى الأنشطة المدنية . فبعض السياسات يمكن أن يعرقل فعلاً عملية التكيف ، في حين أن بعض خيارات السياسة قد لا يكون ممكناً تنفيذها في بعض البلدان . ومثال ذلك أن السياسات المناسبة لاقتصادات السوق الصناعية لن تكون صالحة للتطبيق في بلدان ينقصها نظام سوق متقدم النمو إلى حد كبير . وبصورة أعم . فإن قاعدة البيانات اللازمة لصياغة سياسات عامة قد لا تكون وافية .

باء - الحاجة إلى المعلومات والدروس المستفادة من التجربة

١٩٦ - تنشأ المشاكل على الفور عند صياغة سياسات عامة عندما يكون هناك نقص في المعلومات الملائمة . فما هو المعروف ، وما هو غير المعروف وما هو ذلك الذي تحتاج الحكومات إلى معرفته لتحديد عن بصيرة اختيارات عامة في هذا المجال ؟ والبيانات المنشورة قليلة عن حجم صناعات وشركات الدفاع في العالم ، وعمالقتها . وتركيب المهارات فيها ، وهيكلها . ودرجة تنوعها . وقدرتها التنافسية وموقعها . وعلى سبيل المثال ، ما معنى مقاول دفاع ، وما هي علاقات شبكة الموردين مع المقاولين الأساسيين ، وما مدى اعتماد الموردين على عقود الدفاع ، وأي نوع من المهارات يستخدمها أي نوع من الشركات ، ومدى إمكانية تسويق المهارات ، وما مدى أهمية موردي الدفاع ومقاولي الباطن في أسواق عملهم المحلية ؟ وهناك نقص أيضا في المعلومات عن مدى السهولة والسرعة اللتين يمكن بهما لمختلف فئات مقاولي الدفاع تحويل الموارد من أعمالهم التجارية الدفاعية التقليدية إلى أسواق جديدة . وكثيرا ما يكون للشركات مرافق إنتاج وقوى عمل يمكن استخدامها بين عقود الدفاع والعقود المدنية بالتبادل (السبك والتشكيل والفضاء الجوي مثلا) . وثمة نقص في معلومات منشورة مماثلة عن مرافق الدفاع في العالم وموقعها وأهميتها الإقليمية وعن تركيب المهارات في القوى العاملة العسكرية في العالم .

١٩٧ - وحتى لو كانت المعلومات محدودة ، فثمة دروس نافعة من التجارب السابقة . إذ تظهر دراسات الحالة ، مثلا ، أن بعض المقترحات الهادفة إلى تحويل القدرة الصناعية من عمل عسكري إلى عمل مدني (اشتملت الأمثلة على مصانع لإنتاج دبابات تنتج جرارات ، ومصانع فضاء جوي تنتج أباريق للشاي من الفولاذ الذي لا يصدأ ومركبات لقطارات الانفاق) كثيرا ما يعبر عن انتصار الأمل على التجربة . ونادرا ما نجحت جهود مقاولي الدفاع الرئيسيين في التحويل (انظر الفصل التاسع) .

١٩٨ - وثمة تجربة واسعة أيضا للشركات الخاصة القائمة في الأسواق المدنية في الاقتصادات الغربية في تكيف نفسها بنجاح مع تغيرات في أسواقها التقليدية دون حاجة إلى دعم حكومي . وتشمل الأمثلة تعديلات أجريت وفقا لارتفاعات أسعار النفط في السبعينات واستجابة صناعة التبغ في المملكة المتحدة لانخفاض في أسواقها التقليدية ، مما تضمن تنويعا في التأمين والهندسة والغنادق وتجارة التجزئة ، وذلك (هارتلي وآخرون ١٩٩٠) . ومن ناحية أخرى ، هناك حالات لم تتمكن فيها شركات وصناعات ومجتمعات في الاقتصادات الغربية من معايشة التغير ، مثل صناعات الفحم ، وبناء

السفن ، والفولاذ والنسيج ، وكذلك حالات لم تنجح فيها الحكومات في اختيار مشاريع رابحة (الكونكورد مثلا) ، فمثلا اتخذت حكومات الجماعة الأوروبية ، التي واجهت خسارة في الوظائف وبطالة بسبب التدهور الصناعي والإقليمي ، مجموعة من السياسات المتعلقة بالصناعة والقوى العاملة والسياسات التكنولوجية والإقليمية (هارتلي وتيسدل ، ١٩٨١ ، الفصول ١٠ و ١١ و ١٥) . وتوفر النتائج شروة من الخبرة عن فاعلية شتى تدابير السياسة . وقد أخفق بعض السياسات المتمثلة بالصناعات المدنية لأنها كانت حمائية ، ومن ثم حائلة دون التغيير الاجتماعي المنشود ودون إعادة توزيع الموارد (تقديم إعانات للإبقاء على شركات غير كفؤة ، مثلا) .

جيم - مدى سياسات التكيف

١٩٩ - هناك مجموعة من السياسات العامة الهادفة إلى مساعدة الاقتصاد في التكيف مع نزاع السلاح . ويمكن تصنيف هذه السياسات وتنظيمها حول المفهوم الاقتصادي لمهمة الانتاج . وعلى هذا الاساس ، فإن ناتج السلع والخدمات في الاقتصاد هو نتيجة تطبيق مدخلات شتى هي العمل ورأس المال والأرض والتكنولوجيا . ويستخدم هذا النهج في الجدول ١٢ الذي يبين مجموعة من اختيارات السياسة الممكنة ، مع أمثلة مؤيدة ، للحكومات أن تعمل أو لا تعمل بها .

الجدول ١٢ - خيارات السياسة

نوع السياسة	أمثلة
سياسة القوى العاملة	التدريب إعادة تدريب المديرين والعمال معلومات عن الوظائف تنقلات العمال التقاعد المبكر
سياسة رأس المال	إعادة تشكيل المصانع والمعدات القديمة الاستثمار في مصانع ومعدات جديدة إنتاج سلع استهلاكية جديدة

الجدول ١٣ (تابع)

نوع السياسة	أمثلة
سياسة العلم والتكنولوجيا	الاستعانة بالعلماء والمهندسين برامج مدنية جديدة للبحث والتطوير ، الطاقة ، البيئة ، استكشاف الفضاء مثلا
السياسة الإقليمية الوطنية	موقع السياسة الصناعية
سياسة الهيكل الأساسي الاجتماعي	بناء مطارات وطرق وتوسيع الاتصالات السلكية واللاسلكية
سياسة الصناعة	إعانات للبحث والتطوير المدنيين إعانات للعمال و/أو رأس المال عقود حكومية للسلع المدنية
وكالة تحويل الدولة	تهدف إلى المساعدة في تحويل المصانع مسن أسواق الدفاع إلى الأسواق المدنية
سياسة الطلب الكلي	استخدام النفقات الحكومية لتجنب الكساد
سياسة التجارة الدولية	تقديم الدعم للمصادر وتوفير الواردات
مدفوعات عجز الإيرادات	تستهدف تعويض الخاسرين من جراء نزاع السلاح ؛ أجر البطالة وأجر الزيادة عن الحاجة (شبكة الأمان الاجتماعي)
الإجراءات الدولية	دور للوكالات الدولية في نشر المعلومات والتجارب عن التكيف

٢٠٠ - وعند تقييم هتى سياسات التكيف ، يلزم التمييز بين السياسات العامة التي تساعد على اعادة توزيع الموارد من قطاع الدفاع المتدهور الى الصناعات المدنية وغيرها من قطاعات الاقتصاد والسياسات التي تحول دون التغيير واعادة توزيع الموارد واعانات الدولة مثال جيد على ذلك . والاعانات المقدمة لاعادة تدريب العمال والتوجيه المهني والتنقلات الجغرافية هي وسائل لتشجيع عملية اعادة التوزيع الضرورية للموارد العمالية . وفي المقابل ، فان الاعانات التي تدعم شركات غير كفؤة وتستخدم للحفاظ على القاعدة الصناعية الدفاعية ستحول دون التكيف المنشود اجتماعيا ويمكن أن تمثل تبديدا للموارد . وقبل كل شيء ، فان مكاسب السلم لا يمكن الحصول عليها بدون تحويل الموارد من قطاع الدفاع الى انتاج ناتج أكبر من السلع والخدمات المدنية .

٢٠١ - ومن المرجح ، في جميع الاقتصادات ، أن يصبح التركيز الرئيسي للتكيف على مدى جودة وسرعة تشغيل أسواق العمل . ورغمما عن ذلك فهناك اختلافات بين أنواع الاقتصادات . ففي اقتصادات السوق الصناعية ، تقدم أسواق العمل اشارات سعرية (أجور ومرتببات) توزع القوى العاملة بين مهارات مختلفة ، وصناعات مختلفة وقطاعات مختلفة في الاقتصاد . وفي هذه الاقتصادات ، فان الطلب المنخفض على القوى العاملة في القوات المسلحة وصناعات الدفاع سيترجم الى خسارة في الوظائف ومستقبل غير جذاب نسبيا في مجال العمل والدخل في المستقبل . ولن تؤثر هذه التغيرات على الرصيد المتوافر من العمال وانما ستؤثر أيضا على تدفق الداخلين الجدد في سوق العمل مستقبلا . وفي مواجهة تخفيضات الدفاع المقبلة ، سيضطلع تاركو الدراسة والخريجون بالتدريب لمهن بديلة جذابة أكثر في القطاع المدني . بيد أن هناك بالطبع مجموعة من أسواق العمل في اقتصادات السوق الصناعية ، لكل منها مهارات وصناعات ومواقع مختلفة ، ويمكن أن تختلف في مدى جودة تشغيل كل منها . وقد يخفي مركز مربح في سوق العمل الكلي مشاكل تكيف رئيسية في مدينة معينة تعتمد على مقاول دفاع أو على قاعدة عسكرية تواجه الاغلاق . وفي هذه الظروف ، قد تهدف السياسات العامة الى تحسين تشغيل أسواق العمل المحلية من خلال سياسات القوى العاملة التي تشمل التدريب واعادة التدريب ، ومعلومات الوظائف وتنقلات العمال .

٢٠٢ - ورغمما عن ذلك فان العمال ليسوا سوى مدخل واحد في عملية الانتاج . فمراى المال والأرض والتكنولوجيا تسهم أيضا في انتاج السلع والخدمات . وليس من شك مرة أخرى في أن الاشارات السعرية في السوق ، في اقتصادات السوق الصناعية ، ستعتمد توزيع الموارد من قطاعات الدفاع الى القطاعات المدنية . ولكن إذا تركت الاسواق الخاصة لشأنها ، فقد تخفق في العمل على النحو السليم . وفي هذه الظروف ، يمكن للسياسات

العامّة أن تحسن تشغيل الأسواق ، من خلال المساعدة في إعادة توزيع رأس المال (المصانع والمعدات) ، مثلاً ، على استثمارات مدنية بديلة ، قد يستلزم بعضها الانتقال إلى منطقة أخرى .

٣٠٣ - وفي الاقتصادات المخططة مركزياً ، فإن نظام الأمر هو الذي يعيد توزيع الموارد من الاستثمارات الدفاعية إلى الاستثمارات المدنية . وعلى سبيل المثال ، قد تتطلب الخطة المركزية انتقال العمال ورأس المال من إنتاج القذائف التسيارية إلى صناعة سلع استهلاكية معمّرة ، مثل الغسالات الآلية ، وأجهزة التليفزيون والثلاجات (انظر الفصل التاسع) . بيد أن هناك مشاكل تنشأ في اقتصادات أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقاً حيث لم ينشأ بعد نظام مناسب من الأسواق التي تعمل بالشكل السليم يحل محل نظام الأمر المخطط مركزياً الذي كان قائماً منذ البداية . وستحتاج هذه الاقتصادات إلى أسواق مناسبة لإعادة توزيع الموارد المفرج عنها بعد تخفيض الانفاق الدفاعي . وهناك ، نتيجة لذلك ، احتمالات حقيقية لعملية تكيف باهظة وشاقة واختراق في جني الفوائد المحتملة المترتبة على نزع السلاح . وسيطلب تجنب هذه النتائج مجموعة غير معتادة من السياسات الاقتصادية الوطنية والمشورة والمساعدة التقنية من بلدان أخرى ومنظمات اقتصادية دولية .

٣٠٤ - وفي اقتصادات السوق ، قد تتخذ الحكومة أيضاً سياسات عامة تركز على استراتيجية صناعية فعالة وسياسة اقليمية . فمثلاً ، قد ترى الحكومة أن قوى السوق ستسيطر عليها معايير الربحية في الأجل القصير مما لا يحقق المصلحة الوطنية . ونتيجة لذلك ، قد تتدخل الحكومة مباشرة في قرارات الشركات فيما يتعلق بالاستثمار والموقع ، كما يمكنها أن تقدم اعانة للوظائف والتكنولوجيا الرفيعة في مجال البحث والتطوير ، وأنشطة الصادرات والصناعات الرئيسية كجزء من شعورها بأهمية حماية المصلحة الوطنية . وفي بعض الحالات ، قد تنشأ وكالة تدخل حكومية لتغيير الهيكل الصناعي بأن تقوم ، مثلاً ، بتشجيع الترشيد أو الاندماج ، أو لتغيير الملكية ، حيث يمكن أن تضم شركات خاصة إلى ملكية الدولة لضمان قيامها بنشاطها للمصلحة العامة .

٣٠٥ - وبالنسبة لصناعات الدفاع الآخذة في الأفول في اقتصادات السوق ، قد يترجم نهج تدخلي فعال إلى سياسة اقليمية تتمثل في أخذ العمل إلى العمال ، مما يستهدف توفير فرص عمل جديدة في مناطق معرضة لتخفيضات دفاعية . وعلى سبيل البدل ، يمكن منح شركات الدفاع التي تواجه الاغلاق عقوداً حكومية للمشاريع المدنية التي تتطلب تكنولوجيا رفيعة ، مثل نظم الانتقال الجديدة ، أو إنتاج طائرات جديدة أسرع من

الموت ، أو استكشاف البحار والفضاء . وثمة خيار آخر في مجال السياسة هو انشاء وكالة تنويع تابعة للدولة لها مهمة محددة تتمثل في مساعدة مقاولي الدفاع في الحصول على أسواق مدنية جديدة . وليس من شك في أنه متشأ أسئلة ، رغما عن ذلك ، عن مدى امكان عرقلة هذه السياسات والسياسات العامة الأخرى للتغيير أو منعه . وهسل مستاعد في اعادة توزيع الموارد وتقلل الى أدنى حد تكاليف التكيف مع نزع السلاح .

٢٠٦ - وفي الاقتصادات الانتقالية في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا ، تواجه الحكومات اختيارات صعبة مماثلة في تمويل صناعاتها الدفاعية . وأحد الخيارات قد يكون دفع مرتبات للقوة العاملة في صناعة الدفاع لكي لا تعمل شيئا ، ولكن هذه السياسة ستمنع اعادة توزيع الموارد المطلوبة . وثمة خيار ثان هو أن تشتري الحكومة ناتج صناعة دفاعها أو تخزنه أو شبيعه في أسواق التصدير . ولإجدال في أن هذا لن يشجع العملية الضرورية المتمثلة في اعادة توزيع الموارد خارج قطاع الدفاع وقد تؤدي ، في حالة التصدير ، الى صباق تسلح اقليمي . وثمة خيار ثالث سيساعد على التكيف ويؤدي الى تحقق الفوائد الاقتصادية لنزع السلاح ، وهو أن تعيد الحكومات تدريب العمال وتعيد تجهيز المصانع حتى تنتج منتجات مدنية حيثما أمكن ذلك (وايزمان ، ١٩٩١) .

٢٠٧ - وتواجه أيضا المدن العسكرية التي كانت مغلقة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا ، والتي كانت تعتمد بشكل كامل على الانفاق العسكري ، مشاكل رئيسية في التكيف مع نزع السلاح . فهذه المدن تعتقد وجود اقتصاد محلي متنوع واسع الأساس . ويمكن أن تهدف السياسة العامة الى اقامة صناعات جديدة في هذه المدن أو مساعدة العمال على اعادة التدريب والانتقال الى مناطق أخرى . ويتمثل القلق في أنه في الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا الى اقتصاد السوق ، لن يؤدي تخفيض كبير مفاجئ رئيسي في الانفاق العسكري في ظل الأزمة الاقتصادية الى العمل بسياسات تكيف جيدة الإدارة ومناسبة .

دال - الخلاصة : بعض المبادئ التوجيهية لسياسة التكيف

٢٠٨ - تصمم سياسات التكيف المناسبة لتقلل الى أدنى حد من التكاليف والزمن اللازمين لاعادة توزيع الموارد المفرج عنها من الدفاع الى الاقتصاد المدني . وبالنسبة لجميع أنواع الاقتصادات التي تواجه نزع السلاح ، هناك بعض المبادئ التوجيهية للسياسات العامة المتعلقة بالتكيف :

(أ) من المرجح أن تسهم التخفيضات الرئيسية والسريعة في الانفاق الدفاعي في الظروف الانتكاسية المتمثلة في انخفاض الناتج والبطالة الواسعة النطاق ، مع وجود اعتمادات صغيرة نسبياً لإعادة التدريب وإعادة الاستثمار في موانع ومعدات جديدة ، في ارتفاع تكاليف التكيف والتحول ، وطول فترة الانتقال وانخفاض فوائده التحويلي مما يؤدي إلى عائد منخفض من نزع السلاح ؛

(ب) قد تمرق أنواع معينة من السياسات العامة أو تمنع بالفعل إعادة لتوزيع الموارد تكون منشودة اجتماعياً . وبعض الإعانات في اقتصادات السوق والاقتصادات الانتقالية مثال طيب لذلك ، حيث يمكن أن تستخدم للحفاظ على النمط الموجود لتوزيع الموارد (الإعانات المقدمة لدعم الصناعات الأقلية ، مثلاً) . بيد أنه عندما تستخدم الإعانات في إعادة توزيع الموارد كجزء من نزع السلاح (إعادة التدريب أو المبادرات ذات الصلة ، مثلاً) فلا ينبغي معاقبة ذلك بسياسات تجارية دولية ؛

(ج) تهيج التخفيضات التدريجية الطويلة الأجل في الانفاق الدفاعي في ظل التوسع الاقتصادي مع سياسات حكومية داعمة للاستثمار الجديد ولإعادة تدريب الأفراد العسكريين وعمال الدفاع للعمل في الاقتصاد المدني احتمال تحقيق عائد مرتفع من نزع السلاح . وهذا الاحتمال قائم في جميع أنواع الاقتصادات ، حيث يتمثل الهدف من السياسات العامة في الإخلال إلى أدنى حد من تكاليف التكيف والزمن اللازم له ، وزيادة الفوائد الناجمة عن نزع السلاح إلى أقصى حد ، مما يؤدي إلى معدل مرتفع للعائد الناجم عن نزع السلاح .

تذييل

اقتصاديات الدفاع

الف - تخصص جديد

الاهتمام بهذا الميدان

١ - في إطار علم الاقتصاد ، أنشئ عدد من الميادين التخصصية مثل اقتصاديات النقد ، والنمو والتجارة الدولية والتنظيم الصناعي والعمل والمالية العامة . وقد شملت الانجازات الحديثة اقتصاديات البيئة واقتصاديات الصحة والاختيار العام . واقتصاديات الدفاع هي تخصص جديد نسبيا ضمن موضوع الاقتصاد ، ويتضمن تطبيق المبادئ الاقتصادية على الدفاع ونزع السلاح والسلام . وهو ، إذا ما قورن بفروع الاقتصاد الأخرى ، ميدان جديد ولم يستوف حقه من البحث نسبيا .

٢ - والاهتمام بهذا الميدان لا يشير الدخلة . ففي معظم البلدان ، يستأثر الدفاع بجزء كبير من الموارد الشحيحة ، ومن ثم فإنه يشير مسائل تتعلق بتكاليف الفرص البديلة ، وهي مسائل تحتل موقعا مركزيا في علم الاقتصاد . وعلى الرغم من أهمية هذا الميدان من حيث استخدام الموارد ومستقبل الحضارة على السواء ، إلا أنه مما يشير الاهتمام أن هذا الميدان لا يجتذب سوى عدد قليل نسبيا من الاقتصاديين ، إذ ظل اهتمام المهنة موجها إلى حد كبير تجاه مجالات الاقتصاد الأخرى ، مثل الاقتصاد الكلي ونظرية التوازن العام . وهذا النمط في تخصيص الموارد من جانب الاقتصاديين يعكس مجموعة الحوافز المتواجدة في سوق العمل لديهم . وستظل ميادين تخصص معينة تجذب إليها الاقتصاديين بسبب فرص الترقية ، وبسبب الاعتبار المهني ، وبسبب نظرة التقدير والاعراف (الحكمة التقليدية) ، وبسبب توفر البيانات ، وبسبب الأموال المتاحة للبحوث وبسبب تكاليف البحوث المطلوبة للحصول على معرفة بالسوق .

جوانب اقتصاديات الدفاع

٣ - يمكن تعريف موضوع اقتصاديات الدفاع تعريفا عاما ليشمل جميع جوانب اقتصاديات الدفاع ونزع السلاح والسلام . ومن الأمثلة على ذلك اقتصاديات السلم والحرب ، وسباقات التسلح ، والأخلاق ، وتقاسم الأعباء ، والإرهاب ، واتفاقات الحد من الأسلحة ، والتحقق ، ونزع السلاح ، والتحول الاقتصادي . وهو يدرس الأثر الاقتصادي

للائفاق العسكري في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وآخر البحث والتطوير في مجال الدفاع ، وسياسات شراء الأسلحة ، والصناعات الحربية وتجارة الأسلحة .

٤ - وتركز مسائل أخرى على كفاءة إدارة الموارد الدفاعية ، بما في ذلك الميزنة (منها على سبيل المثال ، الميزانيات البرنامجية) ، والأسواق الداخلية في القوات المسلحة ، ومهمة الانتاج العسكري ، وإمكانات الاحلال بين رأس المال والعمالة (الأجهزة مقابل القوى العاملة) ، ودور عقود العمل ، والقوى العاملة العسكرية ، والتجنيد الالزامي مقابل القوة القائمة على التطوع الكامل ، والتجنيد ، والتدريب ، والاحتجاز . ومما لا يشير اليه ، أن هذه المواضيع كلها مواضيع يستطيع الاقتصاديون تطبيق "مجموعة أدواتهم" المعيارية عليها . فقد شمل العمل في هذا الميدان اقتصاديين في المجالات النظرية والعملية والمتعلقة بالسياسات . ويقدم الجدول التالي مخططا يضع نزع السلاح والحد من الأسلحة في سياقها الأوسع نطاقا .

مجالات اقتصاديات الدفاع*

ألف - الاقتصاد الكلي : البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية	
١ - محددات الانفاق في مجال الدفاع	
٢ - أعباء الانفاق وفوائده (بما في ذلك عمليات المبادلة)	
٣ - النمو والتنمية	
٤ - الدراسات القطرية	
باء - التجارة الدولية : تجارة الأسلحة	
جيم - الاحلال : السلع العامة الدولية	
دال - الاقتصاد الكلي : الطلب والعرض	
١ - سمات أسواق الدفاع (السلع العامة)	
٢ - الشراء	
٣ - أنواع العقود	
٤ - الصناعات الحربية	
٥ - البحث والتطوير	
٦ - خيارات الشراء (على سبيل المثال الاستيراد ، التعاون)	
٧ - الآثار الإقليمية	
٨ - دراسات إفرادية (دراسات إفرادية عن الصناعة والمشاريع)	
٩ - أسواق العمل :	
(أ) العمالة في الصناعات الحربية	
(ب) القوة العاملة العسكرية : التجنيد ، التدريب ، الإبقاء على المجندين	
هاء - نزع السلاح والتحول والسلام	
١ - أسباب الحروب	
٢ - نماذج سباق التسلح	
٣ - الحد من الأسلحة	
٤ - نزع السلاح	
٥ - التحويل	
٦ - تكاليف التكيف	
* تتضمن المجالات التي يشملها هذا التقرير : ألف - (١-٣) ، بباء ،	
دال - (١ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩) وهاء .	

باء - جدول أعمال للمباحث

يمثل نزع السلاح والحد من الأسلحة تحديا للاقتصاديين . فهناك مجموعة متنوعة من الأسئلة البحثية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية لنزع السلاح . ومن الأمثلة على ذلك :

(أ) ما هي أسباب انخفاض الانفاق العسكري في جميع أنحاء العالم منذ عام ١٩٨٧ ؟ وما هي أسباب الانخفاض في مناطق بعينها وفي بلدان معينة ؟

(ب) ما هي آثار نزع السلاح على العمالة والبطالة داخل بلد ما وداخل منطقة ما وعلى الصعيد العالمي ؟ وما هي آثاره بالتحديد على الأفراد العسكريين السابقين ، وعلى عمال المصانع الحربية ، ومجموعات العمال الأخرى ؟ ما هي آثاره على العمالة في صناعة حربية معينة ؟ وما هي الآثار الإقليمية ؟ وأي السياسات العامة التي يمكن أن تعوض الآثار السلبية لنزع السلاح فيما يتعلق بالعمالة والبطالة ؟

(ج) ما هي آثار نزع السلاح على استخدام رأس المال ، وتكوين رأس المال ، وإنتاجية رأس المال في بلد ما ، وفي منطقة معينة وعلى الصعيد العالمي ؟ ما هي الآثار الواقعة على المنشآت الدفاعية السابقة (معسكرات الجيش والقواعد الجوية والبحرية) ، وعلى المصانع التي كانت في السابق تنتج أسلحة وغيرها من السلع الرأسمالية ؟ ما هي الآثار الواقعة على مناطق بعينها ؟ وأي السياسات العامة يمكن أن تعوض نتائج نزع السلاح العكسية على استغلال رأس المال ، وتكوين رأس المال وإنتاجية رأس المال ؟

(د) ما هي الخصائص المطلوبة لتحويل المرافق والمصانع الدفاعية بنجاح من الأنشطة العسكرية إلى المدنية ؟

(هـ) بالنسبة للاتحاد السوفياتي سابقا وغيره من الدول التي تنتقل من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد سوقي ، هل سيعمل التحول من الانتاج العسكري إلى الانتاج المدني على خلق مشاكل أصعب ؟ ما هي امكانيات التوصل إلى حلول دولية لهذه المشاكل ؟

(و) هل يعمل انتاج الأسلحة لأغراض التصدير على تعويض الآثار الاقتصادية لتخفيض الانتاج لأغراض الاستخدام المحلي ؟ ما هي الآثار الاقتصادية لمصادر الأسلحة على ميزان المدفوعات والعمالة والتكنولوجيا ؟

(ز) ما هي الاثار الاقتصادية التاريخية لحالات نزع سلاح في الماضي ، بما في ذلك نهاية كل من الحربين العالميتين وغيرهما من الحروب الحديثة الكبيرة ، بما فيها حرب الخليج الفارسي ، والحرب بين ايران والعراق ، وحرب أفغانستان ، وحرب فيتنام والحرب الكورية ؟ ما هي أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الاثار الاقتصادية لنزع السلاح بعد خوض حرب من الحروب والاثار الاقتصادية لنزع السلاح بدون خوض حرب من الحروب ، كما حدث في نهاية الحرب الباردة ؟

(ح) كيف يمكن استخدام النماذج الاقتصادية المختلفة مثل طرق المحاكاة ، وتحليل العائدة من حيث التكلفة ، ونماذج المدخلات والنواتج ، وغير ذلك من المنهجيات ، لدراسة آثار نزع السلاح وتحديد مقدارها ؟ ما هي أوجه القوة والضعف في كل منهجية ؟ هل يمكن وضع منهجية انتقائية تضم أفضل سمات كل منهجية منها ؟

ثبت المراجع

الف - المصادر

تتوفر مجموعة متنوعة من مصادر البيانات المطبوعة فيما يتعلق بالانفاق العسكري وانتاج الاسلحة وتجارة الاسلحة على الصعيد الدولي والقوات المسلحة . وفيما يلي بعض المصادر الرئيسية :

Financial and Economic Data Relating to NATO Defence Expenditure.
Brussels, NATO.

Government Finance Statistics Yearbook. Washington, D.C., IMF.

Jane's Yearbooks: All The World's Aircraft; Armour and Artillery; Avionics; Fighting Ships; Infantry Weapons; Military Communications; Military Vehicles and Ground Support Equipment; Weapons Systems. London, Jane's Publishing Company.

Statistical Yearbook. New York, United Nations.

Sivard, R. L. World Military and Social Expenditures. Washington, D.C.

SIPRI Yearbook, World Armaments and Disarmament. Stockholm International Peace Research Institute.

The Military Balance. London, International Institute for Strategic Studies.

World Military Expenditures and Arms Transfers. Washington, D.C., US Arms Control and Disarmament Agency.

باء - مجلات علمية وثبوت مرجعية

من المجلات العلمية ذات الصلة بالموضوع :

Defence Economics; the Journal of Conflict Resolution; and the Journal of Peace Research.

وللاطلاع على ثبت مرجع مشروحة للمادة العلمية في هذا الموضوع ، انظر :

Hartley, K. and N. Hooper. The Economics of Defence, Disarmament and Peace. Aldershot, Elgar, 1990.

انظر ايضاً Bibliographical Survey of Secondary Literature on Military Expenditures, UNIDIR Research Paper No. 6, 1989; UNIDIR Newsletter, vol. 1, No. 1 (March 1988); and Relationship between Disarmament and Development: A Bibliographical Survey of Recent Literature. 7 February 1986 (43 p.) and 3 April 1987 (12 p.) (A/CONF.130/PC/INF.4 and Corr.1 and Add.1).

جيم - مراجع مختارة

- Aben, J., Désarmement, activité et emploi. Défense Nationale, vol. 37. Paris, Comité d'Etudes de Défense Nationale, May 1981, pp. 105-125.
- ACDA. World Military Expenditures and Arms Transfers. Washington, D.C., US Arms Control and Disarmament Agency, 1990.
- ACOST. Defence Research and Development: A National Resource. London, Advisory Council on Science and Technology. HMSO, 1989.
- Albrecht, U. New concepts for conversion strategies in Western Europe: analysing the Lucas experience. Bulletin of Peace Proposals, vol. 9, No. 4, 1978, pp. 348-358.
- Alexander, W. R. J. The impact of defence spending on economic growth. Defence Economics, vol. 2, No. 1, 1990, pp. 39-55.
- Anthony, I. et al. West European Arms Production. Stockholm, SIPRI, 1990.
- Arad, R. et al. The Economics of Peacemaking: Focus on the Egyptian-Israeli Situation. London, Macmillan, 1983.
- Atesoglu, H. S. and M. J. Mueller. Defence spending and economic growth. Defence Economics, vol. 2, No. 1, 1990, pp. 19-27.
- Balgovolin, S. Voennaya Moshch - skolko, kakaya zachem. Mirovaya Ekonomika i Mezhdunarodnye Otnosheniya, No. 8, 1989, pp. 5-9.
- Ball, N. Converting Military Facilities. Geneva, ILO, 1985.
- Barker, T., P. Dunne and R. Smith. The peace dividend in the UK. Journal of Peace Research, vol. 28, No. 4, November 1991, pp. 337-358.
- Benoit, E., Defence and Economic Growth in Developing Countries. Lexington, Massachusetts, Lexington Books, D. C. Heath, 1973.
- Benoit, E. and K. Boulding, eds. Disarmament and the Economy. New York, Harper and Row, 1963.
- Berger, M. C. and B. T. Hirsch. The civilian earnings experience of Vietnam-era veterans. Journal of Human Resources, vol. 18, No. 4, Fall 1983, pp. 453-479.
- Bishak, G. A. Towards a Peace Economy in the United States. London, Macmillan, 1991.
- Bremen, S. and B. Hughes. Disarmament and Development: A Design for the Future? Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice Hall, 1990.

- Bougrov, E. Kongseptualnje i prakticheskie aspekti konversii. Mirovaya Ekonomika i Mezhdunarodnye Otnosheniya, No. 6, 1989, pp. 20-36.
- Brito, D. L. and M. D. Intriligator. Strategic arms limitation treaties and innovations in weapons technology. Public Choice, vol. 37, No. 1, 1981, pp. 41-59.
- Browning, H. L., S. C. Lopreato, and D. L. Poston, Jr. Income and veteran status: variations among Mexican Americans, Blacks and Anglos. American Sociological Review, vol. 38, February 1973, pp. 74-85.
- Cars, H. C. and J. Fontanel. Military expenditure comparisons. In C. Schmidt, and F. Blackaby, eds., Peace, Defence and Economic Analysis. London, Macmillan, 1987.
- Chan, S. and A. Mintz. Defence, Welfare and Growth. Boston, Unwin & Hyman, 1991.
- Chatterji, M. and J. Brauer, eds. Economic Issues of Disarmament. New York, New York University Press, 1991.
- Deger, S. Military Expenditure in Third World Countries: The Economic Effects. London, Routledge, 1986.
- Deger, S. and S. Sen. Military Expenditure. The Political Economy of International Security. SIPRI. Oxford, Oxford University Press, 1990a.
- Deger, S. and S. Sen. Military security and the economy: defence expenditure in India and Pakistan. In K. Hartley and T. Sandler, eds., The Economics of Defence Spending, pp. 189-227, London, Routledge, 1990b.
- Deger, S. and R. Smith. Military expenditure and growth in less developed countries. Journal of Conflict Resolution, vol. 27, No. 2, June 1983, pp. 335-353.
- Deger, S. and R. West, eds., Defence, Security and Development. London, Frances Pinter, 1987.
- De Grasse, R. W. Military Expansion, Economic Decline: The Impact of Military Spending on US Economic Performance. Armonk, New York, Sharpe, M. E. 1983.
- De Haan, H. Military expenditures and economic growth. In C. Schmidt, ed., The Economics of Military Expenditures, pp. 87-97. London, Macmillan, 1987.
- Dumas, L. J. The Political Economy of Arms Reduction. Boulder, Colorado, Westview Press, 1982.
- Dumas, L. J. The Overburdened Economy. Berkeley, California, University of California Press, 1986.

- Dumas, L. and M. Thee, eds., Making Peace Possible: The Premise of Economic Conversion. New York, Pergamon, 1989.
- Dunne, P. and R. Smith. The economic consequences of reduced UK military expenditure. Cambridge Journal of Economics, vol. 8, No. 3, September 1984, pp. 297-310.
- Dunne, P. and R. Smith. Military expenditure and unemployment in the OECD. Defence Economics, vol. 1, No. 1, 1990a, pp. 74-75.
- Dunne, P. and R. Smith. The peace dividend and the UK economy. Cambridge Econometrics, Report No. 1, Spring 1990, pp. 47-61 (1990b).
- Dussauge, P. The conversion of military activities. In F. Blackaby and C. Schmidt, eds., Peace, Defence and Economic Analysis. London, Macmillan, 1987.
- Faramazian, R. A. The Arms Race and Conversion from Military to Civilian Economy. Moscow, Nauka, 1985.
- Fontanel, J. L'économie du désarmement: dix conseils pratiques. Arès, vol. XIII, No. 1, avril 1992, pp. 83-92.
- Fontanel, J. Les technologies militaires et le développement économique contemporain. In J. Fontanel and J. F. Guilhaudis, eds., La Vérification du désarmement. Grenoble, Arès, 1989, pp. 93-110.
- Fontanel, J. and J. Aben. Economie de la Défense. Arès, vol. XII, No. 4, 1991. 145 p.
- Fontanel, J. and J. F. Guilhaudis. Le désarmement pour le développement. Grenoble, Arès, 1986. 412 p.
- Fontanel, J. and J. Saraiva. Les industries d'armement comme vecteur du développement économique des pays du tiers-monde. Paris, Institut français de polémologie, 1986.
- Fontanel, J. and M. Ward. Les exportations d'armes et la croissance économique: L'exemple de la France. In J. Fontanel and J. Aben, eds., Développement économique et défense. Arès, vol. XII, No. 4, décembre 1991, pp. 86-98.
- Fontanel, J., A. Humm and R. Smith. The economics of exporting arms. Journal of Peace Research, vol. 22, No. 3, 1985, pp. 239-247.
- Galbraith, J. K. The New Industrial State. London, Hamish Hamilton, 1967.
- Gandhi, V. P. India's self-inflicted defence burden. Economic and Political Weekly, 31 August 1974.

- Gold, D. and G. Adams. Defence spending and the American economy. Defence Economics, vol. 1, No. 4, 1990, pp. 275-294.
- Gonchar, K. Eto Trudnoje Delo Ekonomika Razoruzheniya. Kommunist, No. 9, 1990, pp. 97-106.
- Hartley, K. Reducing defence expenditure: a public choice analysis and a case study of the UK. In C. Schmidt and F. Blackaby, eds., Peace, Defence and Economic Analysis. London, Macmillan, 1987.
- Hartley, K. Les industries de défense; l'ajustement aux changements. In Economie de la défense. Arès, vol. XII, décembre 1990, pp. 71-85.
- Hartley, K., The Economics of Defence Policy. London, Brassey's, 1991a.
- Hartley, K. Comments on Robert McNamara. Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics. Washington, D.C., 1991b, pp. 127-130.
- Hartley, K. and N. Hooper. The Economic Consequences of the UK Government Decision on the Chieftain Replacement. Research Monograph, Series 1. Centre for Defence Economics, University of York, 1990a.
- Hartley, K. and N. Hooper. The Economics of Defence, Disarmament and Peace: An Annotated Bibliography. Aldershot, Elgar, 1990b.
- Hartley, K. and N. Hooper. UK defence and dependence: economic burden or benefit. In J. Hutton et al., eds., Dependency to Enterprise. London, Routledge, 1991.
- Hartley, K. and J. Singleton. Defence research and development and crowding-out. Science and Public Policy, vol. 17, No. 3, June 1990, pp. 152-156.
- Hartley, K. and C. Tisdell. Micro-Economic Policy. London, Wiley, 1981.
- Hartley, K. et al. Industry: structure, performance and policy. In A. Maynard and P. Tether, eds., Preventing Alcohol and Tobacco Problems, vol. 1, Aldershot, Avebury, 1990.
- Hewitt, D. P. Military Expenditure: International Comparison of Funds. IMF Working Paper. Washington, D.C., 1991 (WP/91/54).
- Hitch, C. J. and R. N. McKean. The Economics of Defence in the Nuclear Age. Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press, 1960.
- Hutton, J. et al., eds. Dependency to Enterprise. London, Routledge, 1991.
- Klein, L. R. Disarmament and socio-economic development. Disarmament, vol. IX, No. 1, New York, United Nations, Spring 1986, pp. 49-63.

- ILO. Disarmament and Employment Programme, Part I. Problems of Conversion from Military to Civilian Production following the Soviet-US Treaty on the Elimination of Intermediate and Short Range Nuclear Forces: Example of the Votkinsk Plant, Working Paper No. 16. Geneva, International Labour Office, 1990.
- Intriligator, M. D. On the nature and scope of defence economics. Defence Economics, vol. 1, No. 1, 1990, pp. 3-11.
- Intriligator, M. and D. Brito. Can arms races lead to the outbreak of war? Journal of Conflict Resolution, vol. 28, No. 1, March 1984, pp. 63-84.
- Isard, W. Arms Races, Arms Control and Conflict Analysis: Contributions from Peace Science and Peace Economics. Cambridge Massachusetts, Cambridge University Press, 1988.
- Izyumov A., Konversiya i perechod k rinku. Voprosy Ekonomiki, No. 2, 1991, pp. 30-36.
- Kaldor, M. et al. Industrial competitiveness and Britain's defence. Lloyds Bank Review, vol. 162, October 1986, pp. 31-49.
- Kennedy, G. Defence Economics. London, Duckworth, 1983.
- Kennedy, P. The Rise and Fall of the Great Powers. London, Fontana Press, 1988.
- Kinsella, D. Defence spending and economic performance in the United States. Defence Economics, vol. 1, No. 4, 1990, pp. 295-310.
- Kirby, S. and N. Hooper, eds. The Cost of Peace: Assessing Europe's Security Options. Reading, Harwood, 1991.
- Klein, L. R. Disarmament and development. In J. J. Salomon, ed., Science, War and Peace. Paris, Economica, 1990.
- Klein, L. R. and K. Mori. The impact of disarmament on aggregate economic activity: an econometric analysis. In B. Udis, ed., The Economic Consequences of Reduced Military Spending, London, Lexington, 1973, pp. 59-78.
- Leontief, W. and F. Duchin. Military Spending. Oxford, Oxford University Press, 1983.
- Lynch, J. E., ed. Economic Adjustment and Conversion of Defence Industries. Boulder, Colorado, Westview Press, 1987.
- McNamara, R. S. The Post Cold-War World: Implications for military expenditure in the developing countries. Annual Conference on Development Economics. Washington, D.C., World Bank, 1991, pp. 95-140.

- Melman, S., ed. Disarmament: Its Politics and Economics. Boston, American Academy of Arts and Sciences, 1962.
- Melman, S. Conversion of Industry from a Military to a Civilian Economy, New York, Praeger, 1970.
- Melman, S. Economic consequences of the arms race. American Economic Review, vol. 78, No. 2, May 1988, pp. 55-59.
- Mosley, H. G. The Arms Race: Economic and Social Consequences. Lexington, Lexington Books, 1985.
- Murdoch, J. and T. Sandler. A theoretical and empirical analysis of NATO. Journal of Conflict Resolution, vol. 26, No. 2, June 1982, pp. 237-263.
- Nadal, A. Arsenales Nucleares: Tecnologia decadente y control de armamentos. Mexico, El Colegio de Mexico, 1991.
- Olson, M. and R. Zeckhauser. An economic theory of alliances. Review of Economics and Statistics, vol. 48, August 1966, pp. 266-279.
- Paukert, L. and P. Richards, eds. Defence Expenditure, Industrial Conversion and Local Employment. Geneva, ILO, 1991.
- Peck, M. J. and F. M. Scherer. The Weapons Acquisition Process: An Economic Analysis. Boston, Harvard University Press, 1962.
- POST. Future Relations Between Defence and Civil Science and Technology. London, Parliamentary Office of Science and Technology, Science Policy Support Group, 1991.
- Pugh, P. The Cost of Sea Power. London, Conway, 1986.
- Pursell, C. W., ed. The Military-Industrial Complex. New York, Harper and Row, 1972. Includes President Eisenhower's farewell address.
- Renner, M. Economic Adjustment After the Cold War. UNIDIR publication. Aldershot, Dartmouth, 1991.
- Richards, P. J. Disarmament and employment. Defence Economics, vol. 2, No. 4, 1990, pp. 295-312.
- Richardson, L. F. Arms and Insecurity: A Mathematical Study of the Causes and Origins of War. Pittsburgh, Boxwood Press, 1960.
- Russett, B. M. What Price Vigilance? The Burdens of National Defense. New Haven, Connecticut, Yale University Press, 1970.
- Salomon, J. J., Science, Guerre et Paix. Paris, Economica, 1989.

- Sapir, J. URSS: La conversion de l'industrie militaire vers le secteur civil. Information et Commentaires, 68, juillet-septembre 1989.
- Schelling, T. C. Arms and Influence. New Haven, Connecticut, Yale University Press, 1966.
- Scherer, F. M. The Weapons Acquisition Process: Economic Incentives. Boston, Harvard University Press, 1964.
- Schmidt, H. Facing One World. Report by an Independent Group on Financial Flows to Developing Countries. Bonn, June 1989.
- Sharp, J., ed. Europe After An American Withdrawal. SIPRI. Oxford, Oxford University Press, 1990.
- Smith, D. and R. Smith. The Economics of Militarism. London, Pluto, 1983.
- Smith, R. Military expenditure and capitalism. Cambridge Journal of Economics, vol. 1, No. 1, March 1977, pp. 61-76.
- Smith, R. Military expenditure and investment in OECD countries, 1954-1973. Journal of Comparative Economics, vol. 4, March 1980, pp. 19-32.
- Southwood, P. Disarming Military Industries. London, Macmillan, 1991.
- Stockholm International Peace Research Institute. World Armaments and Disarmament. Stockholm, 1991.
- Subrahmanyam, K. Planning and defence. In P. Streeten and M. Lipton, eds., The Crisis of Indian Planning, pp. 351-378. Oxford, Oxford University Press, 1968.
- Sur, S., ed. Verification of Current Disarmament and Arms Limitation Agreements: Ways, Means and Practices. UNIDIR publication. Aldershot, Dartmouth, 1991a.
- Sur, S. 1991 (ed), Disarmament Agreements and Negotiations: The Economic Dimension. UNIDIR publication, Dartmouth, Aldershot, 1991b .
- Sur, S., ed. Verification of Disarmament or Limitation of Armaments: Instruments, Negotiations, Proposals. UNIDIR publication. New York, United Nations, 1992.
- Terhal, P. Guns or grains: macroeconomic costs of Indian defence 1960-70. Economic and Political Weekly, vol. XVI, No. 4, 5 December 1981, pp. 1995-2004.
- Thee, M. Science and Technology: Between Civilian and Military Research and Development. UNIDIR. Research Papers 7. New York, United Nations, 1990.

United Kingdom, Statement on the Defence Estimates, 1987, vol. 1, Cmnd. 101. London, HMSO, 1987. See also Statement on the Defence Estimates, 1991. Cmnd. 1559. London, HMSO, 1991.

United States Congressional Budget Office. US Costs of Verification and Compliance under Pending Arms Treaties. Washington, D.C., September 1990.

United States Congressional Budget Office. The START Treaty and Beyond. Washington, D.C., October 1991.

United States Congressional Budget Office. The Economic Effects of Reduced Defence Spending. Washington, D.C., 1992.

United States Senate. Hearings on the B-2 bomber programme. Washington, D.C., October 1990.

Vayrynen, R. Military Industrialization and Economic Development: Theory and Historical Case Studies. UNIDIR publication, Aldershot, Dartmouth, 1992.

Weidenbaum, M. Defence spending and the American economy: how much change is in the offing? Defence Economics, vol. 1, No. 3, 1990, pp. 233-242.

Willetts, S. Controlling the Arms Trade. Faraday Discussion Paper 18. Council for Arms Control. London, University of London, 1991.

Wiseman, J. Privatization in the command economy. In A. Ott and K. Hartley, eds., Privatization and Economic Efficiency, Aldershot, Elgar, 1991.

Wolfson, M. Essays on the Cold War. London, Macmillan, 1992.

دال - وشائق الامم المتحدة

تخفيض الميزانيات العسكرية

تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بنسبة ١٠ في المائة واستخدام جزء من الاموال الموفرة لتقديم المساعدة الى البلدان النامية (A/9770/Rev.1) . منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.75.I.10 .

تخفيض الميزانيات العسكرية : قياس المصروفات العسكرية والابلاغ عنها دوليا (A/31/222/Rev.1) .

منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.77.I.6 .

تخفيض الميزانيات العسكرية : الإبلاغ الدولي عن النفقات العسكرية (3/35/479) .
منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.81.1.9 .

تخفيض الميزانيات العسكرية : مقل وميلة الإبلاغ عن النفقات العسكرية ومقارنتها دوليا (A/S-12/7) .

منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.83.IX.4 .

تخفيض الميزانيات العسكرية : وضع أرقام قياسية للأسعار في المجال العسكري والتعادلات في القوة الشرائية لمقارنة النفقات العسكرية (A/40/421) .
منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.IX.2 .

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية (A/37/386) .
منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.83.IX.2 .

دراسة عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية (A/43/368)
منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.89.IX.2 .

وشائق أخرى

مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . التحويل : فرض للتنمية والبيئة .
تقرير المؤتمر ، دورتمند ، ٢٤ - ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، نيويورك ، ١٩٩٢ .

مؤتمر نزع السلاح . بيان صدر في أعقاب اجتماعات الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بشأن نقل الأسلحة وعدم انتشارها ، المعقود في باريس في ٨ و ٩ تموز/يوليه ١٩٩١ (CD/1103) وفي لندن ، في ١٧ و ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ (CD/1113) .

_____ ، ورقة معلومات أساسية تتضمن قائمة بوثائق الأمم المتحدة ذات الصلة بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام ، بشأن الوضع في مسألة نزع السلاح .

الجمعية العامة . دراسة عن طرق ووسائل زيادة الوضع في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي : تقرير الأمين العام ، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (A/46/301) .

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، شراكة جديدة من أجل التنمية : التزام كارتاخينا ، جنيف ، الاونكتاد ، نيسان/أبريل ١٩٩٢ .

برنامج الأمم المتحدة الانمائي - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢ ، اوكسفورد ، Oxford University Press, 1992 .

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح . Establishment of an International Disarmament Fund for Development, Geneva, UNIDIR, 1984 .

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح . Disarmament and Development: Some Practical Suggestions to Bypass the Present Deadlock. by Nicole Gnesotto. Geneva, UNIDIR, 1987 .

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح . UNIDIR Disarmament and Development . Newsletter Vol.1, No.1, March - April 1988 .

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح . Bibliographical Survey of Secondary Literature on Military Expenditures. UNIDIR Research Papers No.6. New York, 1989 .

يُرد في الفرع جيم أعلاه سرد للمنشورات الأخرى ذات الصلة بالموضوع لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .
